E/INCB/1985/1

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٥

الأمم المتحدة

جـــدول المختصـــرات

تستخدم المختصرات التالية ، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك :

الاسم المختصر	الاسم بالكامل
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لجنة المخدرات (أو اللجنة)	لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
اتفاقية سنة ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية الموقعة في فيينا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
شعبة المخدرات (أو الشعبة)	شعبة المخدرات التابعة لأمانة الأمم المتحدة
الصندوق	صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
المخدّر	كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني في اتفاقية سنة ١٩٦١
بروتوكول سنة ١٩٧٢	البروتوكول المعدّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، الموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢
المؤثرات العقلية	أي مؤثر طبيعي أو تركيبي ، أو أي مادة طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة
البرنامج الانمائي	برنامج الأمم المتحدة الانمائي
منظمة الصحة	منظمة الصحة العالمية

للحصول على اللائحة الكاملة للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ، نرجو الرجوع الى المرفق الثالث .

التقارير المنشورة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في سنة ١٩٨٥

تعد التقارير التقنية التفصيلية الخمسة التالية تكملة لهذا التقرير السنوي :

تقديرات الاحتياجات العالمية من المخدرات في سنة ١٩٨٦	(E/INCB/1985/2)
احصائيات عن المخدرات لسنة ١٩٨٤	(E/INCB/1985/3)
احصائيات عن المؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٤	(E/INCB/1985/4)
بيان مقارن للتقديرات والاحصائيات الخاصة بالمخدرات لسنة ١٩٨٤	(E/INCB/1985/5)
الطلب والعرض فيما يتعلق بمستحضرات الأفيون للاحتياجات الطبية والعلمية ـ تقرير معد عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/١٩٨٤	(E/INCB/1985/1/Supp.)

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

Vienna International Centre
P.O. Box 500
Room F-0855
A-1400 Vienna, Austria

Telephone: 26310
Telex: 135612
Cables: UNATIONS VIENNA

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٥

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٥

E/INCB/1985/1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : A.85.XI.1
ISBN 92-1-648000-9
ISSN 0257-375X

00500P

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير	١ - ٦	١
نظرة عامة	٧ - ٢٥	٢
تنفيذ النظام الدولي لمراقبة العقاقير	٢٦ - ٦١	٩
المخدرات	٢٦ - ٣٥	٩
المؤثرات العقلية	٣٦ - ٥٠	١٣
السلائف ، والمواد الكيميائية الأساسية والمذيبات	٥١ - ٥٥	١٧
"العقاقير المقلّدة"	٥٦ - ٦١	١٨
العرض والطلب على المستحضرات الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية	٦٢	٢٠
تحليل الوضع العالمي	٦٣ - ٢٥٦	٢٠
الشرقان الأدنى والأوسط	٦٤ - ٩٦	٢١
أفغانستان	٦٩ - ٧٠	٢٢
مصر	٧١ - ٧٥	٢٢
جمهورية ايران الاسلامية	٧٦ - ٧٧	٢٣
لبنان	٧٨	٢٣
باكستان	٧٩ - ٨٦	٢٤
تركيا	٨٧ - ٩٠	٢٥
الدول الواقعة في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية	٩١ - ٩٦	٢٦
جنوب آسيا	٩٧ - ١٠٣	٢٧
الهند	٩٧ - ١٠١	٢٧
سري لانكا	١٠٢ - ١٠٣	٢٨
شرق وجنوب شرق آسيا	١٠٤ - ١٣١	٢٩
بورما	١٠٩ - ١١٤	٣٠
تايلند	١١٥ - ١٢١	٣١
ماليزيا	١٢٢ - ١٢٥	٣٢
اقليم هونغ كونغ	١٢٦ - ١٢٩	٣٣
الفلبين	١٣٠ - ١٣١	٣٤
الشرق الأقصى	١٣٢ - ١٣٦	٣٤
جمهورية الصين الشعبية	١٣٢ - ١٣٦	٣٤
أوقيانيا	١٣٧ - ١٤٤	٣٥
أستراليا	١٣٧ - ١٤٢	٣٥
نيوزيلندا	١٤٣ - ١٤٤	٣٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
أوروبا	١٤٥ - ١٦٤	٣٦
أوروبا الشرقية	١٤٥ - ١٥١	٣٦
أوروبا الغربية	١٥٢ - ١٦٤	٣٨
أمريكا الشمالية	١٦٥ - ١٨٢	٤١
كندا	١٦٥ - ١٦٩	٤١
المكسيك	١٧٠ - ١٧٥	٤٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٦ - ١٨٢	٤٣
منطقة الكاريبي ، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية	١٨٣ - ٢٣٦	٤٥
افريقيا	٢٣٧ - ٢٥٦	٥٦
الاستنتاجات	٢٥٧ - ٢٥٩	٦٠

المرفقات

الأول - العضوية الحالية للهيئة ..... أولا/١ - ٥

الثاني - دورات الهيئة في عام ١٩٨٥ ..... ثانيا/١

التمثيل في المؤتمرات الدولية والاقليمية ..... ثانيا/١ - ٣

الثالث - الاتفاقات الدولية لمراقبة العقاقير ..... ثالثا/١ - ٢

* * *

تسمية البلدان والأقاليم

ان الهيئة اذ تشير الى الوحدات السياسية ، فانها انما تسترشد بقواعد العرف المتبعة في الأمم المتحدة . والتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تنطوي على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الهيئة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها .

تصديـــر

١ ـ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة التي خلفت هيئتيـــن لمراقبـــة العقاقير ، أنشئت أولاهما بموجب معاهدة دولية منذ أكثر من نصف قرن . وهناك سلسلـــة من المعاهدات تضع على عاتق الهيئة مسؤوليات عديدة . فعليها أن "تعمل علـــى قصـــر زراعة العقاقير وانتاجها وتصنيعها واستعمالها على الكميات الملائمة المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توافرها لهذه الأغراض" . كما أن عليهـــا أن تعمـــل "لمنع الممارسة غير المشروعة لزراعة المخدرات وانتاجها وتصنيعها والاتجـــار بهـــا واستعمالها" . والهيئة منوط بها وهي تباشر مسؤوليتها ، بأن تباشر عملها بالتعاون مع الحكومات ، ومواصلة اجراء الحوار معها ، من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ومتابعة مثل هذا الحوار يتم من خلال المشاورات المنتظمة ، وأحيانا من خلال بعثات خاصة يتم تنظيمها بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

٢ ـ وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي ،(١) ويعملون بصفتهم الشخصية ، وليس كممثلين لحكوماتهم . وينتخب ثلاثة أعضاء مـــن بيـــن الأشخاص الذين لديهم خبرة في مجال الطب وعلم العقاقير أو الصيدلة والذين ترشحهـــم منظمة الصحة العالمية ، بينما ينتخب الأعضاء العشرة الآخرون من بين الأشخاص الذيـــن ترشحهم حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف غير الأعضاء . وترد في المرفق الأول ، الصفحات (أولا) ١ ـ ٥ ، بيانات عن التكوين الحالي للهيئة ، والسيرة الذاتية لأعضائها . وقد عقدت الهيئة دورتين عاديتين خلال عام ١٩٨٥ . وتنفذ الأمانة فيما بين الدورات السياسات التي تقررها الهيئة ، وذلك بالتشاور مع رئيس الهيئـــة وأعضائها الآخرين حسب الاقتضاء .

٣ ـ وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمراقبة العقاقير . وهذه الهيئات لا تشمل فقط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، وانما تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . وعلى مستوى الأمانة ، يقوم تعاون وثيق ومستمر بين موظفي الهيئة من ناحية وموظفـــي شعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من ناحية أخرى خلال اضطلاعهم بمهامهم المختلفة والمتكاملة . ويعمل السيد ويليام بوفوم ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، بموجب قرار من الأمين العام منسقـــا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمراقبة العقاقير .

٤ ـ وتنص المعاهدات على أن تعد الهيئة تقارير سنوية عن أعمالها وتتضمـــن هـــذه التقارير السنوية تحليل حالة مراقبة العقاقير على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض أهداف الاتفاقيات للخطـــر .

---

(١) اتفاقية سنة ١٩٦١ ، الفقرتان ٢ و ٣ من المادة ٩ .

وفي ضوء تطور الموقف تقوم الهيئة بلفت أنظار الحكومات الى نقاط الضعف الملموسة في مجال المراقبة الوطنية وفي مجال الامتثال للمعاهدات . ويجوز لها أيضا أن تتقدم باقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي على السواء .

٥ - وهذا التقرير أضيفت اليه أربعة تقارير تقنية مفصلة تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية ، وكذلك تحليلات الهيئة لهذه المعلومات . وترد عناوين هذه التقارير في صفحة الغلاف الأمامي .

٦ - وتنظم الهيئة حلقات دراسية وبرامج تدريبية اقليمية لمديري ادارات مراقبة العقاقير من البلدان النامية . ويتلقى هؤلاء الموظفون تدريبا فيما يتصل بالاجراءات المحددة التي ينبغي أن تتخذها الحكومات لتنفيذ أحكام المعاهدات المتعلقة بتعاون الأطراف مع الهيئة . ويدعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير هذه الأنشطة . وعلاوة على ذلك ، يرسل عدد من الادارات الوطنية موظفين الى مقر الهيئة لتلقي التدريب فيه . وتعتزم الهيئة اعداد كتيب في المستقبل القريب يوزع على الادارات الوطنية لتستعين به في مراقبة العقاقير .

نظرة عامة

٧ - لا يزال مستوى اساءة استعمال مجموعة من العقاقير - القنب والكوكايين والمواد الأفيونية والمؤثرات العقلية وغيرها من المواد المسببة للارتهان - مرتفعا في معظم أنحاء العالم . بل ان اساءة استعمال العقاقير آخذة في التزايد في بعض البلدان . وعدد البلدان التي لا تعاني من هذه المشكلة محدود جدا . ويؤدي تعاطي عقارين أو أكثر في آن واحد ، وهو ما يقترن كثيرا بتناول الكحول ، وظهور أنواع جديدة وأكثر فعالية من العقاقير التي يساء استعمالها واستخدام طرق متزايدة الخطورة في تعاطي هذه العقاقير الى تفاقم الأخطار الصحية . وحيثما جرت زراعة العقاقير وانتاجها واستعمالها بصورة غير مشروعة ، فانه ينجم عن ذلك ، في كل الحالات تقريبا ، اساءة استعمالها بين السكان المحليين . واساءة استعمال الشباب للعقاقير تعرض مستقبل بلدانهم للخطر بدرجة كبيرة .

٨ - وتشمل الزراعة والانتاج غير المشروعين للعقاقير والاتجار غير المشروع فيها عددا متزايدا من البلدان في أنحاء مختلفة من العالم . وتقوم بتمويل هذه الأنشطة غير المشروعة وتنفيذها مجموعات منظمة من المجرمين لها صلات دولية . ومن التطورات المشؤومة في بعض المناطق العلاقة الوثيقة والجلية بين الاتجار في العقاقير والمبالغ الضخمة من الأموال التي يولدها ذلك الاتجار من ناحية ، وبين تمويل أنشطة اجرامية كبيرة من ناحية أخرى . وتشمل هذه الأنشطة أحيانا الاتجار غير المشروع في أنواع مختلفة من الأسلحة والسيارات والسفن والطائرات . وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ لاحظت اللجنة "أن هناك ما يدل في عدد من البلدان على وجود صلات متزايدة الوضوح في أنحاء كثيرة من العالم بين الاتجار بالعقاقير ، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ، والتخريب

والارهاب الدولي ، وغير ذلك من الأنشطة الاجرامية "[٢] وبالاضافة الى ذلك يحاول المتجرون غير الشرعيين اخفاء أرباحهم غير المشروعة عن طريق "غسلها "[٣] في مشاريع مشروعة . وتؤدي هذه العملية برمتها الى تقويض النظام الاقتصادي والاجتماعي وانتشار العنف والفساد ، كما تعرض بالذات للخطر الاستقرار السياسي والأمن في بعض البلدان .

٩ - وهذا التدهور المستمر الذي حدث على مدى العقدين الأخيرين دفع المجتمع الدولي الى شن حملات مضادة شاملة لم يسبق لها مثيل ضد اساءة استعمال العقاقير وزراعتها وانتاجها وصنعها والاتجار غير المشروع فيها . وتم خلال عام ١٩٨٥ الارتباط بالتزامات سياسية أشد على أعلى المستويات الحكومية ، وأولي عدد أكبر من البلدان أولوية عالية لهذه الحملات المضادة وخصص لها مزيدا من الموارد . وعلى المستوى الدولي ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بمبادرات جديدة ترمي الى اتخاذ تدابير أكثر فعالية وتنسيقا . وعلاوة على ذلك تطور التعاون داخل المناطق وفيما بينها ، لا سيما على الصعيد التنفيذي ، وبدأ يحرز قدرا من النجاح . وكل هذه الحملات المضادة المشتركة نشأت عن اقتناع الجميع بأنه لن يمكن تحقيق تقدم حقيقي ودائم في أي من البلدان المتأثرة الا بتعاون جميع البلدان .

١٠ - ومما يجدر ذكرة أنه تم احراز تقدم واضح يمكن ملاحظته كما يلي :

- تقوم عدة بلدان بتدمير الزراعة غير المشروعة للقنب وخشخاش الأفيون وشجيرات الكوكايين . ويستخدم بعضها أساليب تتيح اكتشاف المساحة المزروعة وموقعها مسبقا قبل تدميرها على نطاق أوسع . وتجري في أحد البلدان المنتجة للعقاقير بحوث واختبارات بغية تحديد طرق أكثر فعالية وأقل خطرا على البيئة عند استئصال شجيرات الكوكايين . وهذه الطرق سوف تتيح استئصال شجيرات الكوكايين بسرعة أكبر وفي مناطق أكثر اتساعا . وستؤدي هذه الأنشطة ، اذا قام بها عدد متزايد من البلدان ، وبصورة دائمة ، الى تقليل الكميات الكبيرة من المواد الأفيونية والقنب والكوكايين المعروضة في الأسواق غير المشروعة .

---

(٢) تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين ، الوثيقة E/1985/23 و E/CN.7/1985/22 ، المقرر ٥ (د - ٣١) ، ص ٧٨ .

(٣) تم في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بمصادرة ايرادات جرائم المخدرات تحديد معنى "غسل الأرباح" على النحو التالي : "... اخفاء أو حجب الطابع الحقيقي للايرادات المرتبطة بأية جرائم أشير اليها في المادة ٣٦ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ أو في المادة ٢٢ من اتفاقية المؤثرات العقلية ، أو مصدر تلك الايرادات أو حركتها أو ملكيتها ، أو الناشئة عن هذه الجرائم أو المتصلة بها أو الناتجة منها ، ويشمل ذلك نقل أو تحويل الأصول أو الايرادات بأي وسيلة بما في ذلك النقل الالكتروني" . الوثيقة MNAR/1984/13 .

- يقوم عدد من البلدان بفرض مراقبة أكثر صرامة على المواد الكيميائية والمذيبات التي تستخدم في الصناعة غير المشروعة للمخدرات ، ولا سيما الهيروين والكوكايين . وقد أدت المراقبة التي فرضت في بعض البلدان الى تعطيل أنشطة الاتجار غير المشروع ، وأرغمت المتجرين غير الشرعيين على ترك الأماكن التي كانوا يجرون فيها عمليات التكرير الى أماكن أخرى داخل نفس المنطقة وأحيانا الى مناطق أخرى .

- يقوم عدد من الحكومات باتخاذ اجراءات لتعزيز قدراتها في مجال انفاذ قوانين العقاقير وتوسيع نطاقها ومكافحة الفساد . وقد أفضت العمليات الكبيرة لانفاذ القوانين التي اشتركت فيها أحيانا عدة بلدان مجاورة الى القاء القبض على بعض كبار المتجرين غير الشرعيين والقضاء على منظمات اجرامية وتدمير مختبرات ومهابط للطائرات ومصادرة كميات كبيرة من العقاقير لم يسبق لها مثيل بالاضافة الى مصادرة مبالغ مالية ضخمة وأموال منقولة وغير منقولة ومواد كيميائية أساسية ومذيبات ، بل وأيضا أسلحة .

- تم تسليم عدد من المتجرين غير الشرعيين الى حكومات بلدانهم بموجب اتفاقات ثنائية ، ويجري التفاوض بشأن عقد اتفاقات اضافية تنص على تسليم المتجرين غير الشرعيين بالنسبة لجرائم العقاقير . كما يجري وضع ترتيبات جديدة لتبادل المساعدة القانونية . وأصدرت بعض الحكومات قوانين تنص على تعزيز العقوبات على المتجرين بالعقاقير .

- ويجري تحت رعاية الأمم المتحدة وضع وثيقة دولية جديدة لتطوير وتوسيع نطاق الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات أو المتعلقة بالاتجار في العقاقير. ويجري التركيز بصفة خاصة على مسألة تمويل هذا الاتجار وعلى مصادرة أصول المتجرين غير الشرعيين .

- تقوم بلدان عديدة بتكثيف الحملات لمنع اساءة استعمال العقاقير الموجهة الى الفئات الأكثر تعرضا لها . ويؤدي الآباء وقيادات المجتمعات المحلية أدوارا بارزة في هذه الحملات التي تتم تحت رعاية شخصيات كبيرة ، من بينها رؤساء الدول وأسر هذه الشخصيات . ويشن القطاع الخاص أيضا حملات تستهدف الحد من اساءة استعمال الموظفين للعقاقير وما ينجم عن ذلك من خسائر اقتصادية . ويجري في عدد من البلدان التشديد بقدر أكبر على البرامج الرامية الى الحد من طلب العقاقير كما يجري المزيد من الأبحاث الوبائية .

- ومع انضمام الصين الى اتفاقية سنة ١٩٦١ ، أصبح النظام الدولي لمراقبة المخدرات الذي بدأ تطويره في بداية هذا القرن ، يشمل جميع البلدان . وما زال هذا النظام يعمل بصورة مرضية عموما فيما يتعلق باستخدام المخدرات للأغراض الطبية والعلمية . وهو يحول دون تحويل كميات كبيرة من تلك العقاقير من التجارة المشروعة الى الاتجار غير المشروع .

- ازداد عدد الدول التي انضمت الى اتفاقية سنة ١٩٧١ ، الأحدث عهدا ، والخاصة بالمؤثرات العقلية التي انتشرت مؤخرا ، الا أن عدد هذه الدول لا يزال محدودا . غير أن معظم البلدان ، سواء كانت طرفا في الاتفاقية أو لم تكن ، تتعاون بنشاط فيما بينها ومع الهيئة من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية. وقد أدى تطوع عدد متزايد من البلدان بتنفيذ التدابير التي أوصت الهيئة باتخاذها الى انشاء نظام من حيث الأمر الواقع للتقديرات بالنسبة لمعظم المؤثرات العقلية المؤدية الى الارتهان ، على غرار النظام القائم بالنسبة للمخدرات . وبدأت اتفاقية سنة ١٩٧١ تؤتي ثمارها ، ويتم احراز تقدم في كشف المواد الخاضعة للمراقبة ومنع تحولها الى التجارة غير المشروعة .

١١ - ويساور رؤساء الدول ووزراء الخارجية في مناطق عديدة قلق شديد ازاء الخطر الذي تشكله اساءة استعمال العقاقير والاتجار فيها على رفاهية شعوبهم واستقرارها ونمو بلدانهم وأمنها مما دفعهم الى الاهتمام شخصيا بالعمل من أجل الحد من اساءة استعمال العقاقير والامدادات غير المشروعة منها . ويجري ، بصورة دورية ، ايلاء مزيد من العناية للتدابير الرامية الى تعزيز امكانيات تحقيق هذا الهدف في اجتماعات رؤساء الدول ووزراء الخارجية مثل مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في أيار/مايو ١٩٨٥ واشتركت فيه سبع بلدان صناعية ، والاجتماع الوزاري لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (٤) المنعقد في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، واجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . وقد أشارت الهيئة ، في تقريرها عن العام السابق الى اجتماعات عقدها رؤساء دول ووزراء خارجية عدة بلدان في أمريكا اللاتينية . والى جانب ذلك ، تقوم المجالس النيابية في عدد من البلدان بتشجيع الجهود الوطنية الرامية الى مراقبة العقاقير . ومن شأن هذا الاهتمام المتزايد أن يعجل باحراز تقدم في هذا الصدد .

١٢ - ان اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٧ معروض على الدورة العادية الأربعين للجمعية العامة . ومن شأن هذه المبادرة التي أيدتها فعلا وبقوة حكومات ومجالس نيابية عديدة أن تتيح للبلدان الفرصة لتجدد ، بصورة رسمية ، تأكيد التزامها السياسي بتحقيق الأهداف الواردة في المعاهدات الدولية الرئيسية لمراقبة العقاقير . وسيتيح المؤتمر المقترح أيضا للبلدان وضع مبادئ عامة يمكن أن توفر اطارا يساعد برامج العمل الوطنية على تعزيز بعضها البعض . وعند انشاء هذا الاطار ستأخذ البلدان المعنية في الاعتبار أوجه النجاح والفشل التي لقيتها التدابير التي بوشرت في مطلع هذا القرن وكذلك التطورات الجديدة المتعلقة بانشاء نظام دولي أقوى وأكثر فعالية لمراقبة العقاقير . وتعتزم الهيئة اعادة النظر في

---

(٤) رابطة أمم جنوب شرقي آسيا : اندونيسيا ، بروني - دار السلام ، تايلند ، سنغافورة ، الفلبين ، ماليزيا .

مجالات العمل الواقعة في نطاق ولايتها لتحديد التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تدابير الرقابة الدولية . وتعتزم الهيئة ادراج تقييماتها في تقريرها عن عام ١٩٨٦ على أمل أن توفر هذه التقييمات معلومات أساسية مفيدة للمؤتمر . والهيئة مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة للأمين العام وللتعاون معه تعاونا كاملا بكل الوسائل .

١٣ - ان اساءة استعمال العقاقير تلحق بالأفراد وأسرهم من ناحية ، وبالنسيج الاجتماعي للبلدان من ناحية أخرى ، أضرار كبيرة مما يجعل اتخاذ اجراءات مضادة حازمة ومستمرة ضرورة حتمية . واستعمال العقاقير غير المشروعة والاتجار فيها لا يعوقان النمو الاقتصادي في عدة بلدان فحسب ، بل انهما يسهمان أيضا ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، في انتشار الجريمة والعنف والفساد . والادمان يؤذي ضحاياه من كل الفئات ، ولكنه عندما يوقع الشباب في شراكه فانه يؤثر على مستقبل البلدان .

١٤ - ان ظهور واساءة استعمال أنواع جديدة وخطرة من العقاقير يسبب قلقا شديدا في العديد من البلدان . وينبغي تتبع التطورات في هذا المجال بيقظة تامة . وثمة ظاهرة بحثت في جزء آخر من هذا التقرير (٥) وهي تتمثل في أن بعض الكيميائيين الفاقدي الضمير يقومون سرا بتصنيع "عقاقير مقلدة" . ويعني هذا التعبير صنع نظائر للمواد الخاضعة للرقابة بموجب القانون الوطني و/أو المعاهدات . وبعبارة أدق ، ينطبق هذا التعبير على المنتجات التي يحصل عليها عندما يتم تغيير البنية الكيميائية للمواد الأصلية من أجل انتاج مركبات لها خصائص مماثلة لخصائص المواد الأصلية ولكنها لا تخضع ، بحكم بنيتها الكيميائية المختلفة بدرجة ما ، للرقابة القانونية . وهذه النظائر قد يكون لها مفعول أقوى بكثير من المواد الأصلية ، وهي شديدة السمية وتحتوي على منتجات جانبية وشوائب وتنطوي بالتالي على مخاطر صحية جسيمة ، بل قد تؤدي أيضا الى الوفاة . وقد اضطر أحد البلدان الى اتخاذ اجراءات عاجلة محددة التوقيت واقتراح اصدار تشريعات جديدة للرقابة ، ولا شك أن الخطر الذي يهدد البلدان الأخرى يستلزم دراسة التدابير التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها في هذا الصدد . وثمة مشكلة أخرى نشأت في السنوات الأخيرة وهي تتعلق باساءة استعمال قش الخشخاش في عدة بلدان ، من جانب أفراد يستطيعون استخراج مواد أفيونية من هذا القش . وهذا التطور الجديد الخطر نوقش في جزء آخر من هذا التقرير . (٦)

١٥ - وناقشت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٨٢ (٧) الآثار الخطرة المترتبة على استعمال الكوكايين للأغراض غير الطبية . ان المفعول الادماني للكوكايين هو من الشدة، كما ذكرت الهيئة ، بحيث يعتبر الكوكايين أحد العقاقير القليلة التي فضلتها على

---

(٥) أنظر الفقرات ٥٦ الى ٦١ أدناه .

(٦) أنظر الفقرة ٣٥ أدناه .

(٧) الوثيقة E/INCB/61 ، الفقرات ١٤٣ الى ١٤٨ .

الطعام الحيوانات المستخدمة في دراسات التنظيم الذاتي مما أدى بها الى الموت جوعا. وقد أشارت الهيئة هذا الموضوع من جديد لأنه ظهرت أنماط أكثر خطورة لاساءة الاستعمال ولأن عدد الأشخاص الذين يسيئون استعمال الكوكايين يزداد باضطراد في كثير من البلدان وفي مناطق عديدة . وهذا الوضع المتدهور لا يتطلب اتخاذ تدابير للحد من كميات الكوكايين المتاحة فحسب ، بل يتطلب أيضا القيام بصورة عاجلة بنشر معلومات عن العواقب الصحية الخطرة المرتبطة باساءة استعمال هذا العقار . ولكي يكون لهذه المعلومات أكبر قدر من الفعالية ، ينبغي توجيهها بصفة خاصة الى فئات السكان الأكثر تعرضا للخطر .

١٦ - وفي كثير من البلدان لا يعرف الا القليل عن مدى اساءة استعمال العقاقير وعن التغير في أنماط اساءة استعمالها . ومن ثم ينبغي ايلاء اهتمام خاص للاستقصاءات الوبائية الدورية ، وعندئذ فقط يمكن وضع برامج شاملة وفعالة تهدف الى الحد من طلب هذه العقاقير وتكون موجهة لفئات السكان الأكثر تعرضا لأخطارها . ان ديناميات اساءة استعمال العقاقير والسرعة التي تنتشر بها الأفكار والعادات تقتضي توسيع نطاق البحوث الرامية الى تحقيق تفهم أفضل للأسباب الكامنة وراء اساءة استعمال العقاقير . وما لم يتم الحد من الطلب غير المشروع للعقاقير ، فان تخفيض العرض غير المشروع للعقاقير في منطقة معينة قد يكون له تأثير هام ولكنه تأثير مؤقت ، لأن القضاء على مصدر للعرض سيؤدي ببساطة الى الاستعاضة عنه بمصدر آخر .

١٧ - وتشمل برامج عديدة في البلدان التي تتم فيها الزراعة غير المشروعة للمخدرات الحد من هذه الزراعة مع القيام في نفس الوقت بتنمية تلك المناطق اقتصاديا بحيث تتاح للمزارعين سبل أخرى للحصول على دخل . وهذه الفكرة التي تضمنتها البرامج التي بوشرت في أوائل السبعينات تبين الآن صحتها أكثر من قبل . وأي نهج يراد له أن يظل صالحا على المدى الطويل يجب أن يشدد على هذه الفكرة التي لا غنى عنها لاحراز أي تقدم .

١٨ - ويؤدي انفاذ القوانين الى ازدياد عدد عمليات المصادرة . وتشكل الكمية المتزايدة من العقاقير المضبوطة مشاكل أمنية خطيرة بالنسبة لبعض البلدان . وكثيرا ما يتجلى ذلك في تحول المواد التي ضبطتها سلطات انفاذ القانون مرة أخرى الى السوق غير المشروعة . وعملية التخلص من العقاقير المضبوطة تعوقها في بعض البلدان قوانين تقضي بعدم اتلاف المضبوطات ريثما تتم الاجراءات القضائية التي غالبا ما تستغرق وقتا طويلا . وتدمير العقاقير فور مصادرتها يشكل أفضل ضمان أمني . وتأمل الهيئة أن يتمكن المزيد من البلدان من اعتماد هذه السياسة . وقد يقتضي ذلك بالنسبة لبعض البلدان ، تعديل قوانينها بحيث يمكن تقديم عينات مصدق عليها رسميا من الكميات المصادرة كأدلة على مجمل هذه الكميات في الاجراءات القضائية .

١٩ - وشدّدت الهيئة في تقريرها لعام ١٩٨٤ ، [٨] على ضرورة تطبيق عقوبات صارمة ضدّ المتجرين بالعقاقير ، وأن يستوفى المجرمون الذين ثبتت ادانتهم فترة العقوبة كاملة ، وعدم اطلاق سراحهم قبل الأوان للعودة الى أنشطتهم المقيتة . وتؤيد الهيئة التوصية التي قدّمها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، [٩] وقد تدرج هذه التوصية في الصك الدولي الجديد بشأن الاتجار غير المشروع في العقاقير .

٢٠ - وأشارت الهيئة في تقارير سابقة الى أن المهربين يعتمدون كثيرا في نقل المخدرات على تهريبها عن طريق البحر . وينبغي النظر في ادراج أحكام في الصك الجديد بشأن الاتجار غير المشروع ترمي الى تيسير ممارسة الاختصاص الجنائي على السفن الأجنبية التي تعبر المياه الاقليمية أو في أعالي البحار . وقد تتيح أيضا الأحكام الجديدة لأي دولة لديها أسباب وجيهة للاعتقاد بأن سفينة ما ترفع علمها تقوم بتهريب المخدرات أن تطلب المساعدة من دول أخرى للتصدي لهذا التهريب . وترد فعلا لهذا الغرض أحكام في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . [١٠]

٢١ - والتعاون بين موظفي انفاذ القانون داخل الأقاليم وفيما بينها هام جدا لمكافحة المهربين والقضاء على عصابات التهريب . والسرعة التي يمكن أن تنقل بها المخدرات حول العالم تستدعي التشديد بقوة على الاسراع في تبادل المعلومات بين ادارات انفاذ القانون . وبناء على ذلك ، ترحب الهيئة بانشاء شبكة اذاعية متعددة الجنسيات لصالح وكالات انفاذ القانون في بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية . وترحب الهيئة أيضا بازدياد تبادل موظفي الاتصال المختصين بانفاذ القانون فيما بين البلدان والمناطق .

٢٢ - وترى حكومات قليلة جدا أن الظروف السائدة في بلدانها تجعل من المقبول السماح باستعمال الهيروين لأغراض أخرى غير أغراض الدراسة البحتة . ويكافح الهيروين بمقتضى الجدول الرابع من اتفاقية عام ١٩٦١ لأن مؤتمر عام ١٩٦١ ارتأى ، بمقتضى توصية من منظمة الصحة العالمية ، أن لهذا العقار خواصا تحدث الادمان الشديد وأن احتمال اساءة استعماله لا تعوضها مزاياه العلاجية التي لا يستطيع أن يوفرها عقار آخر ، وأن استبعاده من الممارسة الطبية العامة أمر مستصوب بسبب ما يشكله من خطر على الصحة العامة . وترى الهيئة أنه قد حان الأوان لتذكير جميع الحكومات بهذه الاعتبارات . وينبغي التفكير مليا في هذه الاعتبارات ، اذ أن استعمال الهيروين للأغراض الطبية يمكن أن يتيح فرصا لتحويل وجهة هذا العقار نحو الاستعمال غير المشروع ما لم تفرض اجراءات

---

(٨) E/INCB/1984/1 ، الفقرة ١٥ .

(٩) الفقرة ٥ من منطوق القرار الثاني (الوثيقة A/CONF.121/22 ، المؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥) .

(١٠) المادة ٢/(١) (د) والمادة ١٠٨ .

دقيقة جدا للمراقبة وتنفّذ بصورة منظّمة وترصد بصورة متواصلة . وتشكل امكانات تحويل وجهتها خطرا خاصا في البلدان التي يسيء استعمال الهيروين فيها عدد كبير من الأشخاص.

٢٣ - وتستلفت الهيئة مرة أخرى انتباه الحكومات الى توفير الحماية ضدّ الواردات غير المرغوب فيها والتي تنص عليها المادة ١٣ من اتفاقية عام ١٩٧١ . واذا قرّر بلد أنّ مادة أو أكثر من المواد الواردة في الجداول الثاني أو الثالث أو الرابع ليست ضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، فانه ينبغي له أن يستفيد من تلك الحماية وأن يبلغ الأمين العام أنه يحظر استيراد تلك المواد . وسيشكل تصدير أي كمية من المادة المحظورة الى البلد الذي يحظر استيرادها خرقا للالتزامات التي تفرضها المادة ١٣ على البلدان المصدّرة .

٢٤ - وكما لاحظت الهيئة في السنة الماضية ، لم تقم بعد بعض البلدان ، للأسف، بسن القوانين واللوائح التي تسمح بتنفيذ أحكام اتفاقيتي عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ ولم تنشىء الآليات الادارية اللازمة لذلك . وثمة بلدان أخرى لم تصبح بعد طرفا فيهما . وما لم تتخذ تدابير وطنية حازمة لتنفيذهما ، فلن تكون الاتفاقات القائمة ولا الاتفاقات الاضافية فعالة بصورة كاملة ازاء أي مشكلة من مشاكل اساءة استعمال العقاقير . وتناشد الهيئة جميع البلدان أن تتخذ تدابير حازمة ومستمرة في هذا الصدد .

٢٥ - وتلاحظ الهيئة أن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير سيزيد من موارده وسيزيد بالتالي دعمه لبرامج مراقبة العقاقير بما في ذلك اتخاذ تدابير لمكافحة انتاجها والاتجار غير المشروع فيها في بلدان نامية عديدة . وسيواصل الصندوق العمل كحافز لحث الحكومات المعنية على تعزيز التزاماتها ازاء مكافحة العقاقير . وتقدّم الحكومات دعما متزايدا لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ليس على الصعيد الثنائي فحسب ، بل وكذلك بزيادة مساهماتها المالية فيه . ومما يسّر الهيئة أنّ الحكومات تواصل تقديم المساهمات بسخاء واستمرار الى الصندوق لتساعده على توسيع نطاق دعمه للبلدان النامية ، حيث لا تزال احتياجاتها ملحّة وتتجاوز بكثير الموارد المتوفرّة حاليا لدى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . ولذلك فان الهيئة تحث الحكامات على زيادة دعمها للصندوق .

تنفيذ النظام الدولي لمراقبة العقاقير

المخدرات

حالة المعاهدات

٢٦ - منذ نشر تقرير الهيئة لعام ١٩٨٤ انضمت دولتان أخريتان الى اتفاقية عام ١٩٦١ بصيغتها المنقحة ، وهما بوتسوانا وجمهورية الصين الشعبية . وبلغ الآن مجموع عدد الدول المنضمة الى اتفاقية عام ١٩٦١ : ١١٧ دولة . وبامكان الدول القليلة جدا التي

لم تشترك بعد في النظام الدولي لمراقبة العقاقير أن تدعم الجهد المشترك بأن تبدأ التعاون من حيث الأمر الواقع مع هذا النظام في انتظار انضمامها الى المعاهدة .

التعاون مع الحكومات

٢٧ - يتبين من تحليل التعاون الذي أبدته الحكومات على مدى السنوات الماضية أن نحو ١٣٠ بلدا من بين بلدان ومناطق العالم الـ ١٨٦ قد تعاونت مع الهيئة بصورة مرضية. الاّ أن التعاون من جانب بلدان عديدة ليس كافيا في الوقت الحالي . اذ أن بعضها لا يقدّم معلومات كاملة أو في الوقت المناسب ، ولا يقدّم عدد قليل منها معلومات بتاتا . وبما أن هذا القصور يشكل ثغرات في النظام الدولي لمراقبة المخدرات ، فان الهيئة تسعى باستمرار لتشجيع التدابير التي تتخذها الحكومات المعنية لمعالجة هذا الموقف .

نظام المراقبة - التقييم المالي

٢٨ - ان النظام الدولي للمراقبة من حيث علاقته بحركة العقاقير المخدّرة المخصصة للأغراض الطبية والعلمية ، لا يزال يعمل بصورة مرضية بوجه عام . وعمليات تحويل هذه العقاقير الى القنوات غير المشروعة في تجارة الجملة ، لا تزال تشكل حالات استثنائية نسبيا . وعلى صعيد التجارة بالتجزئة ، تحدث بعض عمليات التحويل في توجه العقاقير من المصادر المشروعة عن طريق السرقة والسطو على الصيدليات ، والوصفات الطبية المزوّرة أو اصدار وصفات طبية من جانب أطباء لا خلاق لهم . وعمليات التحويل هذه تحدث بصورة خاصة عندما لا يستطيع الذين يسيئون استعمال العقاقير الحصول عليها من السوق غير المشروعة . الاّ أن المعلومات المتوفّرة تبين أنّ تحويل وجهة العقاقير المخدرة من القنوات المشروعة ، فيما يتعلق بالبيع بالجملة والتجارة بالتجزئة على السواء ، يعتبر ضئيلا ولا سيما بالمقارنة مع الكميات الكبيرة من هذه العقاقير المستعملة في الأغراض الطبية والعلمية .

٢٩ - ومن الأسباب الرئيسية التي تفسر لماذا يعمل نظام المعاهدات المتعلقة بالعقاقير المخدرة بصورة جيدة بوجه عام في منع تحويل وجهة هذه العقاقير من التجارة الدولية المشروعة هو أن النظام يشمل اشتراط أن تتم مثل هذه التجارة في حدود تقديرات المتطلبات من جميع العقاقير المخدرة تحت المراقبة الدولية وبالنسبة لجميع البلدان. والبلدان المصدرة ملزمة بألا ترخص بتصدير كميات تتجاوز التقديرات التي اعتمدتها الهيئة أو حدّدتها لجميع البلدان ، وفقا لما تنشره الهيئة سنويا وما تستكمله بنشرات شهرية . ويطبق هذا التقييد حتى ولو كانت الصادرات تستند على تراخيص استيراد صحيحة. واذا تبين أن طلبات الاستيراد أكبر من التقديرات ، ينبغي على البلدان المصدرة التشاور دائما مع الهيئة في ذلك الصدد . وتتصرف معظم البلدان المصدرة بهذه الطريقة .

تعزيز أساليب المراقبة

٣٠ - أدت الحالات التي حدثت مؤخرا في تحويل وجهة العقاقير المخدرة أو محاولة تحويلها الى حفز الحكومات على تعزيز أساليب المراقبة . بل أنه في بعض الحالات ، حظرت السلطات الاستعمال الطبي لبعض مستحضرات العقاقير المخدرة التي أسيىء استعمالها . ويمكن أن تتضمن بعض التدابير الأمنية الأخرى المتخذة للحد من عمليات التحويل هذه تحديد الكميات المخزونة وتعزيز اجراءات الأمن في الصيدليات ، فضلا عن اتخاذ خطوات لاحكام الرقابة على الوصفات الطبية .

مراقبة التجارة الدولية

٣١ - ووفقا لما لوحظ في تقرير الهيئة لعام ١٩٨٤ ، لا يمكن التصدي للتهديد الذي يمثله تزوير شهادات الاستيراد وتزييفها الا اذا فحصت البلدان المصدرة بدقة وبصورة منظمة طلبات الاستيراد . ولتمكين الهيئة من مساعدة هذه البلدان على التحقّق من صحة طلبات الاستيراد ، وضعت الهيئة بالتعاون مع الحكومات مجموعة من نسخ الاستمارات الرسمية التي تستخدم لتصدير العقاقير واستيرادها تحت المراقبة الدولية . وتشمل هذه المجموعة حاليا نسخا من الشهادات الرسمية التي أصدرتها ١٤١ من البلدان والأقاليم ، ويمكن للحكومات الرجوع اليها في حالة استلام طلبات مشكوك فيها . وقد أثبتت هذه المجموعة فائدتها في عدد من الحالات .

٣٢ - وتبين التجربة أنه يمكن تيسير المراقبة اذا التزمت الشهادات بدقة بالنماذج التي أوصت بها اللجنة بمقتضى المعاهدات . وعلاوة على ذلك ، فان عمليات التزوير ستقل كثيرا اذا طبعت شهادات الاستيراد على ورق خاص على غرار الأوراق النقدية . وبالاضافة الى ذلك ، يجب أن تكون التوقيعات الموجودة على هذه الشهادات هي وحدها توقيعات الموظفين المنوط بهم التوقيع نيابة عن الهيئة الوطنية المختصّة التي أخطر بها الأمين العام . وعندما ظهرت حالات معينة ، لفتت الهيئة انتباه السلطات الوطنية الى ضرورة تنفيذ هذه الضمانات . واتخاذ مثل هذه التدابير من جانب جميع الحكومات المعنية سيساعد ليس فقط منع تحويل وجهة العقاقير ، بل سيساعد أيضا على تيسير التجارة الدولية المشروعة في العقاقير .

٣٣ - ان التطورات التي حدثت خلال عام ١٩٨٥ دفعت الهيئة من جديد الى أن تذكّر الحكومات بالالتزام الذي تفرضه الفقرة ٧ من المادة ٣١ من المعاهدة . ووفقا لهذا النص يتعين على البلدان المستوردة أن تعيد الى السلطات المختصة في البلدان المصدرة نسخا من تراخيص التصدير المعتمدة تبين تسلم البضاعة . وهذا يتيح للسلطات تتبّع الشحنات، وييسر تعاونها في استقصاء أي تحويل محتمل لوجهة البضاعة كلها أو لجزء منها.

٣٤ - ولا تزال بعض البلدان تصدر شهادات استيراد تحمل أرقام صناديق البريد بوصفها عناوين المستوردين . وخلال عام ١٩٨٥ ، ذكّرت الهيئة الحكومات رسميا بأن اتفاقية عام

١٩٦١ تحظر بالتحديد تصدير سلع الى صناديق مكاتب البريد .[١١] والخطورة الماثلة في مثل هذه الصادرات واضحة للعيان .

قش الخشخاش

٣٥ - أدركت الهيئة خلال السنوات القليلة الماضية امكانية اساءة استعمال قش الخشخاش من جانب أشخاص كان باستطاعتهم الحصول على مواد أفيونية من هذا القش .[١٢] وفي حين أن هذا الشكل من اساءة استعمال العقاقير لم يصبح بعد مشكلة اجتماعية هامة ، فقد حدث في عدّة حالات وفي عدّة بلدان . ومما يسهّل هذا الشكل من اساءة استعمال العقاقير انتشار زراعة الخشخاش المشروع وقربها في كثير من الأحيان من مناطق المدن حيث تحدث عادة اساءة الاستعمال هذه ، وكذلك زراعة أنواع الخشخاش الغنية بالقلويدات . واعتمدت مؤخرا بعض البلدان المتضررة قوانين ولوائح ترمي الى وضع حد لاساءة استعمال قش الخشخاش . وترغب بالمثل بلدان معنية أخرى في تعزيز قوانينها وتدابير المراقبة فيها . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي مراجعة أحكام اتفاقية عام ١٩٦١ التي تنظم مسألة قش الخشخاش ، وذلك للنظر في امكانية تعزيزها .[١٣] وتجدر ملاحظة أن واضعي اتفاقية عام ١٩٦١ وبروتوكول عام ١٩٧٢ لم يتوقعوا حدوث اساءة استعمال قش الخشخاش ، ولذلك صاغوا أوجه مراقبة هذه المادة الخام بصورة أقل صرامة من أوجه مراقبة العقاقير المخدّرة الأخرى .[١٤]

---

(١١) اتفاقية عام ١٩٦١ ، المادة ٣١ (٨) .

(١٢) أنظر الفقرتين ١٥١ و ١٥٥ .

(١٣) اتفاقية عام ١٩٦١ ، المادتان ٢٥ و ٤٧ .

(١٤) أنظر أيضا "عرض وطلب المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية" ، الوثيقة E/INCB/52/Supp ، الفقرات ٢٤٦ و ٣٤٣ الى ٣٤٨ .

المؤثرات العقلية

حالة اتفاقية عام ١٩٧١

٣٦ - منذ نشر تقرير الهيئة لعام ١٩٨٤ ، انضمت أفغانستان وبوتسوانا وبوليفيا وجمهورية الصين الشعبية الى اتفاقية عام ١٩٧١ مما دفع عدد الدول المشتركة فيها الى ٨١ بلدا . وعلى الرغم من أن معظم بلدان القارة الأمريكية وأوروبا أصبحت أطرافا فيها ، فانه لم تنضم الى الاتفاقية بعد بعض البلدان التي تصنع وتصدّر العقاقير وخاصة في أوروبا الغربية . ولا يزال عدد البلدان في آسيا وافريقيا وأوقيانيا غير المشتركة في الاتفاقية يتجاوز عدد البلدان المشتركة فيها . ومع ذلك ،فانه يسر الهيئة ملاحظة أن عدد البلدان النامية التي انضمت الى الاتفاقية يزداد باضطراد ، وأن بعض البلدان غير الأطراف فيها ، وتشمل بلدانا مصنّعة ومصدّرة للعقاقير ، بسبيل اتخاذ خطوات للانضمام اليها . وتولي الهيئة أهمية كبيرة لتحقيق الانضمام الى الاتفاقية على نطاق العالم في أقرب وقت ممكن .

التعاون مع الحكومات

٣٧ - تقدم معظم الدول والمناطق الى الهيئة ، [١٥] سواء كانت أطرافا في الاتفاقية أو غير أطراف فيها ، ليس فقط المعلومات المحدّدة في الاتفاقية ، بل وكذلك البيانات الاضافية والطوعية التي تطلبها الهيئة بموافقة اللجنة والمجلس وفقا للقرار ١٩٨١/٧ . وفي عام ١٩٨٥ ، قدمت حوالي ١٥٠ دولة ومنطقة معلومات الى الهيئة . ويسجل ذلك ارتفاعا في عدد الدول والمناطق التي تعاونت في هذا الصدد في عام ١٩٨٤ .

٣٨ - ولا يقدّم العديد من الدول والمناطق غير الأطراف في الاتفاقية ، وحتى بعض الدول والمناطق الأطراف فيها الا بيانات جزئية استجابة لطلبات الهيئة بشأن المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع من الاتفاقية . وذلك يجعل من الصعب على الحكومات والهيئة التوصل الى تفهم شامل بقدر كاف للتجارة في هذه المواد ، ويعوق قدرتها على التدخل في الوقت المناسب لمنع عمليات تحويل وجهة العقاقير أو اكتشافها . وتأمل الهيئة في أن تتخذ البلدان المعنية الخطوات اللازمة لتدارك هذا الوضع وأن تقدم كامل المعلومات المطلوبة .

---

(١٥) تعرّف المادة ١ (ك) من الاتفاقية "المنطقة" بوصفها "أي جزء من دولة يعامل ، بموجب المادة ٢٨ ، كيانا منفصلا لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية" .

المواد الواردة في الجدول الثاني

٣٩ - ترد في الجدول الثاني ثماني مواد . ولا يستعمل من هذه المواد الا الأمفيتامينات والميثاكوالون بكميات كبيرة بصورة مشروعة . وتحوّل معظم الأمفيتامينات الى مواد لا تخضع للمراقبة الدولية . ويستعمل الميثاكوالون بصورة مشروعة في شكل مستحضرات صيدلية .

٤٠ - ويقدّم حاليا حوالي ١٤٠ بلدا ومنطقة بصورة طوعية الى الهيئة ، بناء على طلبها ، بيانات عن التجارة الدولية كل ثلاثة شهور . وفضلا عن ذلك ، يقدّم ١٥٢ بلدا تقديرات للاحتياجات المشروعة من المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بمقتضى الجدول الثاني . والاحصاءات التي تقدم كل ثلاثة شهور تساعد الهيئة على اكتشاف عمليات التحويل وتمكّنها وفقا لذلك من تحذير السلطات الوطنية . وتنشر الهيئة منذ عام ١٩٨٢ التقديرات السنوية للاحتياجات من المؤثرات العقلية التي تقدّمها الحكومات أو التي تقوم الهيئة بتقديرها . ويزداد باضطراد عدد البلدان المصدّرة التي تحدد شحنات العقاقير في نطاق هذه التقديرات وتتشاور بانتظام مع الهيئة عندما تتجاوز طلبات الاستيراد تلك التقديرات . وقد أدى ذلك الى اكتشاف عدد متزايد من المحاولات الرامية الى تحويل وجهة المؤثرات العقلية ، وتشمل تزوير تراخيص الاستيراد .

الميثاكوالون

٤١ - تبيّن البيانات الاحصائية المتوفرة لدى الهيئة أن استهلاك الميثاكوالون يبلغ حوالي ٢٠ طنا سنويا ويوزع في ٣٣ بلدا ومنطقة . ولا تستعمل الأغلبية الكبيرة من الدول - ١٥٣ بلدا - الميثاكوالون للأغراض الطبية والعلمية . وتمثل ثلاث دول فقط ٦٠ في المائة من مجموع الاستهلاك - أي حوالي ١٢ طنا . واحدى هذه الدول ، وهي ليست طرفا في اتفاقية عام ١٩٧١ ، لم تعدّل بعد قوانينها كي يتسنّى مراقبة صنع الميثاكوالون وتوزيعه فيها فيما يتعلق بتجارة الجملة والتجزئة . ولذلك ليس من المعروف اذا كانت كل كمية الميثاكوالون تستهلك فعلا داخل هذا البلد . ولا يمكن استبعاد احتمال تحويل وجهتها من أجل اساءة استعمالها .

٤٢ - وتبيّن فروع أخرى من هذا التقرير أن الميثاكوالون الذي يتم تحويله من الصناعة المشروعة الى وجهات أخرى لا يزال يساء استعماله في عدد من البلدان ويشكل أخطارا كبيرة على الصحة .

٤٣ - ونظرا لأن الميثاكوالون كان يصنع فيما مضى بكميات مفرطة ، فان الكثير من البلدان المصنّعة له لديها مخزونات كبيرة من هذه المادة ، ممّا يجعلها هدفا للمحاولات الرامية الى تحويل وجهتها . وقد انخفضت الاحتياجات الطبية للميثاكوالون بعد استعمال أدوية بديلة ذات آثار ادمانية أقل من آثار الميثاكوالون ، وذلك بعد انتشار اساءة استعمال الميثاكوالون ؛ ومن ثم فان المخزونات الحالية تكفي للوفاء بالاحتياجات المشروعة لعدة سنوات .

٤٤ - وقد ترغب الحكومات المعنية في التفكير مليّا في المشكلة التي يطرحها وجود مخزونات كبيرة من الميثاكوالون ، وأن تعمل أيضا على خفض الطلب المشروع . كما قد ترغب في أن تحظّر ، على الأقل ، في أقرب وقت ممكن ، صنع كميات اضافية من هذه المادة . وأخيرا فانه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الخطر الذي يهدّد المجتمع الدولي من جراء تحويل واساءة استعمال هذه المخزونات الكبيرة ، وقد يتطلب الأمر النظر في تدميرها . وقد ترغب البلدان أيضا في اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز قوانينها الوطنية فضلا عن اخطار الأمين العام ، وفقا للمادة ١٣ من اتفاقية عام ١٩٧١ ، بأنها تحظر استيراد الميثاكوالون . وقد بعث بهذا الاخطار حتى الآن ١٢ بلدا . وآخر بلد قام بذلك مؤخرا هي الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فان أي طرف في الاتفاقية ، وكذلك منظمة الصحة العالمية ، يستطيع أيضا بطبيعة الحال ، اخطار الأمين العام ، اذا كان يرى أن ما لديه من معلومات تبرر نقل الميثاكوالون الى جدول مراقبة أعلى . ووضعت الولايات المتحدة مؤخرا الميثاكوالون في جداول المراقبة الوطنية الأكثر تشددا نتيجة لتوفّر عقاقير بديلة للأغراض الطبية ويقل احتمال اساءة استعمالها .

٤٥ - وهناك حالة تتعلق بالميثاكوالون حدثت في عام ١٩٨٥ تبين فائدة نظام التقديرات كما تبين التعقيدات التي تنشأ في مراقبة التجارة الدولية .

٤٦ - فقد تسلّم بلد مصدّر (س) طلبا من البلد (ص) لاستيراد ٥٠٠ كغ من الميثاكوالون ولم تكن البلد (ص) في حاجة حسب التقديرات ، الى هذه المادة ؛ وبالتالي قام البلد (س) بتأجيل عملية التصدير وطلب من الهيئة اجراء تحقيقا في هذا الشأن . وتبيّن من هذا التحقيق أن البلد المستورد (ص) أصدر فعلا ترخيص الاستيراد المعني ، وكشف أيضا أن البلد (ص) ألغي بعد ذلك هذا الترخيص واستبدله بترخيص آخر يسمح باستيراد كمية أقل من بلد مصدّر آخر (ع) . وقام البلد (ع) بتصدير الميثاكوالون الى البلد (ص) مع أن البلد (ص) لم تكن له احتياجات مقدّرة من الميثاكوالون . وكان يتعين أن يقوم البلد المستورد (ص) باعادة تصدير الميثاكوالون الى بلد آخر في شكل مستحضرات . ولما كان التحقيق الذي أجرته الهيئة قد كشف أن الشركة التي كان يتعين في النهاية أن تستورد المستحضرات هي شركة وهمية ، فقد حظرّ بناء على طلب الهيئة ، اعادة تصدير الميثاكوالون، وقام البلد (ص) بمصادرة هذا العقار . ومن السهل التنبوء بأن هذا الطريق الملتوي الذي استخدم في هذه الحالة يمكن أن يؤدي في آخر المطاف الى أفراد كانوا يحاولون تغيير وجهة هذا العقار لأغراض غير مشروعة .

٤٧ - وتدل هذه الحالة على حاجة الحكومات الى توخّي اليقظة في جميع مراحل سلسلة التصدير والاستيراد لضمان أن تراعى التجارة كلها بدقة حدود التقييم التي أعلنتها الهيئة[١٦] . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يراعى الى أقصى حد ممكن ، تحاشي عمليات اعادة التصدير لمنع المهربين من تحقيق مآربهم الشائنة .

---

(١٦) E/INCB/1985/4 ، الجداول ألف وباء وجيم .

الجدولان الثالث والرابع للمواد

٤٨ - بناء على ما أوصت به الهيئة خلال عام ١٩٨٤ ،[١٧] وافقت اللجنة والمجلس ،[١٨] على أنه ينبغي للحكومات اتخاذ اجراءات طوعية اضافية لاستكمال أثر أوجه المراقبة التي تفرضها اتفاقية عام ١٩٧١ على المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع . ويتمثل احد هذه الاجراءات في أن توّسع الحكومات بصفة طوعية نطاق نظام تراخيص الاستيراد والتصدير ليشمل المواد الواردة في الجدول الثالث. ويستلزم الاجراء الثاني أن تنفذ الحكومات الترتيبات التي تمكنها من مراقبة صادرات المواد الواردة في الجدول الرابع . واتخذت حكومات عديدة هذين الاجراءين قبل أن توصي الهيئة بهما . وأوضحت المعلومات المفصلة عن التجارة الدولية في المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع أن هذه المعلومات مفيدة بالنسبة للجهود التي تبذلها الهيئة لاكتشاف حالات تحويل وجهة هذه المواد ولا سيما الباربيتيورات . ولذا أوصت الهيئة جميع الحكومات باعتماد اجراءات اضافية بصورة طوعية .

٤٩ - تبين خمس حالات مستقلة من حالات وجهة تحويل الباربيتيورات من أحد بلدان أوروبا الغربية المصنعة والمصدّرة لهذه المواد ، والتي اشتملت على ما مجموعه ٢٣٠ كغ منها، أبعاد الخطر الذي تمثله الباربيتيورات التي تخضع للمراقبة في نطاق الجدولين الثالث والرابع . ولفت البلد المصدّر المعني انتباه الهيئة الى عمليات التحويل هذه التي جرت أثناء الربع الأول من عام ١٩٨٥ . وأجرى هذا البلد حوارا مع الهيئة بسبب الظروف المريبة لطلبات الاستيراد وضخامتها ، ومن ثم أجرت الهيئة تحقيقات في البلد المستورد الكائن في غرب افريقيا ، وتبين لها أن شركات وهمية هي التي طلبت استيراد المواد التي تتجاوز بكثير الاحتياجات الطبية للبلد . وبالتالي شدّد البلد المصدر أوجه المراقبة على الصادرات لتجنّب حدوث حالات أخرى من هذا القبيل . وقام أيضا البلد الذي صدرت اليه المواد في غرب افريقيا بتشديد أوجه المراقبة على استيراد كثير من المؤثرات العقلية ، بما فيها الباربيتيورات . وترّحب الهيئة بهذا التشديد المتعلق بأوجه المراقبة هذه .

---

(١٧) E/INCB/1984/1 ، الفقرتان ٣٦ و ٣٧ .

(١٨) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٥ .

المستحضرات المعفاة

٥٠ - تخول المادة ٣ من اتفاقية عام ١٩٧١ للأطراف اعفاء المستحضرات التي تحتوي على مواد مدرجة في الجدول الثاني والثالث والرابع من بعض التدابير الرقابية ، شريطة استيفاء معايير محددة . وعملا بتوصية منظمة الصحة العالمية ، أقرت اللجنة مبادئ توجيهية يتعين على الحكومات أن تأخذها في الاعتبار لدى القيام باجراءات بموجب هذه المادة .(١٩) وتطلب هذه المبادئ التوجيهية الى الحكومات عدم اعفاء أي مستحضر من الشروط التي تقتضيها الاتفاقية فيما يتعلق بالتجارة الدولية . وهذا أمر ضروري لتوحيد عمليات الرقابة فيما بين البلدان المختلفة . وعلاوة على ذلك، فانه يكفل مقارنة الاحصاءات الخاصة بالتصدير والاستيراد ، مما يجعل من الممكن رصد التجارة الدولية . وتحث الهيئة جميع الحكومات على الالتزام بالمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالاعفاءات .

السلائف ، والمواد الكيميائية الأساسية والمذيبات

٥١ - ذكّرت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٨٤ ، الأطراف بأن اتفاقيتي عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ تلزمانها بأن تبذل قصارى جهدها لتطبيق كافة تدابير الاشراف الممكنة على المواد التي لا تخضع لهاتين الاتفاقيتين ، ولكن يمكن أن تستعمل في الصنع غير المشروع للعقاقير .(٢٠) وفي نفس التقرير ، أشارت الهيئة الى أنه نظرا لاكتشاف المزيد من المختبرات السرية في أنحاء عديدة من العالم ، فمن الضروري أن يتم على الصعيدين الدولي والوطني ، اعداد وتنفيذ التدابير اللازمة لمراقبة انتقال المواد الأصلية والمواد الكيميائية الأساسية والمذيبات بغية الحيلولة دون امكان استعمالها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على العقل .

٥٢ - وبناء على ذلك ، قام المجلس في عام ١٩٨٥ ، مشيرا الى تقرير الهيئة وعملا بتوصيتها ، باتخاذ قرار بشأن هذه المسألة . ويدعو هذا القرار الحكومات المعنية الى اتخاذ تدابير لرصد الاتجار بهذه المواد الأصلية والمواد الكيميائية والمذيبات .(٢١)

---

(١٩) E/1984/13 ، E/CN.7/1984/13 ، القرار الأول (د - ٨) .

(٢٠) اتفاقية عام ١٩٦١ ، الفقرة ٨ من المادة ٢ ؛ واتفاقية عام ١٩٧١ ، الفقرة ٩ من المادة ٢ على أنه برغم امكان اخضاع المواد الأصلية للعقاقير المخدرة للرقابة الدولية (اتفاقية عام ١٩٦١ ، الفقرة ٣ (٣) من المادة الثالثة ، فان اتفاقية عام ١٩٧١ لم تنص على اجراء مماثل فيما يتعلق بسلائف المواد المؤثرة على العقل .

(٢١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٨٥ .

ويلاحظ القرار أن من المستصوب توخي اليقظة بوجه خاص في حالة الافدرين والافدرول والفنيل - ٢ - بربانون والابروغوتامين وحمض الانثرانيليك والبيبريدين واثير الاثيل وأنهيدريد الخليك ، التي تستخدم في التصنيع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين والـ (+) - ليسيرجيك (ال - اس - دي) والميثاكوالون والفنسيثلدين وكذلك الكوكايين والهيروين . ودعيت الحكومات المعنية كذلك الى اقامة تعاون وثيق وأن تسارع بتبادل المعلومات بشأن الطلبات المقدمة للحصول على كميات كبيرة بشكل غير عادي . وعلاوة على ذلك ، دعيت الحكومات الى تزويد الهيئة ، على أساس طوعي ، بكافة المعلومات ذات الصلة .

٥٣ - وتدرك الهيئة أن بعض الحكومات ، وبخاصة في البلدان التي يعرف أنه يتم فيها التصنيع غير المشروع للعقاقير ، قد اتخذت تدابير صارمة لمنع استيراد المواد الكيميائية التي تستخدم في مثل هذا التصنيع . وقد اضطر المهربون نتيجة لهذه التدابير الى نقل بعض عملياتهم الى بلدان أخرى . ومن الواضح أن اخضاع المواد الكيميائية الأساسية للرقابة يمكن أن يكون وسيلة شديدة الفعالية في احباط مساعي المهربين ، شريطة تطبيق تدابير صارمة على الصعيد العالمي .

٥٤ - وتعتقد الهيئة أنه اذا كان المجتمع الدولي يريد أن يحدد أنجع التدابير التي يمكن له أن يتخذها لتقليل توافر المواد الكيميائية اللازمة للصنع غير المشروع للعقاقير ، فيجب أولا أن يتحقق من أن الاجراءات التي تقوم الحكومات الآن باتخاذها أو تزمع اتخاذها تستهدف تحقيق هذه الغاية . ولذلك فان الهيئة تدعو الحكومات ، كخطوة أولى لمساعدة المجتمع الدولي ، الى تقديم مثل هذه المعلومات ليتسنى نشرها على نحو شامل .

٥٥ - وفي هذا الصدد ، تود الهيئة أن تسترعي انتباه الحكومات الى البيان الذي أدلى به أحد البلدان المصنعة والمصدرة ، (٢٢) بانه على استعداد ، تمشيا مع أحكام المادة ١٣ من اتفاقية عام ١٩٧١ ، لفرض حظر على تصدير المواد الأصلية الى أي بلد تتلقى منه اخطارا يفيد بأن البلد المعني يحظر استيراد هذه المواد الأصلية . وترى الهيئة أن مثل هذه الخطوة الطوعية الاضافية من جانب البلدان المصنعة والمصدرة يمكن أن تكون من الاجراءات الفعالة الأخرى لمنع تصدير المواد الأصلية الى البلدان المعروف أنه يتم فيها صنع العقاقير بصورة غير مشروعة .

* * * *

"العقاقير المقلّدة"

٥٦ - انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة تمثل تحديا جديا لمراقبة العقاقير . ذلك

---

(٢٢) أنظر الفقرة ١٤٩ .

أن الصنع السري "للعقار المقلّد" من جانب بعض الكيميائيين الذين يعوزهم الضمير بدأ يتخذ أبعادا تتزايد في الخطورة . ويشير هذا المصطلح الى مادة مضاهية لمادة تخضع لمراقبة القانون الوطني و/أو الاتفاقيات . وينسحب هذا المصطلح ، بتعبير أدق ، على منتج يتم الحصول عليه عندما يغير التركيب الكيميائي لمادة "أصلية" بحيث يتكون مركب له خواص مماثلة للمادة الأصلية ، غير أنه نتيجة لتركيبه الكيميائي المغاير بقدر طفيف ، لا يقع ضمن المواد الخاضعة للمراقبة القانونية . وعلى الرغم من أن مفهوم انتاج المواد المضاهية بغية التهرب من قوانين المخدرات ليس جديدا ، فانه بدأ يعود اليوم للظهور بصورة أكثر وضوحا .

٥٧ - ومن السمات الجديدة لهذا الظهور أن بدائل الهيروين تولّد مواد مضاهية ذات تأثير قوي جدا ، ولذا ، فقد اكتشف ما لا يقل عن ثماني مواد مضاهية للفينتانيل في الاتجار غير المشروع بالعقاقير ، بينما أنتج الميبيردين المادتين المقلدتين وهما ميثيل فينيل بروبيونوكسي بيباريدين ومثيل ايثيل فينيل استيلوكس بيباريدين . وتحدث مضاهيات الفنتانيل آثارا مشابهة لآثار الهيروين غير أن قوة مفعولها يتراوح بين ١٠ الى ٢٥٠ مرة ما للهيروين من تأثير . ونتيجة لهذا التأثير القوي ، فان تعاطي كميات صغيرة جدا من مضاهيات الفينتانيل ينطوي على خطر ضخم عندما تشكل هذه الكميات جرعة زائدة تؤدي الى الوفاة . وعلاوة على ذلك ، فان الصنع السري لهذه المركبات ينجم عنه عدة منتجات ثانوية وشوائب . وتشكل المنتجات الثانوية خطرا جسيما حيثما يتعلق الأمر بمغايرات الميبيردين . ويسفر تركيب ميثيل فينيل بروبيونوكس بيباريدين ، ما لم يوضع تحت رقابة مشددة ، عن تكوين مادة سامة للأعصاب تسبب أعراضا متلازمة يتعذر البرء منها تشبه داء باركيسنون . وقد ظهرت الأعراض المتلازمة على عدد من الأشخاص كانوا قد تعاطوا الميثيل فينيل بروبيونوكسي بيباريدين . ورغم أن هذه الأعراض المتلازمة قد لا تبدو على بعض متعاطي هذا العقار الآن ، فانها قد تظهر عليهم مع تقدم العمر . ومن المركبات المماثلة مادة مشتقة من مركب ميثيل ايثيل فنيل استيلوكس بيباريدين . ويحدث كلا العقارين السالف ذكرهما نفس تأثير المورفين . ويصل تأثير ميثيل فينيل بروبيونوكس بيباريدين الى ٣٠ مرة بالمقارنة بتأثير الميرفيدين الأصلي ، وهو أيضا قد يسبب الوفاة بجرعات تقل كثيرا عن الميبيردين ، في حين يصل ما لميثيل فينيل استيلوكس بيباريدين من تأثير ٧٠ مرة بالمقارنة بتأثير الميبيردين . وبالاضافة الى كل هذه المضاهيات المخدرة ، يوجد عنصر آخر لظاهرة العقاقير المقلدة ، يتعلق بتعاطي عقار الميثيلين دي أوكس ميثامفيتامين وهو أمفيتامين له تأثير مهلوس ، ويتزايد تعاطيه بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة .

٥٨ - ويبدو أن مشكلة المخدرات المقلدة منتشرة أساسا في ولاية كاليفورنيا . وبرغم أنها ما برحت حتى الآن مشكلة محدودة نسبيا ، فان حجمها آخذ في الازدياد . وعلاوة على ذلك ، تنم الدلائل عن تعاطي أو صنع المخدرات المقلدة في مناطق أخرى في الولايات المتحدة . وقد عزى الى مضاهيات الفينتانيل حدوث ما يزيد على ٩٥ حالة وفاة بعد عام ١٩٧٩ ، وعرف أنها نتجت عن تعاطي جرعة مفرطة منها . وسجلت احدى وثلاثون حالة من

حالات الوفيات في عام ١٩٨٤ . أما عن الوضع بالنسبة لميثيلين دي أوكسي ميثامفيتامين فهو أسوأ ، ذلك ان اساءة استعمال هذا العقار قد انتشرت بالفعل في أرجاء الولايات المتحدة .

٥٩ - وفي الولايات المتحدة ، عرض على الكونغرس مشروع قانون من شأنه أن يجعل من توزيع أي "عقار مقلد" أو صنعه بقصد توزيعه جريمة يعاقب عليها القانون . وهذا القانون من شأنه تمكين الادارة المسؤولة عن انفاذ قوانين المخدرات من اتخاذ تدابير فورية كلما أكتشف عقار جديد .

٦٠ - وفي غضون ذلك ، استخدمت الادارة المنوطة بانفاذ قوانين المخدرات أحكام القانون القائم الخاص بالجدولة في حالات الطوارئ ، في اتخاذ تدابير ضد أخطر العقاقير المقلدة التي يساء استعمالها بدرجة كبيرة . وقد اضطلع بجهود لانفاذ القوانين مصحوبة بتدابير الجدولة المتعلقة بحالات الطوارئ .

٦١ - وفي ضوء هذه التطورات ، يتعين على الحكومات النظر في اتخاذ تدابير على المستوى الدولي .

العرض والطلب على المستحضرات الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية

٦٢ - تم تناول هذا الموضوع في تقرير خاص .(٢٣)

تحليل الوضع العالمي

٦٣ - حسبما ذكر في التقارير السابقة ، تقع في المقام الأول مسؤولية تنفيذ النظام الدولي لمراقبة العقاقير الذي أنشأته الاتفاقيات على عاتق السلطات الوطنية ، اذ أنها الوحيدة القادرة على مراقبة حركة هذه المواد في حدود الولاية القضائية لكل منها . وتبذل الهيئة قصارى جهودها بالتعاون مع الدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء، لمساعدة البلدان على تحقيق غايات المعاهدات . وتستفيد الهيئة لدى قيامها بتحليل وضع مراقبة العقاقير في جميع أرجاء العالم وكذلك في مناطق وبلدان بعينها ، من المعلومات التي تستقيها من الحكومات ومن هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية المختصة ، ولا سيما المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول). وفي حين أن الهيئة تقوم باستعراض الوضع من حيث تأثيره على جميع البلدان ، فانها توجه عناية خاصة للبلدان التي تشتد فيها حدة المشاكل المتعلقة باساءة استعمال

---

(٢٣) E/INCB/1985/1 ، الملحق ١ .

العقاقير والاتجار غير المشروع وانتاج العقاقير غير الخاضع للمراقبة أو غير المشروع، أو حيثما تكون التطورات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي .

الشرقان الأدنى والأوسط

٦٤ - تدل دون شك الكميات الضخمة التي تصادر من الأفيون والهيروين داخل المنطقة وخارجها على السواء ليس فحسب على وجود مساحات كبيرة لزراعة الخشخاش بصورة غير مشروعة وانما أيضا على وجود امكانيات هائلة على صنع الهيروين . كما يضبط القنب وراتنج القنب بكثرة وبكميات ضخمة .

٦٥ - ويساء استعمال الأفيون بصفة تقليدية في المنطقة ، غير أن الحصول بسهولة على الهيروين المصنوع محليا قد انتشر سريعا كما تزداد اساءة استعمال هذا العقار في جميع أرجاء المنطقة .

٦٦ - واذا ما أريد شن هجوم فعال على الانتاج غير المشروع للأفيون ، يجب أولا اجراء دراسة استقصائية منهجية عن المناطق التي يعتقد أنه يجري فيها زراعة الخشخاش بصورة غير مشروعة . وفي عام ١٩٨٤ ، اقترحت ايران اجراء مثل هذه الدراسة الاستقصائية في جميع أنحاء المنطقة الواقعة ضمن نطاق اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط (اللجنة الفرعية)، (٢٤) وذلك كي يتسنى تحديد مصادر الأفيون بدقة ، وتركيز الجهود على استئصال الخشخاش . وفي اجتماع اللجنة الفرعية الذي عقد بطهران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أبدت ايران استعدادها لاجراء مسح فوتوغرافي من الجو فوق أراضيها خلال فترة تزهير الخشخاش في ربيع ١٩٨٦ ، اذا أمكن تدبير ما يلزم من موارد مالية . ورحبت اللجنة الفرعية بهذه المبادرة ، التي يمكن اعتبارها مشروعا نموذجيا . ورئي أن اجراء عمليات مسح منتظمة بالأقمار الصناعية سيكون فعالا جدا على المدى الطويل . ووافقت اللجنة الفرعية على تقصّي جدوى وامكانية تمويل مثل هذه المسوح .(٢٥) وترحب الهيئة بالنتائج التي أحرزتها اللجنة الفرعية .

٦٧ - وتكرر الهيئة تأكيد البيان الذي أعلنته في تقريرها لعام ١٩٨٤ بأنه ينبغي للبلدان التي لم تقم حتى الآن باجراء دراسات استقصائية دورية تتعلق بانتشار هذا الوباء أن تفعل ذلك ، بغية تحديد المدى الفعلي لاساءة استعمال العقاقير . اذ أن مثل هذه الدراسات الاستقصائية تعدّ من المتطلبات الأساسية لصياغة برامج تستهدف تقليل الطلب بما يتناسب مع احتياجات البلدان المعنية ومن ثم تحقق أقصى قدر من النجاح .

٦٨ - ومن الأمور الجوهرية أن تولي الحكومات تركيزا خاصا على الجهود المبذولة فيما

---

(٢٤) الاجتماعان السابع عشر والثامن عشر للجنة الفرعية ، شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ .

(٢٥) MNAR/1985/1 .

بين الأقاليم وداخل الأقاليم من أجل تحديد هوية كبار المهربين ومصادرة أصولهم والحد من توافر مادة أنهيدريد الاستيل اللازمة لصنع الهيروين .

أفغانستان

٦٩ - أفادت الحكومة بعدم وجود زراعة لخشخاش الأفيون الا في نطاق محدود في المناطق النائية . وكان الأفيون ينتج بصفة تقليدية في المناطق الجنوبية الوسطى من البلد وفي المناطق الشرقية . واستمر ضبط كميات كبيرة بصورة متكررة من الأفيون والهيروين وراتنج القنب داخل أفغانستان ذاتها ، وقد تكون هناك محاولات لصنع الهيروين بصورة غير مشروعة . وتفيد تقارير البلدان المجاورة عن مصادرة كميات من المواد الأفيونية - الأفيون بصفة أساسية - في المناطق المتاخمة لحدود أفغانستان . وذكرت الحكومة أنه تم حظر زراعة الخشخاش والقنب ، كما ذكرت أيضا أنه اتخذت تدابير من أجل التنمية الريفية .

٧٠ - وأفغانستان طرف في كلا اتفاقيتي عام ١٩٦١ و ١٩٧١ . وبغية مساعدة أفغانستان على الوفاء بالتزاماتها ، وفرت الهيئة في عام ١٩٨٤ التدريب للموظفين المنوط بهم مسؤولية اعداد التقارير التي تقتضيها هاتان الاتفاقيتان .

مصر

٧١ - لا تزال الحكومة ملتزمة بقوة بمكافحة المخدرات على نحو فعال . وما زال راتنج القنب ، الذي يأتي أساسا من لبنان ، والأفيون هما العقاران الرئيسيان اللذان يساء استعمالهما . بيد أن التهريب المتزايد للهيروين واساءة استعماله يعدّ أكبر مصدر للقلق . كما يساء استعمال مواد أخرى ، مثل الأمفيتامينات والميثاكوالون .

٧٢ - أدت زراعة القنب وخشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في صعيد مصر والدلتا الى تعجيل الحكومة باتخاذ تدابير صارمة لمكافحتها مما أفضى الى تقلص هذه الزراعة .

٧٣ - وأسفرت عمليات انفاذ قوانين المخدرات التي أجريت خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٨٤ والنصف الأول من عام ١٩٨٥ عن مصادرة كميات من الهيروين تبلغ ٤ أمثال الكميات المصادرة من هذا العقار في فترة الشهور التسعة المناظرة من العام السابق. وفي عملية واحدة معينة ، تم مصادرة ٤ كيلوغرامات من الهيروين وتم القبض على واحد من أكبر المهربين الدوليين للمخدرات . وأسفرت عملية أخرى لانفاذ القوانين أجريت في ربيع ١٩٨٥ ، عن مصادرة أطنان عديدة من القنب .

٧٤ - وتلقى الجهود التي تبذلها الحكومة دعما متعددا وثنائي الأطراف . اذ أن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير يقدم العون في مشروعين ينفذان على مدى سنوات عديدة ، ويتعلقان بعلاج مسيئ استعمال العقاقير وبالوقاية من المخدرات وانفاذ القوانين . ومن المقرر الانتهاء من كلا المشروعين في نهاية عام ١٩٨٥ . وقد طلبت الحكومة مزيدا من المساعدة من الصندوق .

٧٥ - ولا ريب أن الحكومة سوف تضع نصب عينيها لدى متابعتها للحملة المناهضة للأنشطة المرتبطة بالعقاقير ، أنه قد تحدث محاولات لصنع الهيروين بصورة غير مشروعة في الأراضي المصرية ، ليس فحسب لامداد السوق المحلي المتزايد الاتساع بالهيروين وانما أيضا بغرض تهريبه الى الخارج . ومن الضروري القيام بحملات مكثفة لتوعية الرأي العام بهدف الحد من اساءة استعمال العقاقير .

جمهورية ايران الاسلامية

٧٦ - تشكل اساءة استعمال العقاقير مصدرا للقلق البالغ . وقد منحت الحكومة أولوية لهذه المشكلة وتقوم بشن حملات لمكافحتها . وقد فرض حظر على زراعة الخشخاش منذ عام ١٩٧٩ ، وتفرض عقوبات شديدة على المخالفين . وتقوم عصابات مزودة بالأسلحة الثقيلة بتهريب كميات هائلة من الأفيون والهيروين الى ايران عبر الحدود الشرقية . وتجرى مختبرات الهيروين عملياتها في منطقة تلك الحدود .

٧٧ - وتواصل السلطات المنوطة بانفاذ القوانين ضبط كميات ضخمة من العقاقير وتجرى القبض على عدد كبير من المهربين . ويمثل رعايا أفغانستان ٤٠ في المائة من نسبة المقبوض عليهم ، على أنه يوجد عدد من الباكستانيين والهنود ومواطني سري لانكا في صفوفهم . وقد عززت دوريات مراقبة الحدود والطرق على طول الحدود الشرقية . وشددت العقوبات المفروضة على عبور الحدود بصورة غير قانونية . وقررت الحكومة تخصيص نصف الايرادات العائدة من الغرامات المفروضة على الجرائم المتصلة بالمخدرات لأنشطة انفاذ القوانين . وتعتقد الحكومة أنه من الأمور الهامة للغاية أن تهدف الدراسات الاستقصائية المزمع اجراؤها في جميع أنحاء المنطقة التي تغطيها اللجنة الفرعية.(٢٦) الى تحديد أبعاد ومواقع زراعة الخشخاش ، الأمر الذي يتيح اتخاذ اجراءات ملائمة لاستئصالها . وقد نوقش هذا الاقتراح باستفاضة في آخر دورة للجنة الفرعية وتم تناوله في موضع سابق من هذا التقرير .(٢٧)

لبنان

٧٨ - لا تزال لبنان من أهم مراكز انتاج المخدرات وتهريبها ، ولا سيما انتاج وتهريب راتنج القنب بكميات ضخمة ، حسبما يستدل من المصادرات التي تتم في الخارج . وتعدّ الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون من الأمور المثيرة للقلق أيضا . وعلاوة على ذلك، تدل البيانات المتعلقة بالمصادرة على أنه يجري تهريب الكوكايين الى لبنان للاستهلاك داخل البلاد وربما أيضا خارجها . ويتعين على السلطات أن تضع نصب عينيها ضرورة التصدي للوضع المتدهور المتعلق بمراقبة العقاقير واساءة استعمالها بمجرد أن تسمح الظروف المحلية بذلك .

---

(٢٦) MNAR/1985/1 .

(٢٧) أنظر الفقرة ٦٦ .

باكستان

٧٩ - بمقارنة ذروة انتاج الأفيون الذي بلغ ٨٠٠ طن في السنة الفلاحية ١٩٧٨ بانتاج السنة الفلاحية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الذي يقدر بنحو ٤٥ طن ، يمكن ملاحظة التقدم الكبير الذي أحرز في باكستان . وكذلك أحرز تقدم في توفير الفرص الاقتصادية البديلة لمزارعي الخشخاش.

٨٠ - وتواصل الحكومة باضطراد تنفيذ الحظر الذي فرضته على زراعة خشخاش الأفيون، وقامت مؤخرا بتمديد الحظر ليشمل مناطق اضافية من الاقليم الشمالي الغربي المتاخم للحدود . وقد استبعدت زراعة خشخاش الأفيون من منطقة بونر ، التي كانت تنتج يوما ما ثلث كمية الأفيون غير المشروعة في باكستان . وبعد أن تحقق ذلك ، بدأت الحكومة ، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير وعدد من الحكومات الأخرى في تنفيذ خطتها المخصصة للتنمية والتنفيذ ، التي تركز بوجه خاص على المناطق التي يزرع فيها خشخاش الأفيون أو يحتمل أن يزرع فيها . وترمي هذه الخطة الى استئصال زراعة خشخاش الأفيون محليا استئصالا تاما كما تستهدف توفير المساعدة الانمائية في الوقت نفسه الذي يجرى فيه استئصال هذه الزراعة . وقد قامت الحكومة باجراء مسح جوي لمناطق زراعة خشخاش الأفيون في الاقليم الشمالي الغربي المتاخم للحدود وتقوم بتحليل نتائج ذلك المسح . وتعهدت الحكومة في الاجتماع الذي عقده الاتحاد العالمي للمصارف الباكستانية بدفع مبلغ ٥ر١١ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير لتنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة . وأعلنت تعهدات أخرى تناهز قيمتها ٤ مليون دولار ابتداء من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، وهي تمثل دعما من جانب المجتمع الدولي قوبل بالترحيب .

٨١ - ولا تزال اساءة استعمال العقاقير منتشرة في أنحاء البلد ، وهي تعكس الانتاج والاتجار على نحو غير مشروع للعقاقير على الصعيد المحلي . وحتى عام ١٩٨١ كان الأفيون هو العقار الرئيسي الذي يساء استعماله . ويقدّر عدد من يسيئون استعمال الهيروين في الوقت الراهن بضعف عددهم في عام ١٩٨٤ ؛ وتشير تقديرات عام ١٩٨٥ الى أن ما يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ شخص يسيئون استعمال العقاقير . كما أن المؤشرات العقلية التي ترد من الخارج يسيء استعمالها عدد متزايد من الأشخاص . ويساور الحكومة قلق شديد بسبب تصاعد الخطر الذي يهدد الصحة العامة بسبب اساءة استعمال العقاقير، وقد أنشأت ٢٦ مركزا للعلاج ، كما أنها تساند المبادرات غير الحكومية التي ترمي الى مواجهة هذا الموقف . والى جانب ذلك ، تم في عام ١٩٨٥ اعداد مشروعين كبيرين للحد من طلب العقاقير ، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير .

٨٢ - وتدل حالات مصادرة المواد الأفيونية خارج باكستان على أن كميات كبيرة من هذه المواد الموجهة الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إما أن مصدرها هو باكستان واما أنها وصلت الى هناك عن طريق باكستان . وقد انخرط مواطنون باكستانيون في الشبكات المنظمة للاتجار غير المشروع في العقاقير ، مما أسهم في زيادة توافر الهيروين الذي انتشرت منه مؤخرا كميات كبيرة في المملكة المتحدة . ويمارس بعض الباكستانيين عمليات تهريب الهيروين في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وفي بعض الدول الواقعة في الجانب الشرقي من شبه الجزيرة العربية . وقد قام موظفو تنفيذ

القانون في باكستان بمصادرة كميات كبيرة من القنب والهيروين والافيون خلال عام ١٩٨٥. كما تم ، علاوة على ذلك ، تدمير المنشآت التي يصنع فيها الهيروين في الاقليم الشمالي الغربي من باكستان المتاخم للحدود . غير أن تنفيذ القانون أصبح مسألة أكثر تعقيدا بعد وصول أعداد كبيرة من الناس مؤخرا من أفغانستان الى مناطق القبائل في باكستان . وعلاوة على ذلك ، فان مهربي العقاقير الذين يمارسون نشاطهم على طول الحدود الجنوبية الغربية من باكستان كثيرا ما يقومون بتغيير طرائقهم في التهريب ، واستخدام مختبرات متنقلة لصنع الهيروين .

٨٣ - وتم تعديل القوانين لتعزيز وتيسير تنفيذها ، وشكلت لجان على مستوى عال لتعزيز التنسيق فيما بين مختلف هيئات تنفيذ القانون في البلد . وهذا الهدف ذاته كان الدافع وراء انشاء العديد من أفرقة العمل المشتركة ، ويتوقع انشاء المزيد من هذه الأفرقة . وتتخذ الحكومة ، من جهة أخرى ، خطوات من أجل محاربة الفساد .

٨٤ - وتشير التقديرات الى أن العقاقير التي يتم انتاجها بطريقة غير مشروعة داخل باكستان ليست سوى جزء صغير مما يستهلك محليا ويهرّب الى الخارج . ويقوم المهربون، لتعويض العجز ، بتخزين العقاقير و/أو تهريب كميات منها الى داخل البلد من الخارج، و/أو الحصول على كميات اضافية محليا . ومن ثم فان الضرورة الملحة تتطلب تكثيف الأنشطة داخل الأقاليم وفيما بين الأقاليم للحصول على صورة دقيقة لمدى زراعة خشخاش الأفيون ولمواقع زراعته .

٨٥ - واذا أريد للجهود الرامية الى الحد من التهريب العابر للعقاقير أن تكون فعالة ، فانه ينبغي تعزيز التعاون في عمليات المكافحة بين باكستان والبلدان الأخرى في المنطقة . وفي هذا الصدد علم المجلس باهتمام كبير أن اللجنة الباكستانية الهندية المشتركة التي اجتمعت من ٢ الى ٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، قد وضعت في الاعتبار ضرورة اتخاذ تدابير للتصدي لتهريب المخدرات على طول الحدود المشتركة بين البلدين . وقد أتفق على أن يتم تبادل المعلومات التشغيلية ، من خلال هيئات معينة ، بما في ذلك الملفات المتعلقة بالمهربين وكذلك الملفات المتعلقة بمن يقومون بعمليات مالية مشبوهة ، ومسالك التهريب .

٨٦ - وتتمسك حكومة باكستان بقوة بالتزامها الخاص باستئصال خشخاش الأفيون في جميع أنحاء بلادها ، والقضاء على الاتجار غير المشروع فيه ، والحد من اساءة استعماله. ولذا فان باكستان جديرة بأن تحظى بالدعم المستمر والمتزايد من جانب المجتمع الدولي .

تركيا

٨٧ - تتعرض تركيا للاستغلال ، بسبب موقعها الجغرافي ، من جانب الذين يمارسون الاتجار العابر غير المشروع . وتواصل السلطات التركية استخدام تدابير شديدة ضد هذا النوع من الاتجار ، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية الأساسية، والسلائف . وقامت بعمليات عديدة صادرت خلالها كميات من المواد الأفيونية ، والقنب، كما صادرت أخيرا كميات من الكوكايين . ويتضح التزام الحكومة القومي بمكافحة العقاقير من نجاحها المستمر في منع انتاج الأفيون ، وسماحها فقط بزراعة خشخاش الأفيون من أجل

انتاج قش الخشخاش غير المشقوق ، والبذور . ويجري التصدي لأية محاولة لزراعة خشخاش الأفيون ، وتتم مراقبة ذلك عن طريق عمليات المسح الجوي وأفرقة المعاينة الخاصة .

٨٨ - قام صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير طوال عقد تقريبا من الزمن بمساندة جهود الحكومة التركية في مكافحة العقاقير . وهذا يشمل اعداد مشروع للاتصال اللاسلكي لمكافحة المخدرات ينفذ في ٢١ من المقاطعات التركية . وقد صمم هذا المشروع ، الذي قارب الانتهاء ، بقصد وضع حد للاتجار غير القانوني في المخدرات داخل الأراضي التركية ، تسهيل الرقابة ، لضمان استئصال أية زراعة غير مشروعة لخشخاش الأفيون .

٨٩ - واذا كانت العقاقير تعتبر منتشرة بوجه عام في تركيا ، فانها لا تمثل مع ذلك مشكلة اجتماعية ملحوظة . وقد حدثت بعض حالات اساءة استعمال القنب ، والمواد الأفيونية ، والباربيتيورات ، والبنزوديازيبين .

٩٠ - ولا تزال تركيا تشارك بنشاط في أنشطة مكافحة العقاقير سواء على الصعيد الاقليمي أو الصعيد الدولي . وهي جديرة بالحصول على دعم مستمر من المجتمع الدولي .

الدول الواقعة في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية

٩١ - يتزايد الاتجار غير المشروع في طائفة متنوعة من العقاقير . والواقع أن أحد المسؤولين في أحد بلدان هذه المنطقة وصف تدفق العقاقير هناك بأنه يشبه "الطوفان".

٩٢ - ولا يزال القنب هو العقار الرئيسي الذي يساء استعماله في تلك المنطقة ، كما يساء استعمال الأفيون ، ولكن بدرجة أقل . وقد ازدادت اساءة استعمال الهيروين بصورة ملحوظة ، وهذا العقار يتميز بدرجة عالية من النقاء مما أدى الى حدوث عدة وفيات بسبب الافراط في تعاطيه . وتتمثل مشكلة اساءة استعمال العقاقير المخدرة التي تزداد حدة ، في أن شبانا صغار السن جدا يقبلون على تعاطي هذه العقاقير . ويجري تهريب هذه العقاقير بصفة خاصة من بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا أو من خلال هذه البلدان .

٩٣ - ومن الأسباب الأخرى التي تبعث على القلق اساءة استعمال المؤثرات العقلية وتهريبها ، وهي تصنع بصفة رئيسية في أوروبا ويتم تهريبها أحيانا من خلال افريقيا . وقد صودرت كميات كبيرة من الأمفيتامينات ، والمواد الشبيهة بالأمفيتامينات ، والميثاكوالون في معظم بلدان هذه المنطقة .

٩٤ - وقد بلغت مشكلة اساءة استعمال العقاقير من الحدة في أحد هذه البلدان أن استدعى الأمر تخصيص مستشفى كامل لعلاج مسيئي استعمال العقاقير ، وقد قدمت خدمات العلاج هناك في العام الماضي لأكثر من ٠٠٠ ٤ مريض . ويساور السلطات في البلدان المتضررة قلق شديد ، وتسلم بأن الحاجة تدعو الى التعجيل باتخاذ تدابير وقائية .

٩٥ - ان تنفيذ القانون على نحو فعال والتعاون باستمرار في بذل الجهود أمر لا غنى عنه للتصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع في العقاقير ، التي يجري مصادرة كميات كبيرة

منها ، كما أن القوانين تم تعزيز أحكامها في بعض دول المنطقة . وعقد اجتماع في المملكة العربية السعودية حضره وزراء داخلية دول المنطقة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ ، حيث عرضت اقتراحات تناولت بعض المسائل الرئيسية مثل تبادل المعلومات، وتنسيق القوانين والجزاءات ، وتدريب موظفي انفاذ القوانين ، والتعاون بين موظفي الحدود في مجال مكافحة العقاقير .

٩٦ - ولم تنضم بعد أربعة بلدان في المنطقة - الامارات العربية المتحدة ، والبحرين، وعمان ، وقطر - الى أي من المعاهدات الرئيسية لمكافحة العقاقير ، وان كانت هذه البلدان تتعاون من الوجهة العملية في مجلس التعاون . ولا يزال المجلس يأمل في أن تعطى هذه البلدان قريبا طابعا رسميا لتعاونها من حيث الأمر الواقع في هذا الصدد ، وذلك بالانضمام الى اتفاقية عام ١٩٦١ ، بالصيغة التي عدلت بها في بروتوكول عام ١٩٧٢، والى اتفاقية عام ١٩٧١ .

جنوب آسيا

الهند

٩٧ - ان الهند التي تقع وسط المصادر الرئيسية للعقاقير غير المشروعة أصبحت في السنوات الأخيرة أحد بلدان العبور لهذه العقاقير . وقد ازدادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة عمليات الاتجار غير المشروع في الهيروين والقنب اللذين تقع مصادرهما الرئيسية في بعض مناطق الشرقين الأدنى والأوسط . وتشير عمليات المصادرة الى أن الأفيون يتم الاتجار غير المشروع فيه داخليا بوجه خاص . وعلم أن القنب الذي يأتي من باكستان ونيبال وأفغانستان يتم الاتجار غير المشروع فيه أيضا من خلال الهند . وقد صودر في الهند في عام ١٩٨٤ نحو ٤ر٥ طن من الأفيون الذي جلب من مناطق يرخص بزراعته فيها ، وهذه الكمية لا تمثل سوى أقل من واحد في المائة من الانتاج السنوي المشروع من الأفيون .

٩٨ - والتحفظات التي أبدتها الهند بمقتضى اتفاقية ١٩٦١ تسمح لها باستعمال القنب بصورة مؤقتة للأغراض الطبية ، على أن يتوقف ذلك في أسرع وقت ممكن ولكن بحيث لا يتجاوز هذا الاستعمال عام ١٩٨٩ . ومع أن انتاج القنب واستعماله على نحو مشروع كانا في تناقص مستمر منذ عام ١٩٨٠ ، فانهما بلغا في عام ١٩٨٣ ما يزيد على ١٠٠ طن. والحكومة تدرك دون شك الحاجة الى اتخاذ تدابير ترمي الى الخفض التدريجي لاستعمال القنب في الأغراض غير الطبية والحد من دعم انتاجه .

٩٩ - وقد تم حظر استيراد الميثاكوالون وصنعه وبيعه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. غير أن المخزون المتراكم من هذا العقار يشكل خطرا محتملا في أن يتم تصريفه في مجالات أخرى . والهدف الذي يوجه اليه الميثاكوالون الهندي المنشأ هو بلدان الجنوب الافريقي. وعلم أن الاتجار بهذا العقار تمارسه جماعات على درجة عالية من التنظيم توجد قواعدها في الجنوب الافريقي . والمهربون من أعضاء هذه الجماعات يضمون مواطنين من زامبيا ،

وملاوي ، وزمبابوي ، ونيجيريا . وقد وجهت حكومة الهند تعليمات الى هيئات تنفيذ القانون فيها بمضاعفة جهودها لمكافحة هذا الاتجار غير المشروع . وتتركز مقار هذه الهيئات في نقاط الخروج ، ولا سيما في بومباي ، التي يتم تهريب الميثاكوالون منها الى المناطق الجنوبية والشرقية من افريقيا .

١٠٠ - وتجارة العبور غير المشروعة في العقاقير تستتبع ، بصورة لا يمكن تحاشيها، توفر العقاقير التي يسيء السكان المحليون استعمالها . وأبلغ عن اساءة استعمال الهيروين في بعض المدن ، وتواجه بومباي ونيودلهي مخاطر خاصة في هذا الصدد لأنهما نقطتا الخروج الرئيسية اللتان يتم تهريب الهيروين منهما الى خارج الهند . والخطر المباشر هو أن اساءة استعمال الهيروين سوف تتصاعد ، مثلما هو جار في البلدان المجاورة . وتقوم الحكومة باجراء دراسة استقصائية عن مدى اساءة استعمال العقاقير ، وهي تضع برامج للوقاية عن طريق التربية . ومما يدل على القلق الشديد الذي يساور الحكومة في هذا الصدد أن مكتب رئيس الوزراء يتابع الموقف باستمرار وكذلك الجهود التي تبذلها هيئات انفاذ القانون .

١٠١ - وشبكات التهريب الموجودة في البلد تسهل الاتجار غير المشروع في العقاقير على نطاق واسع . وقد تم القبض في عام ١٩٨٤ على أكثر من مائة من مهربي العقاقير بموجب قانون الحفاظ على النقد الأجنبي وأنشطة منع التهريب . وأصدر البرلمان خلال عام ١٩٨٥ قانونا شاملا للمخدرات وهو الآن في حيز النفاذ . وهذا القانون الجديد يعزز الجزاءات بالنسبة لجرائم المخدرات ويتيح تحسين تدابير المكافحة وتوسيع نطاق عمليات التحقيق . وتتخذ الحكومة تدابير لتحسين التنسيق وتعزيز هيئاتها المختصة بانفاذ القانون . وتسلم الحكومة بأن تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة على مستوى العمليات يعتبر ضروريا لاتخاذ اجراءات فعالة للحد من المرور العابر في مجال التهريب . وقد أبدى المجلس اهتماما خاصا ، في هذا الصدد ، عندما علم أنه تم النظر خلال اجتماع اللجنة الهندية الباكستانية المشتركة التي انعقدت من ٢ الى ٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ في اتخاذ تدابير للحد من تهريب المخدرات على طول الحدود المشتركة للبلدين. وتم الاتفاق على تبادل المعلومات التشغيلية ، من خلال هيئات معنية ، بما في ذلك الملفات المتعلقة بالمهربين وكذلك بممولي عمليات التهريب ومسارات التهريب .

سري لانكا

١٠٢ - تعتبر سري لانكا احدى نقاط المرور العابر للمواد الأفيونية وراتنج القنب . وترتب على ذلك ازدياد اساءة استعمال العقاقير في هذا البلد . ويعمل عدد متزايد من المواطنين في سري لانكا في تهريب الهيروين ، كما أدى انتشار الهيروين بسبب المرور العابر لهذا العقار الى اساءة استعماله بصورة خطيرة من جانب الشباب ويساء أيضا استعمال القنب .

١٠٣ - واستجابة لهذا الموقف ، اتخذت الحكومة تدابير للحد من عمليات التهريب . وصدر في عام ١٩٨٤ قانون ينص على عقوبات بالنسبة لتهريب العقاقير تعتبر من أشد العقوبات المطبقة في المنطقة . ومعروض على البرلمان مشروع قانون شامل ضد ممولي الاتجار غير المشروع بالعقاقير ، كما أعطت الحكومة أولوية عالية للتربية الوقائية . وبدأ صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير في تقديم المساعدة في ميدان انفاذ القانون .

شرق وجنوب شرق آسيا

١٠٤ - لا تزال بعض بلدان هذه المنطقة تشكل الجهات الرئيسية المنتجة والموردة للمنتجات الأفيونية التي يساء استعمالها محليا ، وتوجه بواسطة المهربين الى مناطق أخرى .

١٠٥ - تميز عام ١٩٨٥ بتوسع كبير في أنشطة استئصال العقاقير . وتؤكد هذه النتيجة ليس فقط الارادة السياسية للحكومات المعنية ، ولكنها تؤكد أيضا استخدام طرائق تتيح في المقام الأول ، وبصورة أكثر دقة ، تحديد مواقع الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والقنب ، ومداها ، وثانيا ، تتيح استئصال هذه المحاصيل فى مساحات واسعة . والخطط التي اتخذتها الحكومة بالنسبة لمحاصيل العام القادم تسمح بالتنبؤ بحدوث المزيد من التقدم في عمليات الاستئصال . والبرامج التي تنفذها البلدان المنتجة واسعة النطاق ، وهي لا تشمل فقط الاستئصال وتنفيذ القانون ، انما تشمل أيضا توفير وسائل بديلة لمزارعي خشخاش الأفيون لمساعدتهم على كسب العيش .

١٠٦ - وأحرز أيضا تقدم في هذا الصدد في بعض البلدان التي يجري فيها مرور عابر للعقاقير . وفي خلال عام ١٩٨٥ بذلت أنشطة في هذا المجال على الأصعدة الثنائية والاقليمية وفيما بين الأقاليم كما تم تكشيف هذه الأنشطة . وتلقى التدابير المناهضة للأنشطة غير المشروعة في تجارة العقاقير اهتماما كبيرا على أعلى المستويات الحكومية ومما يدل على ذلك التشديد الذى أبداه حول هذه المسألة الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المنعقد في تموز/يوليه ١٩٨٥ . وقد اتخذت تدابير ، أو يجرى اتخاذها ، في بعض البلدان لتعزيز القانون بحيث يتيح تحديد المهربين الرئيسيين من خلال التحقيقات المالية ، ومصادرة ممتلكاتهم ، وتفكيك المنظمات الاجرامية . والجهود الاقليمية المنسقة التي ترمي الى مواءمة القوانين ، بغية انفاذها بصورة فعالة في المنطقة بأسرها ، يمكن أن تحول بين المهربين وبين استغلال أوجه الضعف في القانون في واحد أو أكثر من البلدان .

١٠٧ - وتشير الكميات الكبيرة من الهيروين التي يجرى صنعها في المنطقة الى أن المواد الكيميائية اللازمة لصنع هذا العقار بصورة غير مشروعة لا تزال متوفرة . وفي حين أن بعض البلدان تتخذ تدابير تنفيذية للحيلولة دون استخدام هذه المواد الكيميائية لهذا الغرض ، فان المهربين يستغلون الى أقصى حد عدم وجود رقابة فعالة في البلدان

الأخرى . ولذا فانه من المهم جدا أن يتحقق التعاون وأن يتم تنسيق هذه التدابير بين جميع بلدان المنطقة وبلدان المناطق الأخرى التي تصنع فيها هذه المواد الكيميائية .

١٠٨ - وشعوب المنطقة هي أول من يعاني من الانتاج غير المشروع للعقاقير وتهريبها . وقد انتشرت اساءة استعمال الهيروين ، وخاصة بين الشباب ، كما تزداد باضطراد اساءة استعمال العقاقير الأخرى . وقد بدأت البلدان المتضررة في وضع وتطوير برامج للعلاج واعادة التأهيل والوقاية . ويجرى في بعض البلدان مزيد من التشديد على الأنشطة التي ينبغي أن يضطلع بها الآباء وأن ينفذها المجتمع المحلي . ونظرا لاتساع مدى اساءة الاستعمال ، ورغم تعقد المشكلة الشديد ، فان الحكومات سوف ترغب دون شك في أن تراقب عن كثب نتائج مختلف المبادرات المتخذة ، بغية وضع التدابير التي تكفل على الأرجح معالجة هذا الموقف .

بورما

١٠٩ - في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ أدلى نائب وزير الشؤون المحلية والدينية ببيان أمام المجلس ، شرح فيه السياسة التي تضطلع بها الحكومة على نطاق واسع ، والتي تنطوي على مضاعفة الجهود لاستئصال خشخاش الأفيون ، وتوفير امكانيات بديلة لدخل المزارعين، والقضاء على التهريب ، ووضع برامج لوقاية وعلاج مسيئي استعمال العقاقير . وأعرب المجلس عن ترحيبه بما أحرز من نجاح ملحوظ رغم الصعوبات الشديدة .

١١٠ - في موسم الزراعة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، استؤصلت مساحات من مزارع العقاقير تزيد على ٥٠٠ ٨ هكتار وخاصة في ولاية "شان" وكذلك في ولاية "كاشين" ، وهي تبلغ ضعف المساحة التي استؤصلت في الموسم الزراعي من العام السابق ، كما تعتبر أكبر مساحة استؤصلت منذ بدء حملات الاستئصال منذ عقد من الزمن . والى جانب الطرائق التقليدية التي استخدمت لاستئصال خشخاش الأفيون ، استخدمت أيضا طريقة الرش بالطائرات . وتتخذ الحكومة المزيد من الخطوات لتكثيف عمليات الاستئصال ، ومن المتوقع احراز تقدم كبير في هذا المجال .

١١١ - وبغية توفير مصادر بديلة لكسب العيش بالنسبة للمزارعين ، أتاح البرنامج المتعدد القطاعات ، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير منذ عقد من الزمن ، اجراء بحوث زراعية ، واقامة محطات ارشادية ، وتوفير التدريب والمواد للمزارعين . ويجرى أيضا تنفيذ برامج اضافية تدعمها ترتيبات ثنائية ، كما أن صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير يقدم مساعدة في مجالات الصحة ، واعادة التأهيل الاجتماعي ، وانفاذ القانون .

١١٢ - أسفرت عمليات انفاذ القانون على نطاق واسع خلال عام ١٩٨٥ الى تعزيز النتائج المشجعة التي أحرزت في الأعوام السابقة . فقد أدت هذه العمليات الى مصادرة كميات كبيرة من الأفيون ، والمورفين ، والهيروين ، وأنهيدريد الخليك ، وتفكيك العديد من المختبرات . ولابد أن يؤدي التصدي لأنهيدريد الخليك الى الحد من صنع الهيروين .

١١٣ - والعقاقير التي يساء استعمالها بصفة رئيسية هي الأفيون والهيروين ، ويبلغ عدد المدمنين المسجّلين نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص . وثمة دلائل تشير الى احتمال تزايد اساءة استعمال المؤثرات العقلية . وقد شرعت الحكومة في القيام بمجموعة من الأنشطة تتعلق بالعلاج والوقاية . وهي في مجال الوقاية تستخدم البث الاذاعي والتلفزة والصحافة المحلية . كما أنها تصدر النشرات التي تستهدف الجماعات الأكثر تعرضا للخطر ، وخاصة الشباب . وتشارك المدارس الوطنية على نطاق واسع في حملات الوقاية ، كما تعقد حلقات دراسية تدريبية خاصة لاعداد المعلمين على تقديم المساعدة في الجهود التي تبذل لمكافحة العقاقير .

١١٤ - ان التقدم الملحوظ والمستمر الذي أحرز بفضل البرنامج الذي تضطلع حكومة بورما بتنفيذه ، يبرر الدعم المتواصل والسخي الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير ، والمجتمع الدولي .

تايلند

١١٥ - في موسم الزراعة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، بلغ تقدير انتاج الأفيون ٣٥ طن ، وهو مستوى انتاج العام السابق . وفي حين أن المساحة المزروعة كانت أكبر في ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، فان انتاج الأفيون لم تطرأ عليه زيادة بسبب الأحوال الجوية غير المواتية . والى جانب ذلك ، فانه في خلال موسم ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، تم استئصال خشخاش الأفيون في مساحة كبيرة من الأراضي ، بما يقدّر بثلاثة أضعاف ما استؤصل في العام السابق . والمتوقع أن تزداد بالتدريج عمليات الاستئصال ، وقد تم بالفعل تحديد المناطق التي ستجري فيها عمليات الاستئصال في خلال موسم ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . وقد أعدت خطط لتجديد برنامج يوجه بموجبه انذار الى المزارعين ، من خلال الاعلان بالبث الاذاعي مثلا ، بالمخاطر التي ينطوي عليها انتاج الأفيون وبامكانية الاستئصال . وتجرى حاليا عمليات الاستئصال بوجه خاص في المناطق التي تطبق فيها برامج التنمية . وهذه البرامج تشمل التنمية الزراعية وتنمية المجتمع المحلي على السواء ، كما تشمل تعزيز أنشطة التدريب . وهذا النهج يتفق مع مفهوم مفاده أن المساعدة الانمائية ستقدم فقط للقرى التي توافق على عدم انتاج الأفيون . ويشارك صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير على نحو فعال في تنفيذ مخطط أساسي يجرى تطبيقه في المناطق الزراعية الأخرى ، ويستفيد هذا المخطط من القاعدة المتينة التي وضعها برنامج الصندوق خلال الثلاثة عشر عاما الماضية .

١١٦ - وقد أدت حملة استئصال القنب في شمال شرقي تايلند ، التي شنت في أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل عام ١٩٨٥ ، الى اتلاف كميات ضخمة من هذا النبات . ويعتزم بدء حملة استئصال أكبر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

١١٧ - ولا تزال تايلند هي القناة الرئيسية للمواد الافيونية المنتجة في المنطقة .

اذ تهرب هذه المواد الى خارج البلاد عبر بانكوك والمقاطعات الجنوبية ، وكذلك من الشاطىء الشرقي الذي يمثل منفذا لخروج عدد متزايد من شحنات الهروين الضخمة القاصدة الى هونغ كونغ . وقد قامت السلطات بتفكيك عدد من مختبرات الهروين داخل البلد . ويعمد التجار الى استخدام مختبرات صغيرة متنقلة ، تفاديا لاكتشافها . وقامت الحكومة بسلسلة من العمليات لاعتراض شحنات المخدارت على امتداد الحدود مع بورما . وعلاوة على ذلك ، أمكن ايقاف نشاط اثنين من كبار التجار . وتزايدت مضبوطات الهيروين تزايدا كبيرا ، اذ ضبط ما يزيد على ٨٠٠ كغ منه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٥ ، مقابل ١٠٠ ١ كغ في عام ١٩٨٤ كله . ولا تزال مضبوطات القنب في مستواها القياسي الذي تجاوز ١٠٠ طن في عام ١٩٨٤ .

١١٨ - ويدرس البرلمان حاليا تشريعات مقترحة من شأنها تيسير مكافحة المنظمات الاجرامية المتورطة في الاتجار بالعقاقير ، وتمكن من مصادرة موجودات المدانين في قضايا الاتجار غير المشروع .

١١٩ - وقد انتشر تعاطي الهيروين الى المقاطعات الجنوبية . كما بدأ ينتشر بين القبائل الجبلية التي كانت سابقا تتعاطى الأفيون وحده . ويساء أيضا استعمال المؤثرات العقلية ، بما في ذلك البنزوديازيبينات .

١٢٠ - وتفيد تقارير المرافق الصحية في بانكوك أن ما يربو على ٠٠٠ ٢٠ متعاط للعقاقير قد ارتادوا هذه المرافق خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ ، ولا يزيد عدد المستجدين بينهم على ٦٠٠ ١ ، مما يدل على ارتفاع معدل الانتكاس . ولذلك تم اطالة فترة تطهير أبدان المدمنين . وتولي الحكومة اهتماما خاصا للوقاية من اساءة استعمال العقاقير . فأثناء النصف الأول من عام ١٩٨٥ ، قدمت الارشادات التربوية الى زهاء ٠٠٠ ٢٥٠ شخص ، منهم ٠٠٠ ١٥٠ طالب . كما يجري توجيه الجهود نحو اشراك جماعات الآباء في حملات الوقاية .

١٢١ - وقد دخلت البرامج الشاملة ، التي تتابع حكومة تايلند تنفيذها ، مرحلة احراز النتائج ، وهي جديرة بدعم كبير ومستمر من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ومن المجتمع الدولي .

ماليزيا

١٢٢ - لا يزال هذا البلد واحدا من المعابر في تجارة المواد الأفيونية المنتجة في أنحاء أخرى من المنطقة . وقد شهد التعاطي المحلي لهذه المواد الذي نشأ عن هذا العبور انتشارا سريعا منذ ظهوره في السبعينات ، عندما بدأ انشاء مختبرات الهيروين السرية داخل البلد . وتنشط الحكومة في تشديد حملاتها ، وطنيا واقليميا ، لقمع الاتجار غير المشروع ومنع اساءة استعمال العقاقير .

١٢٣ - وتعتبر الحكومة الاتجار بالعقاقير تهديدا لأمن ماليزيا ، وباشرت في عام

١٩٨٥ برنامج عمل خمسي • ومن التطورات البالغة الأهمية بدء العمل ، خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ ، بتشريع جديد يتيح للسلطات احتجاز التجار المشتبه فيهم لعدد غير محدد من الفترات مدة كل منها سنتان • وتنظر الحكومة أيضا في تشريع يستهدف تسهيل مصادرة موجودات التجار غير الشرعيين • وتعكس هذه التدابير ما توليه الحكومة من اهتمام كبير لتدمير عصابات المخدرات الكبرى • وقد أحرزت هذه الاستراتيجية بالفعل نجاحا مذهلا • ومن أجل سد الطريق أمام عمليات مختبرات الهيروين ، تم فرض ضوابط صارمة على استيراد أنهيدريد الخليك •

١٢٤ - وأدى الانقطاع في امدادات المواد الأفيونية الى تحول المتعاطين نحو البدائل التي كثيرا ما تكون من المؤثرات العقلية • وتقوم الحكومة حاليا بانشاء مزيد من مرافق العلاج والتأهيل ، وبتكثيف برنامجها في مجال التربية الوقائية • ويجري تحت قيادة زوجة رئيس الوزراء تنظيم رابطات الآباء من أجل تعزيز أنشطة الوقاية •

١٢٥ - وتقوم ماليزيا بدور نشط على صعيد الاقليم كله في تعزيز الوعي بأخطار الاتجار بالعقاقير واساءة استعمالها • كما تقوم بتعزيز التعاون داخل المنطقة وعلى الصعيد الاقليمي • وتركز الحكومة الآن على التعاون الخاص مع تايلند وسنغافورة لمكافحة تهريب المخدرات ، وهي تشجع المعاهدات الثنائية داخل المنطقة لتسهيل مصادرة موجودات تجار العقاقير غير الشرعيين •

اقليم هونغ كونغ

١٢٦ - لا يزال تعاطي الهيروين مستمرا بدرجات عالية • وتمثل هونغ كونغ نقطة عبور لشحنات الهيروين القاصدة الى استراليا والولايات المتحدة • وترد معظم الامدادات الى هونغ كونغ في شكل قاعدة هيروين ، ويتم تهريبها بواسطة سفن الصيد وعن طريق الجو • وكانت هناك محاولات لتهريب العقار بطريق غير مباشر يستخدم أوليا الرحلات الجوية من تايلند الى الصين •

١٢٧ - وتواصل السلطات بنشاط بذل الجهود في مجال انفاذ القانون وكذلك أنشطة العلاج والوقاية • ولا تزال الحملات موجهة على وجه الخصوص ضد تعاطي الهيروين • وقد أدت المضبوطات الضخمة والمتكررة من الهيروين الى تقلبات في أسعاره والى تدني درجة نقائه على صعيد الشارع • وهذه التطورات توضح سبب الزيادة الطفيفة التي شهدها النصف الأول من عام ١٩٨٥ في عدد متعاطي الهيروين الذين باشروا العلاج • ويرى أن البرامج المنسقة التي تضطلع بها لجنة مكافحة المخدرات تحدث أثرا في مشكلة تعاطي الهيروين •

١٢٨ - وكان ٨٩ في المائة من مجموع الاشخاص المبلغ عنهم الى السلطات في عام ١٩٨٤ من متعاطي الهيروين • وتتضمن المواد الأخرى التي يساء استعمالها في الاقليم الكوكايين والقنب ، وبدرجة أقل المؤثرات العقلية ، كالسيكوباربيتال •

١٢٩ - وثمة تشريع جديد يتصل بتعديل "قانون الادلة" ، خصوصا فيما يتعلق بقبول الادلة الواردة في السجلات في الدعاوى الجنائية . ويتضمن هذا التشريع نصا يتيح للمحاكم الأجنبية الحصول على أدلة أو مستندات معينة تحدد في خطاب التماس ، عندما يكون مرجحا أن تقام الدعوى الجنائية اذا توفرت الادلة ذات الصلة .

الفلبين

١٣٠ - يزرع القنب في مختلف أنحاء البلد . وهو العقار الأكثر تعاطيا على الصعيد المحلي ، كما أنه يهرب الى الخارج . وليست هناك معلومات عن وجود زراعة للخشخاش . وقد اكتشفت في عام ١٩٨٥ مزرعة صغيرة للكوكا ومختبر لتحضير الكوكايين وتم تدميرهما . وليس معلوما ما اذا كان الغرض من تلك العملية هو التعاطي المحلي أم التصدير غير المشروع .

١٣١ - وتواصل الحكومة استئصال القنب كغاية رئيسية في برنامجها لمكافحة تعاطي العقاقير . وقد أدت أنشطتها الفعالة في مجال انفاذ القانون الى ضبطيات عديدة . وتم انشاء أربعة مراكز لعلاج متعاطي العقاقير وتأهيلهم .

الشرق الأقصى

جمهورية الصين الشعبية

١٣٢ - يمثل انضمام جمهورية الصين الشعبية في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٥ الى اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ، والى اتفاقية سنة ١٩٧١ ، تطورا يحظى بأقصى الترحيب ، اذ انه يعني في الواقع بلوغ النظام الدولي لمراقبة العقاقير مستوى الشمول العالمي فيما يتعلق بالمخدرات .

١٣٣ - وقد أصدر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ تشريع جديد بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية . وفي نهاية السنة ذاتها ، باشرت الحكومة تزويد الهيئة ببيانات احصائية عما تنتجه وتصنعه وتستهلكه من مخدرات للأغراض الطبية والعلمية ، وكذلك عن صنع المؤثرات العقلية واستيرادها وتصديرها لنفس الأغراض . وهذا ما يمكن الهيئة من التوصل الى معرفة أكمل بحركة العقاقير المشروعة في العالم .

١٣٤ - ويجري منذ سنوات عديدة انفاذ نظام صارم وشامل من الضوابط على المخدرات ، وتكاد حالات اساءة الاستعمال أن تكون معدومة . وثمة شيء من الاتجار في المخدرات العابرة . وهناك قدر محدود من اساءة استعمال المؤثرات العقلية يحدث عادة في أعقاب المعالجة الطبية .

١٣٥ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ ، اشتركت الوزارة مع منظمة الصحة العالمية ، وبمساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، في اقامة مشروع

مدته ثلاث سنوات للوقاية من الارتهان للعقاقير في الصين . وسوف تستخدم المساعدة لدعم مركز بحوث الارتهان للعقاقير الذي انشأه مجلس الدولة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

١٣٦ - ويشكل انضمام الصين الى المعاهدتين ركنا أساسيا في المراقبة الدولية للعقاقير وبداية لتعاونها الكامل مع الهيئة . وتتطلع الهيئة الى هذا التعاون باهتمام .

أوقيانيا

أستراليا

١٣٧ - تمثل أستراليا طرفا في كلتا معاهدتي مراقبة العقاقير ، ولديها نظام شامل من الضوابط لرصد حركة العقاقير المستخدمة في الاغراض الطبية والعلمية .

١٣٨ - ويحاول تجار العقاقير ، بصورة متزايدة ، استخدام أستراليا سواء كسوق غير مشروعة أو كنقطة عبور لشحنات الهيروين القاصدة الى أوروبا والولايات المتحدة .ويتزايد تورط عصابات الجريمة المنظمة في نشاط الاتجار المتنامي على الصعيد الدولي وفي تمويله .

١٣٩ - والعقاقير التي يساء استخدامها أساسا هي الهيروين والقنب والكوكايين . ويظل التعاطي المركب لعدة عقاقير ، الذي يشمل على وجه الخصوص الباربيتورات والمهدئات الى جانب المواد الافيونية ، خطرا صحيا رئيسيا . ويرتبط تعاطي العقاقير ، لاسيما في المدن الكبرى ، بزيادة حادة في النشاط الاجرامي . ويتم الحصول أساسا على المؤثرات العقلية التي يساء استعمالها عن طريق السرقة من الصيدليات والعيادات وبتزوير الوصفات الطبية .

١٤٠ - والمصدر الأصلي لمعظم كميات الهيروين المضبوطة في البلد هو منطقة جنوب شرقي آسيا ، على أن جانبا من هذا العقار يهرب من جنوب غرب آسيا . وتفيد التقارير أن معظم راتنج القنب الذي يتعاطى في البلد يرد من الهند ولبنان وباكستان . كما أن القنب يزرع محليا . وقد أدت حملات الاستئصال التي تقوم بها السلطات الى اجبار التجار على اقامة مزارع صغيرة في مناطق نائية والى تمويه القنب بمحاصيل مشروعة . مما بجعل اكتشافه أكثر صعوبة . ويتسم الكوكايين المتوافر في المدن الكبرى بالنقاوة العالية . وقد اكتشفت داخل البلد معامل غير مشروعة لصنع الأمفيتامين والسوالف .

١٤١ - وعقد في نيسان/ابريل ١٩٨٥ مؤتمر وطني لرؤساء الولايات الاسترالية اتفق فيه على شن حملة وطنية ضد اساءة استعمال العقاقير ورأى ضرورة اتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز مراقبة العقاقير ، منها :

- سن تشريعات تتيح تفتيش الأشخاص تفتيشا أدق بحثا عن العقاقير المخفاة ؛
- توسيع نطاق نصوص القوانين بما يتيح مصادرة موجودات التجار الذين تثبت ادانتهم ؛

- اعادة النظر في الضوابط التي تنظم مراقبة الباربيتورات ؛
- وضع مزيد من التدابير للتقليل من اساءة استعمال العقاقير .

١٤٢ - وتعهدت الحكومة الاتحادية بتخصيص مبلغ اضافي قدره ٦٠ مليون دولار أسترالي ، على مدى ثلاث سنوات ، للحملة الوطنية ضد أساءة استعمال العقاقير .

نيوزيلندا

١٤٣ - يهرب الهيروين الى البلد من جنوب شرقي آسيا . ونظرا لأن التدابير الفعالة في مجال انفاذ القانون تحد بشدة من توافر الامدادات للمتعاطين ، فقد جرت عدة محاولات لصنع الهيروين والمورفين في مختبرات سرية ، باستخدام الاقراص المحتوية أساسا على الكودايين والتي يمكن الحصول عليها دون وصفة طبية . وقد اكتشفت في عام ١٩٨٤ محاولات عديدة من هذا النوع ، كما حدثت عمليات سطو على مستودعات المواد الصيدلية بغرض تأمين الكيمياويات اللازمة لصنع العقاقير . وردت الحكومة على ذلك بتدابير ترمي الى ضبط عمليات الشراء العلنية ، كما تقوم بمراقبة الاوضاع بغية استكمال هذه التدابير اذا اقتضت الضرورة .

١٤٤ - ولا تزال تضبط كميات من القنب ومشتقاته . ويرد الجانب الأكبر من زيت وراتنج القنب من شبه القارة الهندية ، بينما يرد القنب العشبي من جنوب شرقي آسيا . وبالاضافة الى ذلك ، تتزايد زراعات القنب المحلية . وتستخدم السلطات أجهزة متطورة للكشف عن زراعات القنب من الجو تمهيدا لاستئصاله .

أوروبا

أوروبا الشرقية

١٤٥ - معظم بلدان هذه المنطقة أطراف في الاتفاقيتين الرئيسيتين لمراقبة العقاقير . وقد ذكر في التقارير السابقة أن اساءة استعمال العقاقير لا تشكل عموما مشكلة خطيرة على صعيد الصحة العامة . ولعل هذا يرجع جزئيا الى فرض تدابير رقابية أشد صرامة مما تقتضيه المعاهدات الدولية الحالية . بيد أن توافر الأدوية للمواطنين مجانا يؤدي في بعض الأحيان الى استهلاك كميات مفرطة من العقاقير ، بما في ذلك بعض المؤثرات العقلية ، التي كثيرا ما يتم تناولها مع الكحول .

١٤٦ - وبسبب موقع المنطقة الجغرافي بين المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للمخدرات غير المشروعة ، لا تزال أراضي بعض بلدان أوروبا الشرقية تستخدم كممبر لتهريب هذه العقاقير ، من الشرق الى الغرب عادة . ولذلك يولى اهتمام خاص لاتخاذ اجراءات لقمع هذا التهريب . ومن ثم عززت السلطات تدابير الرقابة وكثفت تعاونها مع بلدان المنشأ وكذلك مع بلدان المقصد .

١٤٧ - وقامت الهيئة في عام ١٩٨٥ ، متابعة لحوارها المستمر مع بلدان أوروبا الشرقية ، بايفاد بعثة الى تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا وبولندا . وفيما يلي ملاحظات خاصة تتعلق بالبلدان التي جرت زيارتها .

١٤٨ - في تشيكوسلوفاكيا ، تقتصر اساءة استعمال العقاقير على قلة من المدمنين الذين يتناولون الكحول مع المؤثرات العقلية . وثمة وجود محدود لاساءة استعمال الميثامفيتامين ، الذي يصنع بصورة غير مشروعة من الايفيدرين . وقد أبلغ عن حالات قليلة من اساءة استعمال الكودايين ، جرى فيها ابتلاع العقار أو حتى حقنه . وقد تزايد التهريب العابر للهيروين الوارد من شبه القارة الهندية والقاصد الى اوروبا الغربية . وتم تزويد الدوائر الجمركية بمعدات حديثة وبكلاب تشمم لتعزيز قدراتها على انفاذ القانون . وتتعاون تشيكوسلوفاكيا مع سائر البلدان المعنية بغية قمع الاتجار غير المشروع الى اقصى درجة ممكنة . وهي تعلق اهمية كبيرة على التعاون مع البلدان الأخرى في ميدان مراقبة العقاقير .

١٤٩ - وفي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تخضع المخدرات والمؤثرات العقلية على السواء لضوابط صارمة . وقد حدثت بين حين وآخر حالات اساءة استعمال للمؤثرات العقلية جنبا الى جنب مع الكحول . ولذلك ، فان تعزيز الضوابط يقتضي ألا تصرف المؤثرات العقلية الا بوصفة طبية . وعلاوة على ذلك ، يتم رصد استهلاك الأدوية رصدا دقيقا بالاستعانة بالحاسبات الالكترونية . وتتولى الحكومة تنفيذ برنامج توعية لأطباء البلد منعا لاساءة استغلال الوصفات الطبية . كما أن الحكومة كثيرا ما تتشاور وتتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى . والجمهورية الديمقراطية الألمانية على استعداد لفرض حظر على تصدير السوالف الى أي بلد يرسل اليها اشعارا بحظر استيراد هذه المواد مماثلا لما تنص عليه المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١ . بيد أنها لا تحبذ وضع صك دولي رسمي بشأن هذه الكيميائيات ، نظرا لاتساع نطاق استخدامها في الأغراض الصناعية ، ولذلك فهي تستصوب وضع ضوابط انتقائية .

١٥٠ - وفي هنغاريا ، تم قبل ثلاث سنوات ، وللمرة الأولى ، ضبط كميات من الهيروين العابر . ويتبين من التقارير أن تجار العقاقير قد يحاولون انشاء "معبر بلقاني ثان" ، يمر ببلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا ، لنقل الهيروين من الشرق الأوسط وجنوب آسيا الى اوروبا الغربية . وتتضمن التدابير الرامية الى تعزيز فعالية الاجراءات المضادة تدريب موظفي الجمارك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبادل المعلومات بصورة متكررة ، واجراء مشاورات دورية مع سلطات بلغاريا ورومانيا والنمسا .

١٥١ - وفي بولندا ، تقدر كميات العقاقير المهربة عبر البلد والواردة من خارج المنطقة بأنها لم تخلف أثرا يذكر داخله . بيد أن عددا من الشبان تمكنوا على مدى السنوات القليلة الماضية ، وبصورة غير مشروعة من استعمال مستحضر يحتوي على قلويدات ويتم الحصول عليه من كبسولات تجمع من محاصيل الخشخاش التي تزرع داخل بولندا لأغراض

مشروعة . ويستعمل هؤلاء الشبان هذا المستحضر وحده أو جنبا الى جنب مع السيكلوباربيتال والبنزوديازيبينات . وقد اقتصر هذا النشاط المشروع على الشبان أنفسهم ولم تكن له صلة بعصابات اتجار منظمة . وقد أقر البرلمان البولندي تشريعا جديدا يرمي ، في جملة أمور ، الى معالجة هذه المشكلة ، وينص هذا القانون ، الذي صدر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، على اتخاذ تدابير شاملة تتناول : التوعية والوقاية ؛ وعلاج المدمنين وتأهيلهم واعادة ادماجهم في المجتمع ؛ وضبط زراعة الخشخاش من خلال التراخيص والتركيز التدريجي لهذه الزراعة في مزارع بعيدة عن المدن وتخضع لرقابة صارمة ؛ وأخيرا فرض عقوبات شديدة على المخالفين . وتم انشاء لجنة خاصة معنية بالوقاية وتتبع مكتب رئيس الوزراء لاسداء المشورة اليه بشأن التدابير التي تقتضيها تغيرات الوضع . وختاما ، انشأت الحكومة صندوقا خاصا لاستخدامه في جهود الوقاية واتاحت له موارد وفيرة .

أوروبا الغربية

١٥٢ - جميع بلدان أوروبا الغربية ، باستثناء مالطا وسان مارينو ، هي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، بصيغتها الأصلية أو المعدلة . ومن بين البلدان الـ ٢٦ الواقعة في هذه المنطقة هناك ١١ بلدا ، منها ٤ من البلدان المصنعة الرئيسية ، لم تنضم بعد الى اتفاقية سنة ١٩٧١ . وتحث الهيئة كل البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ أن تسارع الى ذلك في أقرب وقت ممكن . ويرجح أن تصبح المملكة المتحدة طرفا في الاتفاقية في المستقبل القريب . ويعتبر قيام البلدان المصنعة - المصدرة بالتصديق على الاتفاقية وبالتنفيذ الكامل لاحكامها ضرورة أساسية اذا أريد لنظام الرقابة الدولي أن يعمل بفعالية قصوى ، ومنعا لتسرب العقاقير من المصانع المشروعة الى قنوات الاتجار غير المشروع . وعلى أية حال ، تتعاون جميع بلدان المنطقة مع الهيئة، بتقديم معلومات دقيقة في الأوقات المناسبة .

١٥٣ - ما زالت تتوافر في المنطقة مجموعة متنوعة من العقاقير التي يساء استخدامها مع ما يصاحب ذلك من الاتجار غير المشروع في كل مكان . وازداد خلال عام ١٩٨٥ تعاطي الكوكايين في عدد متزايد من البلدان . وفي حين يبدو ان اساءة استعمال الهيروين قد قلت في عدد محدود من البلدان ، فان ثمة ظاهرة جديدة تتمثل فيما طرأ من زيادة سريعة بالمملكة المتحدة في اساءة استعمال الهيروين الوارد من الشرق الأوسط . ولا يزال القنب هو العقار الذي يساء استعماله على أوسع نطاق في كافة أنحاء المنطقة . ولا تزال بعض المؤثرات العقلية هي العقار المفضل لدى بعض من يسيئون استعمال العقاقير ، كما ظهرت من جديد في بعض البلدان اساءة استعمال الامفيتامين . وعلاوة على ذلك ، هناك اتجاه متزايد نحو تعاطي عدة عقاقير مجتمعة ، واقترن ذلك بتناول الكحول في كثير من الأحيان.

١٥٤ - وتعتقد السلطات في بعض البلدان ان نسبة الشباب الذين يجربون تناول العقاقير قد تكون متجهة نحو الانخفاض . ويبدو أن العمر المتوسط لذوي الادمان الشديد ولا سيما لمدمني الهيروين قد ارتفع . واضافة الى ذلك ، استقر معدّل زيادة اساءة استعمال القنب في بعض البلدان ، بل قد يكون انخفض في بلدان أخرى .

١٥٥ - وفيما يتعلق بالمواد الأفيونية ، بدأ الشباب في بعض أنحاء المنطقة وخاصة في الدانمرك ، يسيئون استعمال مستحضرات تحتوي على قلويدات مستخرجة من كبسولات مسروقة من حقول الخشخاش المزروعة بصورة مشروعة لأغراض صنع الحلوى ولأغراض الزينة .

١٥٦ - ومعظم المخدرات التي يساء استعمالها في أوروبا الغربية يتم تهريبها الى المنطقة من الخارج . وفي حين تزرع بعض كميات القنب محليا ، فان الكميات الكبيرة المعروضة منه بصورة غير مشروعة ترد بوجه خاص من لبنان والمغرب ، كما أن افريقيا جنوب الصحراء أصبحت تشكل مصدرا هاما لهذا العقار . أما الكميات المعروضة من الكوكايين فانها تهرب الى أوروبا من أمريكا الجنوبية ، وان كان قد تم اكتشاف بعض عمليات تحضير الكوكايين في أوروبا الغربية . ويقدر أن ٨٠ في المائة من المواد الأفيونية المتوفرة في المنطقة يرد من الشرقين الأدنى والأوسط ومن جنوب آسيا ، في حين ان ٢٠ في المائة يرد من جنوب شرقي آسيا . وزرعت كميات من خشخاش الأفيون في ايطاليا ، منذ عام ، ولأول مرة فيما يبدو ، في مساحات كبيرة ولكن تم تدميرها . وأفيد أيضا عن نمو خشخاش الأفيون بصورة طبيعية في اسبانيا غير أن السلطات قامت باستئصال هذا النبات من مساحة تبلغ ٤٠ هكتارا . وعلاوة على ذلك ، اكتشفت خلال عام ١٩٨٥ مختبرات سرية للهيروين في هولندا واسبانيا .

١٥٧ - أما المؤثرات العقلية التي يساء استعمالها في أوروبا الغربية فانها تصنع بوجه خاص داخل المنطقة : وعلى سبيل المثال ، يجري تحويل الميثاكوالون والباربيتيورات والبنزوديازيبينات من المصادر المشروعة ، كما هو الشأن بالنسبة للأمفيتامينات . وتصنع أيضا الأمفيتامينات سرّا ، ويعتقد أن ذلك يتم في هولندا ، كما أنها تصنع منذ فترة قصيرة ، في جمهورية المانيا الاتحادية . واكتشف مؤخرا مكان سري لصنع كميات كبيرة من عقار ل . س . د . في أمستردام . وقد دمرته السلطات .

١٥٨ - توضح بيانات عام ١٩٨٥ انه توجد في أوروبا كميات كبيرة من الهيروين . غير انه يبدو أن جملة كمية الهيروين التي صودرت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ تمثل بوجه عام حدوث نقص بالنسبة لما صودر خلال عام ١٩٨٤ . والبلدان التي أبلغت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن مصادرتها لأكبر كميات من الهيروين هي ، بالترتيب التنازلي : المملكة المتحدة ، فرنسا ، هولندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا . وصودر في النمسا في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ٦٠٫٥ كيلوغرام من الهيروين كانت موجهة للولايات المتحدة ، وهي أكبر كمية تضبط دفعة واحدة في تاريخ أوروبا . وكان معظم الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم فيما يتصل بالمصادرة من الايرانيين .

١٥٩ - وقد حدثت زيادة كبيرة في الكميات المتوفرة من الكوكايين وفي تهريبها خلال السنوات الأخيرة مما يدل على تصميم المتجرين غير الشرعيين على توسيع نطاق السوق غير المشروعة في أوروبا الغربية . وصودر في عام ١٩٨٤ ، للعام الثاني على التوالي ، أكثر من طن واحد من الكوكايين . وبلغ الوزن الاجمالي للكوكايين الذي ضبط في عمليات المصادرة التي أبلغت بها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية خلال

الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٥ نصف طن تقريبا . والبلدان التي صودرت فيها أكبر الكميات هي : اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وهولندا . ومن المتوقع أن تجتذب أوروبا الغربية كميات أكبر من الكوكايين . واضافة الى ذلك ، قد يحاول المتجرون غير الشرعيين اعداد مزيد من الأماكن لتحضير الكوكايين في أوروبا الغربية .

١٦٠ - وما زالت كميات كبيرة من القنب تصادر في المنطقة . ومن المتوقع أن تستمر عمليات التهريب على نطاق واسع .

١٦١ - وتشهد المصادرات التي سلفت الاشارة اليها على مدى ما تبذله هيئات انفاذ القوانين من نشاط في جميع أنحاء المنطقة . ان الخطر الذي يهدد الصحة العامة بسبب اساءة استعمال العقاقير وتهريبها بلغ درجة من الجسامة . بحيث أثار في بلدان عديدة اهتمام الحكومات على أعلى المستويات ، بما في ذلك عدد من رؤساء الدول والمجالس النيابية . ولا يقتصر التعاون في أوروبا الغربية في مجال مكافحة اساءة استعمال العقاقير والاتجار بها على انفاذ القوانين ، اذ يقوم مجلس أوروبا بدراسة المشكلة في لجنة الصحة العامة التابعة له ، كما تدرسها مجموعة بومبيدو (٢٨) داخل اطار المجلس. وفي كثير من البلدان عززت القوانين ووضعت خطط شاملة لمراقبة العقاقير يجري تنفيذها حاليا . وتحظى معالجة مسألة اساءة استعمال العقاقير وبرامج الوقاية الموجهة الى الفئات الأكثر تعرضا للضرر باهتمام خاص ، كما يجري تعزيز أنشطة الوقاية في عدد من البلدان على مستوى المجتمعات المحلية . ويشترك في هذه الأنشطة الآباء والقائمون على التربية .

١٦٢ - وواصلت الهيئة حوارها مع اسبانيا خلال عام ١٩٨٥ . وقامت بعثة ، بزيارة اسبانيا في بداية عام ١٩٨٥ بناء على دعوة من الحكومة الاسبانية . وعلى ضوء المعلومات المقدمة ، استنتجت الهيئة ان القوانين ذات الصلة ، التي تطبق كلها ، لا تدع مجالا للجدل بشأن وفاء اسبانيا بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ .

١٦٣ - وترحب الهيئة بالاجراءات الشاملة التي اتخذتها اسبانيا أو تزمع اتخاذها في اطار الخطة الوطنية الجديدة لمراقبة العقاقير ، والتي تشمل تعزيز القوانين وفرض عقوبات أكثر صرامة على من يرتكبون جرائم المخدرات ، وانشاء مرافق لتقديم

---

(٢٨) تتكون مجموعة بومبيدو من اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وايرلندا وايطاليا وبلجيكا وتركيا والدانمرك والسويد وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا .

العلاج الطبي للمدمنين واعادة تأهيلهم ، وتخصيص مزيد من الموارد لانفاذ القوانين ، وتقديم المساعدة للبلدان الأخرى في تنفيذ برامجها المتعلقة بمكافحة المخدرات. وتقدر الهيئة كثيرا الحوار الذي أجرته مع السلطات الاسبانية ، وستتابع باهتمام خاص التطورات المتعلقة بجهود اسبانيا في مكافحة اساءة استعمال العقاقير .

١٦٤ - وتقوم بلدان عديدة في أوروبا الغربية بتقديم المساعدة ، على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف ، لدعم برامج مراقبة العقاقير في عدد من البلدان النامية وخاصة بلدان أمريكا الجنوبية وجنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا ، حيث تجري الزراعة غير المشروعة للمواد الأولية المخدرة وانتاج المخدرات . وقدمت بلدان المنطقة مساهمات هامة الى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . وقد تضاعفت هذه المساهمات أكثر من أربع مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة .(٢٩)

القارة الأمريكية

أمريكا الشمالية

كندا

١٦٥ - ما زالت اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها يثير قلقا متزايدا ، ولا يزال القنب ومشتقاته متوفرا على نطاق واسع ، وهو يشكل العقار الذي يساء استعماله أكثر من غيره ، وترد معظم الكميات المعروضة منه من الخارج رغم أن هناك كميات صغيرة تزرع في البلد سرا . أما الكوكايين فتتوفر كميات كبيرة منه ويساء استعماله بصورة متزايدة ، لا سيما في المراكز الحضرية . وينتمي الأشخاص الذين يتعاطون الكوكايين الى مختلف الطبقات الاجتماعية الاقتصادية ومن بينهم عدد كبير من الشباب . وتتوافر أيضا كميات كبيرة من الهيروين النقي في السوق غير المشروعة . والمصدر الرئيسي لهذا العقار هو جنوب شرقي آسيا . ويجري تحويل التوريدات المشروعة لعدة مواد أفيونية ومن بعض البنزوديازيبينات نحو الاستعمال غير المشروع في المناطق الحضرية بصورة رئيسية . ولا يزال تصنيع بعض المؤثرات العقلية في الخفاء . وخاصة الـ ل . س . د . والميثامفيتامين يثير قلق السلطات .

١٦٦ - وتقوم الحكومة الكندية باتخاذ تدابير حازمة لاحتواء اساءة استعمال العقاقير ومكافحة الاتجار غير المشروع بها . وتركز وحدات العقاقير التابعة للحكومة الاتحادية الآن على تفكيك عمليات الاتجار غير المشروع غير الرئيسية .

---

(٢٩) بلغ مجموع المساهمات التي قدمتها بلدان أوروبا الغربية ١٢٠ ٨٥٨ ١ دولار في عام ١٩٨١ و ١٦٨ ٧٦٤ ٧ دولار في عام ١٩٨٤ .

١٦٧ - وأعدّ برنامج وطني يركز على تحديد وتعقب الأصول المتعلقة بالاتجار بالعقاقير. ومنذ أن بدأ تنفيذ هذا البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، صادرت الشرطة الملكية الكندية أكثر من ٢٩ مليون دولار كندي من الأصول التي لها صلة مباشرة بالعائدات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالعقاقير . ويجري الآن بحث مقترحات تتعلق بادخال تعديلات تشريعية لمضاعفة فعالية هذا البرنامج .

١٦٨ - وأنشئت فرقة عمل مخصصة لمنع الاتجار بالعقاقير كما وضعت فرق من موظفي الجمارك في موانئ الدخول الرئيسية . ومن الانجازات الكبيرة التي حققتها سلطات انفاذ القوانين في عام ١٩٨٥ بالتعاون مع سلطات المملكة المتحدة وتايلند مصادرة كميات من الهيروين لم يسبق لها مثيل يبلغ وزنها ٥٨ كيلوغراما في كندا والمملكة المتحدة .

١٦٩ - ولم تنضم كندا بعد الى اتفاقية سنة ١٩٧١ ، ولا يزال التصديق على هذه الاتفاقية قيد البحث .

المكسيك

١٧٠ - أكدت حكومة المكسيك من جديد ، في معرض متابعتها للحملة التي تشنها ضد الزراعة غير المشروعة للعقاقير والاتجار بها ، وبعد أن واجهت زيادة في الانتاج المحلي غير المشروع للقنب والأفيون ، التزامها الراسخ بالقضاء على كل أنواع الزراعة غير المشروعة في أراضي المكسيك . واضافة الى ذلك ، أعلنت الحكومة أن الحملة ستعزز ليس في مجال انفاذ القوانين فحسب ، بل وأيضا في مجالي الصحة والتعليم .

١٧١ - وقامت الحكومة باجراء تغييرات أساسية في جهازها الخاص بانفاذ القوانين وجهازها الأمني من أجل زيادة فعالية عمليات القضاء على الزراعة غير المشروعة وانفاذ القوانين .

١٧٢ - وبالاضافة الى الحد من الاتجار غير المشروع بالقنب والهيروين الذين يتم انتاجهما محليا ، تبذل السلطات جهودا متواصلة لوقف الاتجار بالعقاقير التي يشكل الجزء الأكبر منها الكوكايين الذي يأتي من أمريكا الجنوبية . وقد صودرت كميات كبيرة من المؤثرات العقلية في عام ١٩٨٤ .

١٧٣ - وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ ، دمرت السلطات محاصيل خشخاش الأفيون من مساحة تبلغ ٥٠٠ ٤ هكتار تقريبا . وهذه المساحة ضعف المساحة التي استؤصلت منها زراعة خشخاش الأفيون خلال نفس الفترة في عام ١٩٨٤ . أما بالنسبة للقنب ، فقد انخفضت المساحة التي تم تدمير تلك الزراعة فيها خلال النصف الأول من السنة من ٤٥٦ ١ هكتار عام ١٩٨٤ الى ٨٩٦ هكتار عام ١٩٨٥ .

١٧٤ - ولا يزال القنب هو العقار الذي يساء استعماله على أوسع نطاق ومثلما حدث فيما مضى ، يبدو أن استعمال الهيروين يقتصر على بعض المدن الواقعة قرب الحدود

الشمالية ، بينما يقتصر استعمال الكوكايين أساسا على بعض الفئات الميسورة الحال. وعلى الرغم من التدابير التي أتخذت لفرض قيود على بيع المذيبات العضوية ، فان اساءة استعمال صغار السنّ لهذه المواد لا تزال تمثل مشكلة خطيرة .

١٧٥ - ويبدو أن هناك وعي متزايد بمختلف النتائج الضارة المتعلقة باساءة استعمال العقاقير . ونتيجة لذلك ، يجري تنفيذ برنامج شامل لتخفيض الطلب على المستوى الوطني يتم فيه التشديد بصفة خاصة على أهمية التربية الوقائية ومشاركة الأسرة والمجتمع المحلي .

الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٦ - لا يزال تعاطي العقاقير على نحو يساء فيه استعمالها يمثل مشكلة خطيرة للصحة العامة . وما زال القنب هو العقار الذي يساء استعماله على أوسع نطاق ، مع أنه يقدّر ان تعاطيه انخفض بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٨٤ ، ويرجع ذلك أساسا الى أن الشباب قللوا من استعماله . ولا تتوقع السلطات أن يتغير هذا الاتجاه النزولي في المستقبل القريب . ويقدر أن اساءة استعمال الكوكايين زادت بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٨٤ . وحدثت زيادة هامة في الحالات الخطرة والوفيات المرتبطة بالهيروين في المستشفيات ، وهذا يدل على تزايد تعاطي الكوكايين وعلى استخدام طرق تنطوي على قدر أكبر من الخطورة في تعاطيه . وتتوقع السلطات أن يستقر عدد الأشخاص الذين يسيئون استعمال الكوكايين على الرغم من أنه يحتمل أن تظل درجة توافر الكوكايين عند مستوى مرتفع . وزاد خلال عام ١٩٨٤ الاستهلاك غير المشروع لعقاقير خطرة أخرى ، مثل الميثامفيتامين والفينسيكليدين ، كما استمرت اساءة استعمال نظائر الفنتانيل . وقلت في عام ١٩٨٤ اساءة استعمال الميثاكوالون والبنتازوسين وهو بديل الهيروين . وبوجه عام تتوقع السلطات أن تظل هذه الأنماط دون تغيير الى حد ما في المستقبل القريب ويقدر أن استهلاك الهيروين قد انخفض انخفاضا طفيفا في عام ١٩٨٤ ، وما زال معظم الأشخاص الذين يسيئون استعمال الهيروين هم من أدمنوه على مدى فترة طويلة أو عادوا الى تعاطيه . ويقدر عدد مدمني الهيروين ، حسب آخر البيانات ، بنصف مليون شخص تقريبا . وقد انخفض بقدر طفيف عدد حالات الطوارئ المرتبطة بالهيروين والمورفين في المستشفيات ، بيد ان عدد الوفيات زاد بنسبة ٣١ في المائة . ولا تتوقع السلطات حدوث أي تغيير هام في اساءة استعمال الهيروين في المستقبل .

١٧٧ - ويأتي معظم القنب وكل الهيروين اللذين يساء استخدامهما في ذلك البلد من الخارج . ويرد الكوكايين من أمريكا اللاتينية حيث يتم تجهيزه في كولومبيا بصورة رئيسية . غير انه تم ، خلال السنتين الأخيرتين ، اكتشاف بعض المختبرات السرية لتحويل الكوكايين في الولايات المتحدة . وقدر في عام ١٩٨٤ أن الزراعة غير المشروعة للقنب في الولايات المتحدة ذاتها تمثل ١٢ في المائة من مجموع ما ينتج من هذا العقار. وبعض نبات القنب الذي يزرع محليا من نوع "سنسيميلا" القوي الفعالية . وتقدر السلطات

أن نصف مجموع ما يعرض من الهيروين يرد من جنوب غربي آسيا بينما يرد الباقي من جنوب شرقي آسيا والمكسيك . وتصنع مخدرات اصطناعية ، مثل نظائر الفنتانيل والميبيريدين في مختبرات سرية في الولايات المتحدة . وقد نوقشت ظاهرة العقاقير المعروفة باسم "العقاقير المناظرة" في جزء آخر من هذا التقرير .(٣٠)

١٧٨ - ولا تزال اساءة استعمال العقاقير تثير قلقا شديدا لدى أعلى المستويات الحكومية. ومن أجل تخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير والآثار الصحية الضارة الناجمة عن استعمال العقاقير ، تولي الولايات المتحدة أولوية عالية للتربية والوقاية .ولا تستهدف الحملات التي تقودها زوجة رئيس الولايات المتحدة اشراك الشباب فيها فحسب بل انها ترمي أيضا الى اشراك الآباء في الجهود الرامية الى منع اساءة استعمال العقاقير والحد منها . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، ترأست السيدة ريغان مؤتمرا لزوجات رؤساء الدول حول اساءة استعمال العقاقير حضرته قرينات ١٨ رئيس دولة لبحث موضوع وقاية الشباب من اساءة استعمال العقاقير . واشتركت في المؤتمر الثاني من هذا النوع الذي عقد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر قرينات رؤساء الدول الذين حضروا الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وتجري في القطاع الخاص أيضا حملات للتقليل من اساءة استعمال العقاقير في أماكن العمل .

١٧٩ - وتحاول المنظمات غير الحكومية العديدة التي تشترك في الجهود الرامية الى الوقاية تعزيز الدور الذي يمكن أن يقوم به الأفراد ، ولا سيما الآباء ، في مكافحة اساءة استعمال العقاقير بأنفسهم . أو بالتعاون مع السلطات ومع وسائل الاعلام . وتؤدي شخصيات الاذاعة والتلفزة والسينما والرياضة وغيرها من الشخصيات أدوارا بارزة في حملات الوقاية هذه .

١٨٠ - وتشكل الاستراتيجية الوطنية لمنع اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها الاطار الذي تتجمع فيه جهود من السلطات الاتحادية وسلطات الولايات المتحدة والسلطات المحلية ، وكذلك القطاع الخاص ، لمعالجة جميع المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع. وما زالت الجهود التي تبذلها فرق العمل المعنية بانفاذ قوانين المخدرات ضد الجريمة المنظمة تركز على عمليات التحقيق التقليدية والمالية على السواء وترمي الى شل نشاط عصابات المتجرين بالعقاقير . ومن النتائج الهامة التي تحققت اثبات الاتهام ضد أعضاء العصابات التي تمارس الاتجار بالكوكايين والهيروين على نطاق واسع . وتقوم فرق العمل برصد الصفقات المالية وصفقات العملات وكذلك بيانات الضرائب . وقد أدت هذه الأنشطة الى مصادرة كمية ضخمة من الأصول الموجودة بحوزة المتجرين على شكل نقد وأموال منقولة وغير منقولة . وأسفرت عمليتان نفذتا في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام عن مصادرة نحو طنين من الكوكايين . وتم تدمير عدة مختبرات لتحضير الكوكايين أكتشفت في جنوب فلوريدا وفي فيرجينيا ونيويورك خلال عام ١٩٨٥ ويؤدي

---

(٣٠) أنظر الفقرات من ٥٦ الى ٦١ .

تبادل المجلات والبيانات المالية وفقا لمعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة والاتفاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة وعدة بلدان أخرى الى تسهيل التحقيقات في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة .

١٨١ - وشدّد النائب العام على الأهمية البالغة التي تعلقها حكومة الولايات المتحدة على استئصال الزراعة المحلية غير المشروعة للقنب . وشنت ابتداء من بداية شهر أغسطس/آب ١٩٨٥ غارات على هذه الزراعات في اطار عملية منسقة شملت الولايات الخمسين كلها ، واشترك فيها أكثر من ٠٠٠ ٢ موظف من موظفي انفاذ القوانين المحليين أو التابعين للحكومة الاتحادية ، وتمت عملية الاستئصال يدويا . وذكر مدير ادارة انفاذ قانون المخدرات في تصريح أدلى به في أوائل أيلول/سبتمبر ، انه قرر اعتماد مجموعة كاملة ومرنة من طرائق استئصال القنب من الأراضي الاتحادية في الولايات المتحدة . وسيتم الاستئصال يدويا أو باستخدام الآلات أو مبيدات الأعشاب ، وسيتوقف اختيار الطريقة المناسبة لموقع معين على الاعتبارات التنفيذية والبيئية . وأشار الى ما لدى الولايات المتحدة من صلاحيات بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ لاستئصال القنب المزروع محليا بأكبر قدر ممكن من الفعالية . وقد بدأت السلطات الآن في استئصال القنب من الأراضي الاتحادية باستخدام مبيدات الأعشاب .

١٨٢ - وتواصل الولايات المتحدة بنشاط المشاركة في الحملة الدولية ضد الانتاج غير المشروع للعقاقير والاتجار بها واساءة استعمالها . وهي تقدم من خلال صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير والاتفاقات الثنائية والاقليمية دعما هاما لهذه الأنشطة . وعلى المستوى الثنائي ، تقدم الولايات المتحدة الدعم للبرامج ذات الصلة في ٣٠ بلدا تقريبا .

منطقة الكاريبي ، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

١٨٣ - يزداد بوضوح ظهور الآثار السلبية والضارة باستقرار المجتمع المترتبة على الانتاج غير المشروع للعقاقير والاتجار بها . فالأرباح الضخمة الناجمة عن مثل هذه الأنشطة غير المشروعة تميل الى تقويض الاقتصادات الشرعية والمؤسسات السياسية . وعصابات المتجرين بالعقاقير شديدة التنظيم وترتبط عملياتها في الغالب بتهريب الأسلحة وانتشار العنف والارهاب ومما ييسر أنشطة المتاجرين غير الشرعيين السواحل الطويلة والجزر المتعددة الموجودة في المنطقة . كما انهم يستفيدون للغاية من الموانىء الحرة وعدم كفاية وسائل المراقبة المصرفية في بعض البلدان . واساءة استعمال العقاقير التي تصاحب حتما انتاج العقاقير والاتجار بها تنتشر بسرعة في جميع أنحاء المنطقة .

١٨٤ - وثمة علامات مشجعة في الكفاح المشترك ضد اساءة استعمال العقاقير وهي تتمثل في درجة الالتزام الواضح على أعلى المستويات الحكومية في عدة بلدان في المنطقة وفي الحملات المضادة المكثفة المستمرة على الصعيد الوطني والاقليمي والاقاليمي . وتجدر الاشارة الى الاهتمام المتزايد الذي توليه منظمة الدول الأمريكية لمراقبة العقاقير . كما تنطوي على أهمية خاصة المؤتمرات السنوية التي تعقدها الدول الأطراف في اتفاق

دول امريكا الجنوبية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ، والتي تشجع أيضا التعاون الاقليمي . وعلى المستوى المتعدد الأطراف ، استهدفت مبادرة قامت بها فنزويلا وبلدان أخرى اجراء مفاوضات لعقد اتفاق دولي جديد لتعزيز وتوسيع نطاق أحكام المعاهدات القائمة لمكافحة الاتجار غير المشروع . واضافة الى ذلك ، أشار وزير الخارجية الكولومبي ، في بيان القاه أمام الدورة العادية الأربعين للجمعية العامة ، الى أن وزراء خارجية جميع البلدان الواقعة في منطقة الأنديز قد اتفقوا على صياغة اتفاق متعدد الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع . وسيضاف هذا الاتفاق الى الاتفاقات الثنائية القائمة وسيحمل اسم رودريغو لارا بونيلا ، وزير العدل الكولومبي الذي اغتيل في عام ١٩٨٤ .

١٨٥ - وان التطورات الجارية في بعض البلدان تبعث على الأمل في امكانية احراز تقدم بشأن حالة مراقبة العقاقير في المنطقة ككل . وأدت أحيانا التدابير الفعالة التي اتخذت الى عرقلة أنشطة المهربين وأرغمت بعضهم على نقل عملياتهم الى أماكن أخرى . ويمثل هذا التطور بالفعل قدرا من النجاح على الرغم من أن المهربين يبادرون الى الانتقال الى مناطق جديدة يتزودون منها بالعقاقير .

١٨٦ - ومع أنه يبدو أن المساحات الشاسعة المزروعة بشجيرات الكوكا يين تزداد باضطراد ليس في بلدان الأنديز فحسب ، بل وكذلك في أجزاء أخرى من المنطقة ، فانه يتم تدمير شجيرات الكوكا يين يدويا ويجري اتخاذ تدابير لانتهاج طرائق أكثر أمنا وفعالية تسمح بالاستئصال على نطاق أوسع . وعلاوة على ذلك ، تقوم البلدان بعمليات مشتركة في مجال الاستخبار وانفاذ القوانين ، وتبرم اتفاقات لتسليم المجرمين ، وغير ذلك من التدابير . وتم في بعض بلدان المنطقة استئصال مقادير كبيرة من القنب . الا أن ازدياد نطاق الزراعة في بلدان أخرى ، يؤكد أن المهربين يسعون حثيثا لايجاد مصادر جديدة للتزود بهذا العقار .

١٨٧ - وان ظهور مناطق جديدة للزراعة غير المشروعة بعد أن طبقت اجراءات المراقبة الشديدة في الدول التي كانت تجري فيها هذه الزراعة منذ زمن طويل ، يؤكد ضرورة أن تعمل الحكومات بصورة منسقة . وقد سلم بذلك عدد من البلدان ؛ وتقوم بلدان عديدة ، على سبيل المثال ، بعمليات مشتركة لاستئصال هذه الزراعة ، وأقامت شبكة اذاعية متعددة الجنسيات لصالح وكالات انفاذ القانون . اذ من الأمور الجوهرية أن يتم تبادل المعلومات ذات المغزى في الوقت المناسب من أجل التصدي لأنشطة المهربين . ومن المهم أيضا أن يتعاون موظفو انفاذ القانون وموظفو الجمارك في البلدان المتجاورة .

١٨٨ - والزيادة السريعة في اساءة استعمال العقاقير على المستوى المحلي ولا سيما الكوكا يين وعجينة الكوكا التي تمزج أحيانا بالقنب ، لا تزال تهدد بصورة خطيرة رفاه السكان في كثير من البلدان . وتطبق في بلدان عديدة برامج للعلاج واعادة التأهيل . ويتم التشديد بصورة خاصة على الحملات الموجهة الى المجموعات الأكثر عرضة للخطر ، ولا سيما لمنع الشبان من اساءة استعمال العقاقير . ومن الشروط الأساسية لتحقيق تقدم في هذا الشأن في المنطقة هو أن توجد الارادة السياسية لمنح الأولوية الكافية للقيام بحملات تستهدف الحد من اساءة استعمال العقاقير . ومن البديهي أنه ينبغي ، لتحقيق

تقدم شامل في هذا الشأن ، بذل جهود حثيثة للحد من الطلب في البلدان الموجودة في المناطق الأخرى من العالم التي تتفشي وتستفحل فيها اساءة استعمال العقاقير ، والتي يجري انتاج هذه العقاقير فيها .

١٨٩ - والمشكلة العويصة المتعلقة بالمواد الكيميائية الأساسية والمذيبات الضرورية لصناعة الكوكايين غير المشروعة ، لا تزال دون حل . وعلى الرغم من أن بلدانا عديدة قد أصدرت قوانين بغية وضع تلك المواد تحت المراقبة ، فان توفر هذه المواد قرب مناطق زراعة ورقة الكوكا يشكل تهديدا لا يتسنى التصدي له الا بتشديد المراقبة وتنسيقها في البلدان المصدرة والبلدان الموردة على السواء . الا أن المراقبة الصارمة التي تطبق حاليا في بعض البلدان دفعت المهربين الى نقل عمليات التحضير التي يقومون بها الى بلدان أخرى ، وذلك ليس داخل المنطقة فحسب ، بل وأيضا الى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية .

١٩٠ - وسيتوقف تحقيق المزيد من التقدم ليس على التطور الاقتصادي والاجتماعي الشامل فحسب ، بل أيضا على التدابير المتخذة في الوقت المناسب والمنسقة من جانب السلطات الوطنية بغية تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات وتخصيص الموارد . ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المتواصل لذلك الغرض . وتأمل الهيئة في أن تتوفر قريبا الموارد الهامة اللازمة .

١٩١ - بوليفيا لا تزال تشكل أحد أهم مصدرين لورقة الكوكا التي تستخدم في صناعة الكوكايين غير المشروعة . وخلال عام ١٩٨٥ ، أدت زراعة ورقة الكوكا التي يتسع نطاقها باطراد الى احتلال منطقة شاباري عسكريا وهي احدى المنطقتين الرئيسيتين لانتاج الكوكا . وبسبب نقص المراقبة ، أصبحت هذه المنطقة في السنوات الأخيرة معقلا للمهربين. وكان من التطورات الهامة الأخرى تطبيق عملية انفاذ القانون في منطقة بني التي يعتقد أن معظم أوراق الكوكا تنقل اليها من شاباري لتجهيزها . والمأمول أن تسمح عمليات انفاذ القانون هذه بتطبيق برنامج من خمس سنوات يهدف الى الحد من الانتاج غير المشروع لورق الكوكا في المنطقة ، من خلال احلال انتاج المحاصيل .

١٩٢ - وبالاضافة الى المساعدة الثنائية ، تتلقى بوليفيا دعما هاما من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . ويمول الصندوق حاليا برنامجا كبيرا للتنمية الريفية من خلال احلال انتاج المحاصيل ، بالاضافة الى مشروع للتنمية المجتمعية في منطقة يونغاس . ومن المتوقع أن يستلزم المشروع الأول استثمارا كليا يقدر بـ ٢٠٫٥ مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات . وينتظر أن تبلغ تكاليف المشروع الثاني في مجال الصحة الأولية ٣٫٤ مليون دولار .

١٩٣ - ويبدو أنه بالرغم من المحاولات التي تبذلها الحكومة لمعالجة مشكلة الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا وانتاج الكوكايين والاتجار فيه ، فانه لم يتحقق بعد أي تقدم في ذلك الشأن . وقد أعاقت مجموعة من العوامل الجهود التي تبذلها السلطات البوليفية لانفاذ القانون للحد من زراعة الكوكا والاتجار فيها . وأعلنت الحكومة الجديدة التي شكلت في آب/أغسطس ١٩٨٥ أنها تعتزم ايلاء أولوية عالية لاتخاذ تدابير حازمة ضد تهريب العقاقير . وأشار نائب رئيس بوليفيا في بيان أدلى به في الدورة

العادية الـ ٤٠ للجمعية العامة ، الى أن حكومته تعتزم استخدام كل الوسائل لشن هجوم مباشر ضد الاتجار في المخدرات ولمنع الفساد المؤسسي الذي يهدد أمن الدولة .

١٩٤ - وترغب الهيئة في أن تذكر مرة أخرى أنه ، اذا كان يراد معالجة هذا الوضع بشكل فعال ، فانه من الأهمية بمكان أن تترجم الارادة السياسية ، التي أعربت عنها الحكومة في البيانات التي أعلنت فيها سياستها العامة ، الى تدابير ملموسة تبدأ بالتنفيذ العاجل لقوانين مراقبة زراعة ورقة الكوكا والاتجار فيها . ومن المهم أيضا اجراء مراقبة فعالة للمواد الكيميائية الأساسية اللازمة لصنع الكوكايين غير المشروع . وسيكون أيضا من الضروري زيادة نشاط انفاذ القانون ، وتطبيق برامج التنمية الاقتصادية في المناطق المنتجة لورق الكوكا تطبيقا كاملا ، وتنفيذ خطة للحد فورا وبصورة جوهرية من الانتاج الضخم الزائد لأوراق الكوكا . وينبغي في الوقت نفسه وضع برامج للحد بالتدريج من مضغ ورقة الكوكا .

١٩٥ - ولاحظت الهيئة باهتمام أن الحكومة السابقة في بوليفيا أصدرت في أيار/مايو ١٩٨٥ مرسوما عاليا بشأن مراقبة المواد المخدرة الذي تم وفقا له ، بحكم القانون ، الحد من زراعة الكوكا لأول مرة في تاريخ بوليفيا .

١٩٦ - وفي آذار/مارس ١٩٨٥ أرسلت الهيئة بدعوة من حكومة بوليفيا بعثة لمناقشة الوضع العام لمراقبة العقاقير في بوليفيا . غير أن الظروف تطلبت قطع هذه الزيارة . وتأمل الهيئة في أن تتمكن من مواصلة حوارها في المستقبل القريب .

١٩٧ - وفي كولومبيا ازداد خلال عام ١٩٨٥ الزخم الذي ولدته المقاومة الشاملة للأنشطة المتصلة بالعقاقير غير المشروعة التي بدأت خلال عام ١٩٨٤ ، والتي لا تزال تحقق نتائج بارزة .

- استؤصلت الزراعة غير المشروعة للقنب من منطقة واسعة . وأدت عمليات الرش الجوي الذي تعززه المراقبة الجوية الدورية الى تخلي عدد كبير من المزارعين عن زراعة القنب . وتبين من عمليات الاستطلاع التي جرت على نطاق واسع لمناطق زراعة القنب الرئيسية حدوث نقص ملحوظ في زراعته .

- تدمر يدويا شجيرات الكوكا المزروعة بصورة غير مشروعة . وتولى الأولوية الى البحوث الرامية الى تحديد مبيدات الأعشاب الفعالة والمأمونة والتي تتيح استئصال الشجيرات على نطاق واسع .

- تشن غارات للقضاء على مختبرات الكوكايين لتدمير مهابط الطائرات غير المشروعة وغيرها من مواقع التهريب ، والتصدي لعمليات نقل المواد الكيميائية اللازمة لصناعة تحضير الكوكايين . وكللت بالنجاح جهود كولومبيا لمراقبة وجود هذه المواد الكيميائية الى درجة أن المهربين اضطروا لنقل بعض عمليات التحضير التي يقومون بها الى مناطق أخرى . وترتب أيضا على نشاط انفاذ القانون مصادرة أسلحة ومعدات للاتصالات اللاسلكية وطائرات وقوارب وسيارات .

- أدت الجهود المبذولة للاسراع بتحديد المهربين الرئيسيين والقاء القبض عليهم الى اجراء اعتقالات عديدة . وكان بعضهم مطلوبا في بلدان أخرى

لارتكابهم جرائم تتعلق بالعقاقير ، وتم تسليمهم لها . وتم التفاوض مع فنزويلا بشأن ابرام اتفاق لتسليم المجرمين .

- يجري تعزيز قدرات انفاذ القانون ، وذلك ، مثلا ، بزيادة حجم الأسطول الجوي للشرطة الوطنية وبتدريب الطيارين وموظفي الدعم .
- نفذت بنجاح العديد من عمليات انفاذ القانون في مناطق الحدود بالتعاون مع اكوادور والبرازيل وبيرو وفنزويلا .
- تجري دراسة مشروعي قانونين . ويهدف المشروع الأول الى دمج جميع الاجراءات المتعلقة بمراقبة العقاقير في قانون واحد ، وتحديد الأفعال الاجرامية الجديدة واعداد تدابير أكثر دقة لانفاذ القانون ، وتشديد العقوبات وجعلها في مستوى العقوبات المطبقة في بلدان أخرى ، وتوسيع نطاق مهام المجلس الوطني للمخدرات . ويرمي مشروع القانون الثاني الى الغاء حقوق الملكية بالنسبة للممتلكات التي يستخدمها المهربون في أنشطتهم المتصلة بالعقاقير .
- اتخذت مبادرات لتعزيز التعاون الاقليمي ، وأنشئت شبكة اتصالات لصالح وكالات انفاذ القانون بأمريكا الجنوبية . وحققت عمليات انفاذ القانون التي أجريت بالتعاون مع بلدان أخرى نتائج هامة . وأجرت كولومبيا مفاوضات مع فنزويلا واكوادور وبيرو والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وهندوراس بشأن عقد اتفاقات ثنائية تتعلق بالعقاقير أو أعادت تنشيط اتفاقات معقودة معها . وتنشئ هذه الاتفاقات لجانا مشتركة تجتمع دوريا لدراسة التدابير الرامية الى منع اساءة استعمال العقاقير ومراقبة الحدود واللوائح الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية الأساسية وتعزيز مراقبة النقل الجوي والبحري والبري والحصول على معلومات بشأن اعادة توظيف الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة وتنفيذ اجراءات تسليم المجرمين .

١٩٨ - وما يثير قلق السلطات الكولومبية بصورة خاصة هو الزيادة الشديدة في اساءة استعمال عجينة الكوكا التي تدخن مع التبغ و/أو القنب . وهذا الشكل من أشكال اساءة استعمال العقاقير الذي ينطوي على مخاطر جسيمة والذي يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للشباب في المدن أخذ ينتشر الآن في المناطق الريفية . وتبعا لذلك أعطيت الأولوية لمعالجة مسيئي استعمال العقاقير واعادة تأهيلهم ، ومنع اساءة استعمال العقاقير . وستتوفر البيانات المتعلقة باساءة استعمال العقاقير بعد استكمال دراسة استقصائية تتصل بعلم الأوبئة ، كان قد بدئ فيها في نيسان/أبريل ١٩٨٥ . وهناك مشاركة فعالة وعلى نطاق واسع في الأنشطة المتعلقة بمنع اساءة استعمال العقاقير على صعيد المجتمع المحلي ومن جانب المجموعات غير الحكومية . ويشترك في هذه الأنشطة قرينة رئيس كولومبيا والآباء والزعماء الدينيون والصليب الأحمر الكولومبي ومنظمات عديدة أخرى .

١٩٩ - واكتشفت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على نطاق محدود في مناطق نائية في كولومبيا . وقامت السلطات باجراءات عاجلة لاستئصال المحصول .

٢٠٠ — ويجري دعم الجهود البارزة التي تبذلها كولومبيا لمراقبة العقاقير على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . ففي شباط/فبراير ١٩٨٥ وقعت حكومة كولومبيا وصندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير اتفاقا يقدم الصندوق بمقتضاه الدعم في مجالات التربية الوقائية ومعالجة مرتهني العقاقير واحلال المحاصيل وانفاذ القانون بتكاليف تبلغ ٣ر٧ مليون دولار على مدى خمس سنوات . ولا يزال برنامج مراقبة العقاقير في كولومبيا يستحق أقصى قدر ممكن من المساعدة من جانب المجتمع الدولي .

٢٠١ — وفي بيرو أعلنت الحكومة الجديدة أنها ستعطي أولوية عالية لمكافحة تهريب المخدرات والفساد . وطبقت هذه السياسة عمليا وقامت حكومة بيرو بعمليات ناجحة في هذا الصدد بالاشتراك مع كولومبيا . وصودر خلال المرحلة الأولى من هذه العمليات في آب/أغسطس ١٩٨٥ ، ٤٠٠ ٢ كغ من عجينة الكوكايين وقاعدة الكوكايين ، وكذلك مختبرات الكوكايين . وكان أحد المختبرات يتألف من مجمع ضخم يشمل مهبطا كبيرا للطائرات . واكتشف أيضا ثمانية مطارات أخرى . وبدأت المرحلة الثانية من هذه العمليات المشتركة مع كولومبيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وثمة اجراء آخر تعتزم حكومة بيرو القيام به وهو الاشتراك في شبكة للاتصالات الاذاعية مع الشرطة الوطنية في اكوادور والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا وكولومبيا . وقد صممت هذه الشبكة كي تتيح تبادل المعلومات بسرعة وتحسين التنسيق وتيسير العمليات الاقليمية المتعلقة بمنع اساءة استعمال العقاقير . وأثناء الحملة التي قامت بها الحكومة الجديدة ضد الفساد طردت أكثر من ثلاثين موظفا من موظفي الشرطة ذوي الرتب العالية .

٢٠٢ — وتركزت حتى الآن الجهود الرامية الى الحد من العقاقير في منطقة هوالاغا العليا . ومنذ عام ١٩٨٣ ، استؤصلت زراعة شجيرات الكوكا من حوالي ٠٠٠ ٤ هكتار في نطاق برنامج طوعي لاستئصال شجيرات الكوكا . والهدف الذي وضع لعام ١٩٨٥ هو استئصال الزراعة في ٠٠٠ ٦ هكتار . ومن المتوقع أن تنتهي في العام الحالي عملية مسح جوي على النطاق الوطني تهدف الى اجراء تقييم دقيق لمدى زراعة الكوكا غير المشروعة وأماكنها ، وسيتسنى بعد ذلك البدء في عمليات الاستئصال في المناطق الأخرى المنتجة للكوكا .

٢٠٣ — وعلى الرغم من الهجمات العنيفة والأعمال الارهابية التي تسببت في اغتيال ١٩ شرطيا وعاملا كانوا يشتركون في برنامج استئصال الكوكا في منطقة هوالاغا العليا ، فان حكومة بيرو هي أول حكومة في المنطقة تقوم باستئصال الكوكا بالتنسيق مع برنامج للمساعدة الانمائية . وتم زيادة عدد رجال وحدة المراقبة الريفية المتنقلة ، وهي المسؤولة عن مراقبة التجارة غير المشروعة في المنطقة ، من ١٦٠ الى ٣٠٠ رجل . وفي منطقة كويلابمبا ، يتولى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير تمويل برنامج لاحلال المحاصيل يشمل أنشطة انمائية اجتماعية وريفية ، وذلك علاوة على المساعدة التي سبق تقديمها لاستكمال مشروع يوفر مصدرا لدخول بديلة في شكل مصنع للتجهيز في تنغو ماريا ، ولدعم أنشطة انفاذ القانون .

٢٠٤ — وأخذ تدخين عجينة الكوكا ، الذي لا يزال يشكل موضوعا يثير قلقا شديدا لدى

سلطات بيرو ، في الانتشار الى المناطق الريفية بسرعة . الا أن ثمة ما يشير الى ازدياد الوعي العام بالنتائج الضحية السلبية لاساءة استعمال العقاقير وبالآثار الضارة للاتجار في العقاقير . وهذا التغير في الموقف العام يبعث على الأمل في أن يكون له ، في المستقبل القريب ، أثر طيب في الحد من اساءة استعمال العقاقير .

٢٠٥ - وتأمل الهيئة في أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود بيرو كي تضطلع بالتزاماتها بموجب المعاهدات .

٢٠٦ - وزارت بعثة من الهيئة اكوادور في آذار/مارس ١٩٨٥ وأتيحت لها الفرصة للحصول على معلومات أساسية بشأن حالة مراقبة العقاقير في البلد .

٢٠٧ - وتعمل اكوادور في نطاق الاتجار الدولي في العقاقير كبلد مرور عابر لعجينة الكوكا وقاعدة الكوكا والكوكايين . وعلى الرغم من أن اكوادور هو أحد بلدان الأنديز ، فان زراعة أوراق الكوكا ومضغها من جانب السكان الهنود قد اختفت عمليا منذ سنوات عديدة ، مع أن ذلك لا يزال يحدث في بيرو وبوليفيا . الا أنه اكتشفت في السنوات الأخيرة زراعة الكوكا غير المشروعة المعدة للتجارة الدولية غير المشروعة في عدة مناطق في اكوادور وخاصة في المناطق المتاخمة لبيرو وكولومبيا . واكتشفت أيضا بعض الزراعات قرب ساحل المحيط الهادىء .

٢٠٨ - وحققت الحملة النشطة ضد العقاقير المخدرة تقدما في اكوادور في عام ١٩٨٥ . واتسع نطاق عمليات استئصال الكوكا ، وأدت التدابير الحازمة لانفاذ القانون الى ازدياد كميات الكوكايين المصادرة وعدد حالات المصادرة . وأسفرت عمليات الاستئصال العديدة التي أجريت خلال النص الأول من عام ١٩٨٥ الى ابادة أكثر من ٢٠٠ هكتارا من شجيرات الكوكا . وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ ، أدت عملية مشتركة بين كولومبيا واكوادور لاستئصال الكوكا الى تدمير مزارع ومختبرات في منطقة الحدود . وفي غضون شهر واحد ، أدت هذه العملية وحدها الى استئصال ٦٦ هكتارا من الكوكا وتفكيك ١٣ مختبرا .

٢٠٩ - ويساور سلطات اكوادور قلق شديد بسبب سهولة الحصول على المواد الكيميائية الأساسية ولا سيما اثيل الأثير الذي يستخدم في صنع الكوكايين غير المشروع . ويسعى المتجرون في العقاقير من بوليفيا وكولومبيا وبيرو الى الحصول على هذه المواد من اكوادور . وبالاضافة الى ذلك يساور السلطات القلق لأنه ترتب جزئيا على توفر هذه المواد الكيميائية ، ازدياد عدد المختبرات غير المشروعة لصنع الكوكايين التي تقام في أراضي اكوادور . وتدرس الحكومية حاليا تدابير تستهدف مراقبة المواد الكيميائية بغية اقتراح قوانين لعرضها على برلمان اكوادور .

٢١٠ - وتعتقد السلطات أن اساءة استعمال عجينة الكوكا والكوكايين قد ازدادت داخل البلد ، كما يساء أيضا استعمال القنب سواء الذي ينتج داخل البلد أو الذي يجلب من الخارج . وازداد مدى اساءة استعمال المؤثرات العقلية ، ولا سيما الباربيتورات والأمفيتامينات بصورة تثير القلق الشديد . وتعترف الحكومة بخطورة مشكلة اساءة استعمال العقاقير وبالحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير للعلاج والوقاية .

٢١١ - والحكومة بصدد اعداد قانون جديد ، وقد وافقت على خطة وطنية شاملة لمراقبة العقاقير . ودعما لهذه الخطة ، يقدم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال

العقاقير المساعدة الى الحكومة لوضع خطة أساسية تحدد نوع المساعدة المطلوبة لمختلف أنشطة مراقبة العقاقير ، بما في ذلك استئصال الكوكا . ويجري أيضا توسيع نطاق المساعدة الثنائية .

٢١٢ - وتناشد الهيئة المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها حكومة اكوادور للوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير . ومن المهم للغاية أن تقدم هذه المساعدة بسرعة حتى يتسنى التعجيل باستئصال زراعة الكوكا غير المشروعة التي ازدادت مؤخرا ، والحيلولة دون رسوخها وانتشارها .

٢١٣ - ويساور حكومة البرازيل قلق شديد بشأن ازدياد زراعة العقاقير غير المشروعة والاتجار فيها في البلد . وكانت التدابير الصارمة التي اتخذتها كولومبيا ضد المتجرين في العقاقير قد دفعت هؤلاء المجرمين الى محاولة نقل عملياتهم الى البرازيل وبلدان أخرى في المنطقة . وردا على ذلك خصصت الحكومة الجديدة في البرازيل أولوية عالية لشن هجوم شامل ضد الانتاج غير المشروع للعقاقير والاتجار فيها واساءة استعمالها . وتم التشديد على استئصال زراعة الكوكا والقنب غير المشروعة . وسيقوم مجلس العقاقير الاتحادي الذي أنشىء في تموز/يوليه ١٩٨٥ بوضع توصيات بشأن السياسة العامة واقتراح مبادرات محددة في هذا الصدد . وتتابع الشرطة الاتحادية بحزم عمليات انفاذ القانون واستئصال المزروعات .

٢١٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ نفذت أكبر عملية ضد المنتجين والمهربين الرئيسيين للكوكايين ، ونفذت هذه العملية في ست ولايات من ولايات البرازيل وشملت بصورة أساسية المناطق المتاخمة لكولومبيا وبيرو وبوليفيا وباراغواي . وتم خلال هذه العملية استئصال عدة آلاف من شجيرات الكوكا وصودرت كميات كبيرة من المواد الكيميائية . وبالاضافة الى ذلك ، تم تفكيك عدة مختبرات للكوكايين وصودرت وسائل النقل الجوي والبري التي كان يستعملها المهربون . وصادرت الشرطة الاتحادية في عمليتين تاليتين أجريتا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ١٦٤ كغ من الكوكايين النقي واعتقلت عدة مهربين ، بما في ذلك مهرب كانت عدة دول تسعى بقوة للقبض عليه .

٢١٥ - وصادرت السلطات أيضا كميات كبيرة من مادة "ن - هكسين" ، وهي مادة كيميائية يستعملها المتاجرون بالعقاقير كبديل عن الأثير في استخلاص الكوكايين . والشرطة البرازيلية الاتحادية جادة في مراقبة بيع وتوزيع الأثير والأسيتون ، وقد صادرت حوالي ١٠ ٠٠٠ لتر من الأسيتون و ١٧ ٠٠٠ لتر من الاثير خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨٥ .

٢١٦ - وزراعة القنّب غير المشروعة منتشرة ، وخاصة في شمال شرقي البلاد . ومعظم القنب يستهلك محليا . وفي أوائل عام ١٩٨٥ ، باشرت الشرطة البرازيلية حملة واسعة لاستئصال القنب ، مما أسفر عن مصادرة مزارع عديدة وكميات كبيرة جدا من القنب .

٢١٧ - ويساور الحكومة قلق بالغ من تزايد مشكلة اساءة استعمال العقاقير ، ولا سيما الكوكايين . وقد أعلنت السلطات عن عزمها على ايلاء أولوية قصوى لتلك المشكلة وللتدابير الوقائية . وهناك اهتمام متزايد بالتصدي لهذه المشكلة على صعيد المجتمع

المحلي ، بمشاركة الآباء والمربين . وقد وضع الجيش البرازيلي مشروعا سماه "مشروع الأمل" ، وهو بمثابة تجربة في مجال ارشاد المجنّدين الجدد الى عواقب اساءة استعمال العقاقير . ويتوقع أن يشمل هذا المشروع ١٢٠ ألف مجنّد سنويا .

٢١٨ - والهيئة ترحب باليقظة التي تبديها السلطات البرازيلية ، وهي جديرة بالدعم القوي والمتواصل من جانب المجتمع الدولي .

٢١٩ - وقد بدأت فنزويلا في اتخاذ خطوات على كل من الصعيد الوطني والدولي ، لشن حملة على تهريب المخدرات وتعاطيها ، وضاعفت جهود انفاذ القوانين داخل بلادها . وقد أنشئت وحدة لمحافحة المخدرات ، قوامها ١٠٠ رجل ، في نطاق الحرس الوطني ، وأعيد تنظيم الشرطة القضائية لتعزيز فعاليتها بغية مكافحة الفساد . واكتشفت في فنزويلا مساحة شاسعة من الأراضي المزروعة بالكوكا وسط سلسلة من الجبال الواقعة على الحدود مع كولومبيا . وقام الحرس الوطني ، في أول عملية من نوعها ، باستئصال شجيرات الكوكا المزروعة في أراض مساحتها ستة هكتارات ، كما استأصل زراعة القنب . وأسفرت جهود الحرس الوطني المنوط به انفاذ القوانين على طول الحدود بين فنزويلا وكولومبيا عن مصادرة كميات من الكوكايين وعجينة الكوكا والقنب .

٢٢٠ - وعلاوة على ذلك ، صادرت السلطات الفنزويلية شحنات كبيرة من الأثير والأسيتون وقامت بتفكيك عدة مختبرات سرية لتحضير الكوكايين .

٢٢١ - وتقوم الحكومة باتخاذ تدابير ضد الجريمة المنظمة المتصلة بتهريب العقاقير، وتزمع سن قوانين جديدة لتعزيز جهودها في هذا السبيل وللسماح بمصادرة الأصول ومنع اللجوء الى تبييض صفحة الأموال . وقد تفاوضت فنزويلا مع كولومبيا لعقد اتفاق بشأن تسليم المجرمين .

٢٢٢ - وقد دفعت الأنشطة المكثفة لمكافحة المخدرات في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية مهّربي المخدرات الى توسيع عملياتهم في أمريكا الوسطى . وأفادت المعلومات عن وجود زراعة غير مشروعة للقنب في معظم بلدان هذه المنطقة ، وعن تهريب الحشيش والكوكايين عبر الحدود .

٢٢٣ - ففي بنما ، يستغل المهربون قوانين سرية المصارف لتبييض صفحة الأموال التي يحصلون عليها من الأعمال غير المشروعة المتصلة بالعقاقير . ثم ان السلطات تخشى أن تكون السفن التجارية المسجلة في بنما تستخدم على نطاق واسع لتهريب شحنات كبيرة من العقاقير . وتحاول الحكومة الآن استئصال زراعة القنب غير المشروعة برش المزروعات من الجو . كما انها بدأت في اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن عقد معاهدة للمساعدة القانونية المتبادلة ترمي ، في جملة أمور ، الى الحد من عمليات تبييض صفحة الأموال . وفي أوائل عام ١٩٨٥ ، قامت السلطات بمصادرة أحد المصارف في أعقاب توقيف رئيسه في الخارج بتهمة تهريب المخدرات . وأسفرت عمليات انفاذ القانون كذلك عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات والمواد الكيميائية الأساسية .

٢٢٤ - وفي بليز ، زادت مؤخرا زراعة القنب بشكل ملموس . وجاء محصول الربيع من القنب في عام ١٩٨٥ معادلا حسب التقديرات ، لمجموع محاصيل ربيع وخريف عام ١٩٨٤ . وكان لعمليات الاستئصال من الجو التي جرت من قبل ، تأثير كبير في الحد من زراعة القنب . وقد اعلن وزير خارجية بليز ، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها العادية الأربعين ، أن حكومته تفضل لاعتبارات صحية وبيئية ، استئصال هذه المزروعات بالوسائل اليدوية .

٢٢٥ - وأشار رئيس الوزراء في بيان عام الى المخدرات على أنها تشكل خطرا جديا يهدد مؤسسات البلد السياسية والاجتماعية . وتتخذ الحكومة خطوات لتوعية الشعب بأخطار الاتجار بالمخدرات وتعاطيها . وتنوي الحكومة انشاء وكالة تتولى مسؤولية التوعية بمخاطر اساءة استعمال العقاقير ، والوقاية ، والعلاج .

٢٢٦ - وفي منطقة الكاريبي ، تتيح مئات الجزر الموجودة هناك وما يحيط بها من بحار وما يقام فيها من مهابط عديدة وغير شرعية للطائرات ، تسهيلات سريعة لعمليات التهريب الدولي للمخدرات . وموقع هذه المنطقة الاستراتيجي بين مراكز الانتاج والاستهلاك غير المشروعين. ووجود ترتيبات مصرفية تسهل تبييض صفحة الأموال المتحصلة من صفقات المخدرات ، يجعل بعض بلدان البحر الكاريبي محط انظار المهربين وأماكنهم المفضلة . والأرباح الطائلة التي تدرها عمليات التهريب الاجرامية تعزز الفساد والرشوة بل وتزعزع أيضا التنظيم السياسي وتهدد استقراره .

٢٢٧ - وفي جزر البهاما ، مازال القنب هو العقار الذي يساء استعماله على نطاق واسع أكثر من غيره من العقاقير . كما أن الطلب على الكوكايين مازال يتجه نحو التصاعد . وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ انشىء مجلس وطني للعقاقير لتنسيق الجهود الوطنية الرامية الى منع اساءة استعمال العقاقير ولتقديم توصيات الى الحكومة بشأن الخطوات المناسبة التي يجب اتخاذها .

٢٢٨ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، قامت سلطات البهاما بالتعاون مع الوكالات المختصة بانفاذ القوانين في الولايات المتحدة ، بأكبر حملة لانفاذ القوانين تم شنها حتى الآن لمكافحة تهريب المخدرات في المنطقة . وقد أسفرت هذه العملية ، التي استمرت ١٦ يوما ، عن ضبط ما يقرب من ٢ر٥ طن من الكوكايين و ١٥ر٤ طن من الحشيش .

٢٢٩ - وقد ألحق تهريب كميات كبيرة من العقاقير عبر جزر البهاما "الكثير من الضرر بكافة طبقات المجتمع البهامي تقريبا" ، حسب ما جاء في التقرير الذي أصدرته لجنة تحقيق ملكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وكانت الحكومة البهامية قد عينت اللجنة الملكية في عام ١٩٨٣ للتحقيق في الدعاوى المتعلقة بانتشار الفساد وبأن جزر البهاما تستخدم كمركز تشحن منه العقاقير التي ينقل معظمها الى الولايات المتحدة وذكر أيضا أن قوانين سرية المصارف في جزر البهاما ، يساء استخدامها بشكل متزايد من جانب ممولي عمليات تهريب العقاقير . وخلال ثمانية شهور من التحقيق وسماع اقوال الشهود ، قدمت أمام لجنة التحقيق الملكية أدلة كافية تثبت مدى ما للأموال الناجمة من تجارة العقاقير من تأثير في شؤون البلاد الاجتماعية والاقتصادية .

٢٣٠ - وتضمنت توصيات اللجنة الملكية اقتراحات بشأن استحداث عدة تغييرات هامة في القانون البهامي ، بشأن تقييد منح الكفالة ، وبشأن العقوبات في قضايا المخدرات الخطيرة ، ومصادرة وبيع الممتلكات التي يستخدمها المهربون في عملياتهم . وتترقب الهيئة باهتمام المعلومات التي سترد بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية .

٢٣١ - وتعتبر جامايكا مركزا هاما للزراعة غير المشروعة للقنب ، وهو قنب شديد الفعالية يعرف باسم "سينسميا" ؛ كما انها مركز هام لانتاج القنب السائل . وقد أعربت الحكومة عن عزمها على القضاء على زراعتة غير المشروعة وعلى عمليات الاتجار به في البلد .

٢٣٢ - وقد أحرزت الحكومة خلال عام ١٩٨٥ تقدما في مكافحة زراعة القنب وتهريب المخدرات . وتشير البيانات المتوفرة الى أن كميات القنب التي استؤصلت في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٥ كانت أكبر مما تم استئصاله في العام السابق كله . وتبين من المسح الجوي الذي أجري في ربيع ١٩٨٥ أن برنامج الاستئصال بدأ يعطي ثماره . وسوف تستأنف الحملة هذا الخريف ، من أجل القضاء على محصول الخريف ، كما ستجرى عملية كشف جوي اضافية .

٢٣٣ - وقد تحركت السلطات مؤخرا لمنع نقل القنب بطريق الجو بصورة غير مشروعة ، وكذلك لمنع استخدام جامايكا كمركز عبور لشحن الكوكايين ، وذلك باقرار تعديل تم ادخاله على قانون الطيران المدني . وقد أصبح الأشخاص المتورطون في عمليات النقل الجوي غير المشروع في جامايكا يخضعون لعقوبات صارمة تتضمن غرامات كبيرة والسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تصل الى خمس سنوات . كما أن القانون يعطي السلطات المختصة بانفاذ القوانين صلاحية مصادرة المعدات وغيرها من الأصول والموجودات ذات الصلة بالتهريب أو الناجمة عنه . وقامت السلطات الجامايكية المعنية بانفاذ القوانين ، التي تم مؤخرا تنسيق اعمالها في ظل قيادة موحدة ، بتوقيف جماعتين كبيرتين من المهربين ، وتدمير مهابط للطائرات ومصادرة كميات كبيرة من العقاقير .

٢٣٤ - ومازال تعاطي القنب منتشرا على نطاق واسع . بيد أن تزايد توفر وتعاطي الكوكايين ، وكذلك المؤثرات العقلية المحولة من الأقنية المشروعة ، يسبب أكبر قدر من القلق .

٢٣٥ - وفي آذار/مارس ١٩٨٥ ، وقعت حكومة جامايكا اتفاقا مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، يتعلق بخطة وطنية لمنع اساءة استعمال العقاقير تنفذ على مدى سنتين . ومن الأهداف الرئيسية للخطة توعية الشباب بشأن الأخطار والمشاكل المقترنة باساءة استعمال العقاقير . وهناك ، بالاضافة الى هذا المشروع ، دراسة وطنية تتعلق بعلم الأوبئة يمولها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من خلال منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وتجريها وزارة الصحة .

٢٣٦ - وتعرب الهيئة عن الأمل في أن ترد قريبا المساعدات اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها بلدان منطقة الكاريبي لتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدات مراقبة العقاقير .

افريقيا

٢٣٧ - تزداد الأدلة التي تثبت انتشار اساءة استعمال العقاقير في المنطقة . وتجتذب افريقيا بصورة متزايدة مهربي المخدرات ، الذين يستغلون عدم وجود ترتيبات كافية للمراقبة في كثير من البلدان . وتعتبر هذه المنطقة مصدرا للقنب الذي يساء استعماله محليا ويجري تهريبه الى الخارج . وفي الأعوام الأخيرة ، جرى استخدام بعض بلدان المنطقة ، وخاصة نيجيريا ، كنقاط عبور للهيروين ، المهرب بصورة رئيسية من الشرق الأوسط وجنوب آسيا الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . ويشترك رعايا البلدان المعنية بنشاط في عمليات التهريب ويعملون كناقلين ومهربين . وبدأ يظهر بالفعل في بعض البلدان تفشي تعاطي الهيروين ، وهو أمر لا مفر منه . ويمضي المهربون كذلك في محاولاتهم لجعل افريقيا سوقا رئيسية غير مشروعة للمؤثرات العقلية ونقطة عبور لتهريب هذه المواد والاتجار بها . وقد بدأ الآن كذلك تهريب الكوكايين . وتثبت هذه الاتجاهات ان الموقف آخذ في التدهور وأن الأمر يتطلب اهتماما عاجلا .

٢٣٨ - وليس هناك حتى الآن سوى ٣٠ بلدا من أصل ٥١ بلدا في افريقيا ، انضمت الى اتفاقية ١٩٦١ ، بصيغتها الأصلية أو المعدلة ، لتصبح أطرافا فيها . ولم ينضم الى اتفاقية عام ١٩٧١ سوى ٢١ بلدا منها . وليس الانضمام وحده هو الشيء الأهم في الموضوع بل التنفيذ الفعلي كذلك لأحكام المعاهدة . وفي هذا الصدد ، تتلقى الهيئة بصورة منتظمة معلومات مرضية من ٣٤ بلدا ، وفقا لما تتطلبه المعاهدات .

٢٣٩ - وتهريب المؤثرات العقلية الى افريقيا يشمل الميثاكوالون والأمفيتامينات والباربيتيورات (ولاسيما السيكوباربيتال) . ومازالت مقادير هذه المواد التي غالبا ما تصدر الى شركات وهمية في كثير من البلدان الافريقية ، تزيد كثيرا عن الاحتياجات المشروعة . وفي بعض الحالات ، تم احباط محاولات اعادة تصدير هذه المواد بفضل التعاون الذي قام بين الهيئة والسلطات المختصة في البلدان المعنية بصورة مباشرة ، أي البلدان التي يجري فيها صنع هذه المواد وتصديرها والبلدان التي يتم فيها استلامها . ومن مصلحة البلدان المتضررة من هذا التهريب أو المهددة به أن تبلغ الهيئة باحتياجاتها في الوقت المناسب وأن تجيب فورا على استفسارات الهيئة بشأن حالات معينة ، ولاسيما الحالات التي تكون اذون الاستيراد فيها قد اثارت بعض الشكوك .

٢٤٠ - وليس لمعظم البلدان الافريقية احتياجات طبية لأي من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٧١ .[٣١] ولا يمكن ، والحالة هذه ، ان يكون هناك ما يبرر تصدير هذه المواد الى تلك البلدان . لذلك ، يرجى مرة أخرى بالحاح من الحكومات ،

---

(٣١) أنظر E/INCB/1985/4 ، الجداول ألف وباء وجيم .

وخاصة في البلدان التي ليس لديها احتياجات مشروعة لتلك المواد ، أن تستخدم من أجل مصلحتها الخاصة الاجراءات المتعلقة بحظر استيراد المؤثرات العقلية غير المطلوبة والمبينة في المادة ١٣ من اتفاقية ١٩٧١ . اذ ان خطوة كهذه يمكن أن تساعد على جعل عمليات التحويل أكثر صعوبة .

٢٤١ - وفي شمال افريقيا ، مازال معظم التهريب يشتمل على القنب ومشتقاته الواردة من المغرب حيث تجري الزراعة غير المشروعة للقنب على نطاق واسع . وتركز السلطات جهودها على انفاذ القوانين أثناء قيام المهربين بنقل تلك المواد . ويدل حجم المضبوطات التي تتم داخل البلد نفسه وفي الخارج على أبعاد الزراعات غير المشروعة . ويجري الآن استئصال بعض القنب .

٢٤٢ - ويواجه عدد من بلدان افريقيا الغربية مشكلة تزايد عمليات الاتجار بالقنب وتهريبه . والآن ، أخذت زراعة القنب المحلية تزداد وتتسع ، وهي تنافس في بعض الأحيان أكثر المحاصيل الغذائية المحلية ربحية . وقد نتج عن ذلك أن كميات متزايدة من القنب باتت متوفرة ومتاحة للمدمنين المحليين وتهريبه الى الخارج ، ولاسيما الى أوروبا الغربية . وهناك أدلة تثبت أن هذا النشاط ، الذي كان الى عهد قريب وقفا على المهربين الأفراد ، ربما تتولاه الآن جماعات اجرامية منظمة . ومما يبعث على القلق الشديد أن عمليات تهريب الهيروين عبر البلاد ، وتهريب الكوكايين مؤخرا في المنطقة الفرعية ، ولاسيما في نيجيريا تزايد باضطراد .

٢٤٣ - وقد عانت عدة بلدان في افريقيا الغربية ، طوال سنوات عديدة ، بتدفق مستمر من المؤثرات العقلية عليها . وكانت الأمفيتامينات متاحة طوال سنوات عديدة كما أن الباربيتيورات تهرب الآن الى هذه المنطقة .(٣٢)

٢٤٤ - والحشيش هو المخدر الرئيسي الذي يساء استعماله في هذه المنطقة الفرعية . والبعض يتعاطى كذلك الهيروين والكوكايين ولكن بصورة محدودة . هذا بالاضافة الى تعاطي الأمفيتامينات والباربيتيورات ، ولاسيما السيكوباربيتال . ولوحظ أن البعض وخاصة في نيجيريا وساحل العاج ، يتعاطون عدة مخدرات مجتمعة تؤخذ غالبا مع الكحول . ويجري الآن تنفيذ بعض البرامج لمنع الادمان .

٢٤٥ - وقامت احدى الدول في المنطقة الفرعية ، هي نيجيريا ، بتشديد قوانين مكافحة المخدرات ، ففرضت أشد العقوبات على حيازة الهيروين والكوكايين والاتجار بهما ، وبات السجن لمدة ٢١ سنة هو أدنى عقوبة يحكم بها الآن على الجرائم المتعلقة بالقنب . ثم ان التشريع الجديد يعزز الاجراءات المتعلقة بمكافحة استيراد المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية ١٩٧١ ، وكذلك استيراد العقاقير الأخرى ذات التأثير العقلي . ولم يعد بالامكان الآن استيراد أي عقار من هذا النوع الى نيجيريا بدون ترخيص استيراد . وعلاوة على ذلك ، فان السلطات النيجيرية ستقوم من الآن فصاعدا بارسال

---

(٣٢) أنظر الفقرة ٤٩ .

نسخ من التراخيص المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، الى السلطات المختصة في البلدان المصدرة ، وذلك بصورة مباشرة لتيسير التحقق من صحة طلبات الاستيراد . وفي ساحل العاج ، يتوقع وضع تشريع جديد يقرر فرض عقوبات صارمة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات .

٢٤٦ - وقد شهدت افريقيا الوسطى كذلك بعض التوسع في زراعة القنب . وفي رواندا ، ادت يقظة السلطات مؤخرا الى تدمير هذه المزروعات في حقول شاسعة نسبيا . وقد حدث عدد من اعمال سرقة الصيدليات تناولت عدة عقاقير ، ولاسيما الكوكايين .

٢٤٧ - وفي افريقيا الشرقية والجنوبية ، يشكل تهريب كميات كبيرة من الميثاكوالون مشكلة رئيسية . وتظهر بيانات ضبط هذه المادة انها تهرب الى هذه المنطقة من الهند ومن بعض بلدان أوروبا الغربية وأن وجهتها الرئيسية هي جنوب افريقيا . وقد اتخذت الحكومة الهندية تدابير مضادة (٣٣) في هذا الصدد ، الا أن تدفق هذا المخدر لم يتوقف بعد . ولعل هذا يشير الى أن المهربين يستخدمون المخزون المتراكم أو أن صنع هذه المادة يتم بصورة غير شرعية . وقد اكتشف مؤخرا أن بعض الأقراص التي تعبر افريقيا الشرقية وتجلب من الهند ، لا تحتوي فقط على الميثاكوالون بل تحتوي أيضا على الأمفيتامين . وتهريب الميثاكوالون المصنوع في بعض البلدان الأوروبية الغربية لم يتوقف أيضا . فقد تم عبر زامبيا تهريب أكثر من ثمانية ملايين قرص من أقراص الميثاكوالون جاءت من أوروبا ، وهناك احتمال بأن يكون الميثاكوالون يجري تحويله من ميدان الاتجار المشروع (بالجملة والتجزئة على السواء) في بلد أوروبي غربي لم ينضم الى اتفاقية ١٩٧١ ولم يقم بعد بتطبيق اجراءات المراقبة التي حددتها تلك الاتفاقية على هذه المادة .

٢٤٨ - وقد اعتمدت الحكومات في هذا الاقليم الفرعي تدابير تشريعية وادارية لوقف لوقف تدفق الميثاكوالون ، وقد حملت هذه التدابير المهرّبين على القيام مرارا بتغيير الطرق التي يسلكونها . وفي بوتسوانا ، المجاورة لبعض أجزاء جنوب افريقيا التي يساء فيها استعمال الميثاكوالون بصورة حادة ، جرى تشديد العقوبات على أعمال التهريب لتشمل أحكاما بالسجن لمدد لا تقل عن ١٠ سنوات . وتشير المعلومات المتوفرة الى أن هذه التدابير ربما كان لها تأثير رادع . كما أن كلا من بوتسوانا وزامبيا فرضت قيودا مشددة في مطاراتها على دخول قاعات الانتظار المخصصة للشخصيات الهامة ، فحالت بذلك دون اساءة استخدام هذه المرافق من قبل المهربين . بيد أن قيودا كهذه لم تطبّق في سوازيلند أو في ملاوي . ويبدو أن اعتماد تدابير أشد للمراقبة في المطارات في كافة أنحاء افريقيا الجنوبية والشرقية قد أجبر المهربين على التقليل من استخدام النقل الجوي العام . وقد جرى كذلك تهريب الميثاكوالون بالبريد الى صناديق مكاتب البريد .

---

(٣٣) أنظر الفقرة ٩٩ .

٢٤٩ - وفي ملاوي وسوازيلند ، بدأت تنتشر زراعة القنب غير المشروعة ، وتتم الآن عمليات ضبط كبيرة للمخدرات . وقد ضبطت السلطات في سوازيلند كميات من الديازيبام والمورفين سرقت في موزامبيق من المخزونات المشروعة لهاتين المادتين في المستشفيات والمراكز الصحية . وفي بوتسوانا ، صودرت كمية كبيرة جدا من الديازيبام . أما الكوكايين فانه موجود أيضا في السوق السوداء في بلدان تلك المنطقة .

٢٥٠ - وفي بعض البلدان ، يتعاطى المدمنون القنب مع القات . والقات ، الذي لا يخضع لمراقبة دولية ، يزرع أكثر ما يكون في أثيوبيا وكينيا ، ومنهما ينقل الى بلدان أخرى في الاقليم الافريقي الفرعي والى بعض أجزاء شبه الجزيرة العربية . ويتوجب على البلدان المعنية أن تتعاون فيما بينها لمواجهة ما يشكله استعمال القات على الصعيد المحلي من خطر على الصحة ومن آثار اقتصادية ضارة .

٢٥١ - ويحتاج العديد من بلدان هذه القارة الى مساعدات عاجلة لتمكينها من القيام بصورة فعالة بمراقبة حركة العقاقير المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها. ومما يبعث على القلق عدم وجود مرافق تتيح للسلطات في معظم البلدان التعرف بسرعة على المواد التي يتم ضبطها . ثم ان هناك حاجة الى دراسات خاصة بعلم الأوبئة ، في كثير من البلدان ، لتحديد مدى اساءة استعمال العقاقير وأنماطها .

٢٥٢ - وتقوم الهيئة ، بفضل مساعدة مالية من "صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير" بتنظيم حلقة دراسية لـ ٢٥ بلدا افريقيا . وسوف تعقد هذه الحلقة ، وهي ثاني حلقة من نوعها تعقد في السنوات الخمس الأخيرة ، في مدغشقر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ، لتدريب مديري مراقبة العقاقير ، كي يتمكنوا من تزويد الهيئة في الوقت المناسب بكافة المعلومات الدقيقة ولكي يكونوا في وضع أفضل يمكنهم من منع تحويل هذه المواد من المصادر المشروعة الى القنوات غير المشروعة .

٢٥٣ - وفي عام ١٩٨٥ ، أوفدت الهيئة بعثات الى بوتسوانا وساحل العاج وسوازيلند وكينيا وملاوي ونيجيريا . وقد قدمت الى هذه البعثات معلومات كثيرة ، ووفرت لها فرص التعرف عن كثب على أحوال اساءة استعمال العقاقير وعلى التدابير المضادة المتخذة . وتأمل الهيئة في أن ترسل أيضا بعثات لاجراء حوار مع بلدان افريقية أخرى في عام ١٩٨٦ .

٢٥٤ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير الأنشطة المتعلقة بالارتهان بالعقاقير والوقاية منها ، والتدريب ، وانفاذ القوانين في عدة بلدان افريقية . وترحب الهيئة بالبرنامج الموّسع الذي يعتزم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير الاضطلاع به في عام ١٩٨٦ .

٢٥٥ - ويسمح التعاون داخل البلدان الافريقية بالاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتوفرة لدى الحكومات . ولذلك ينبغي توسيع نطاق هذا التعاون تدريجيا . وسبق أن ذكرت في هذا التقرير الأنشطة الرامية لتحقيق ذلك والتي شرع فيها أو أنجزت خلال عام ١٩٨٥.

وتنفيذا لقرار اتخذته اللجنة ، سيعقد اجتماع لرؤساء وكالات انفاذ القوانين لزيادة تعزيز التعاون الاقليمي . وسيعقد هذا الاجتماع في عام ١٩٨٧ تحت رعاية شعبة المخدرات.

٢٥٦ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعجّل بالنظر بصورة ايجابية في الطلبات المقدمة من البلدان الافريقية للحصول على المساعدة الرامية الى تحسين ادارات مراقبة العقاقير، ومكافحة الاتجار فيها واساءة استعمالها . وترغب الهيئة في أن تكرر أن البلدان الافريقية من جانبها تستطيع أن تساعد المجتمع الدولي بأن تصبح طرفا في معاهدات مراقبة العقاقير التي لم تنضم اليها بعد ، وبأن توفر بصورة عاجلة المعلومات التي يطلبها الأمين العام والهيئة بمقتضى هذه المعاهدات . وتعتبر الارادة السياسية من جانب جميع البلدان شرطا أساسيا لاحراز تقدم في هذا الصدد .

الاستنتاجات

٢٥٧ - استمر العمل على نحو شامل ومعجّل في عام ١٩٨٥ ، ومن المؤمل أن تسفر الجهود الجماعية المتواصلة التي تبذلها بلدان عديدة عن خفض كبير في المستقبل القريب في توريدات العقاقير غير المشروعة واساءة استعمالها . وستتابع الهيئة التطورات في هذا الصدد خلال السنة القادمة وتأمل أن يكون بوسعها الابلاغ في عام ١٩٨٦ عن تحقيق انجازات في هذا الشأن .

٢٥٨ - ومما ينطوي على أهمية خاصة ، ربط التدابير المتخذة بين بلد ما والبلدان المجاورة ، ثم تحقيق ذلك الربط بين المنطقة ككل ، ومن ثم الى مناطق أخرى . والتنسيق بين هذه التدابير أمر لا غنى عنه من أجل احراز تقدم .

٢٥٩ - ومن الضروري أيضا توفير الموارد اللازمة للبرامج الوطنية المتعلقة بمراقبة العقاقير ، وكذلك للبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف . وترحب الهيئة بالاتجاه نحو توفير المزيد من الموارد لدعم برامج مراقبة العقاقير في البلدان النامية ، وتأمل في أن يستمر هذا الاتجاه ، الذي أصبح أكثر وضوحا في عام ١٩٨٥ ، في السنوات القادمة مما يعزز الصالح المشترك .

(توقيع) بتي س . غو
رئيس

(توقيع) سير ادوارد ويليامز
مقرر

(توقيع) عبد العزيز باهي
أمين

فيينا ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥

المرفق الأول

الصفحة ١

العضوية الحالية للهيئة

السيد أدولف ـ هينريش فون آرنيم

محام ، متخصص في تشريعات الشؤون الصحية ؛ مندوب جمهورية المانيا الاتحادية فيما يتعلق بأعمال لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ؛ وخبير استشاري بوزارة الشباب والشؤون العائلية والصحة في بون (١٩٦٢ ـ ١٩٧٥) ؛ ورئيس ادارة الأدوية بتلك الوزارة (١٩٧٦ ـ ١٩٨١) ومستشار فيما يتعلق باقرار التشريع الجديد لجمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٨١ بشأن المواد الكيميائية والمخدرة ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ ورئيس لجنة الميزانية فيها في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، ونائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في عام ١٩٨٥ ٠

الدكتور جيجي كاي

اخصائي في علم العقاقير ، وأستاذ مزامل ؛ ورئيس قسم علم العقاقير ، ونائب مدير معهد علم العقاقير الاكلينيكي المسؤول عن مركز الارتهان بالعقاقير في كلية الطب في بكين ؛ وعضو اللجنة التنفيذية لجمعية علم العقاقير الصينية وأمينها ؛ وعضو هيئة تحرير نشرة قوانين العقاقير الصينية ، والمجلة الصينية لعلم العقاقير الأكلينيكي ، ونشرة التقدم في العلوم الفيزيولوجية ؛ وعضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير الجديدة التابعة لوزارة الصحة في جمهورية الصين الشعبية ؛ وعضو مجموعة الخبراء الاستشاريين في منظمة الصحة العالمية المعنية بالمشكلات المرتبطة بالاعتماد على العقاقير والكحول منذ عام ١٩٨٤ ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٥ ٠

الأستاذ جون ايبي

كبير المدراء الطبيين ، المستشفى التعليمي بجامعة بنن ، مدينة بنن ، نيجيريا ٠ أستاذ الصحة العقلية بجامعة بنن ، مدينة بنن ، نيجيريا (١٩٧٦ ـ ١٩٨١)٠ رئيس ، وكبير الخبراء الاستشاريين ، بالمركز التعاوني للأبحاث والتدريب في مجال الصحة العقلية التابع لمنظمة الصحة العالمية ، بمستشفى الطب النفسي ، ابيوكوتا ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ ؛ خبير استشاري في الطب النفسي (المستشفى الجامعي ، أبادان ؛ ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، والمستشفى التعليمي بجامعة بنن منذ عام ١٩٧٢) ؛ ومدير بالمشروع التدريبي النيجيري المتعلق بالارتهان للعقاقير منذ عام ١٩٨١ ؛ وعميد مدرسة الطب بجامعة بنن

المرفق الأول (تابع)

أولا/٢

(١٩٧٩ - ١٩٨١) ، ورئيس مجلس ادارة مستشفيات الطب النفسي في نيجيريا (١٩٧٧-١٩٨١) ؛ والمفوض الصحي لولاية بندل في نيجيريا (١٩٧٢ - ١٩٧٤) ، وعضو فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالصحة العقلية والتابع لمنظمة الصحة العالمية (منذ عام ١٩٧٩) ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ ، ومقررها في عام ١٩٨٣ ، ونائب رئيسها في عام ١٩٨٥ .

الأستاذ رامون دي لا فونتي مونيز

أستاذ ورئيس قسم الطب النفسي والصحة العقلية بكلية الطب بجامعة المكسيك الوطنية ، ومدير المعهد المكسيكي للطب النفسي ؛ والرئيس السابق لرابطة الطب النفسي المكسيكية ؛ والرئيس السابق لأكاديمية الطب الوطنية ؛ وسابقا نائب رئيس الرابطة العالمية للطب النفسي ؛ وعضو سابق بمجلس الصحة العامة في جمهورية المكسيك ؛ والمدير العام السابق للصحة العقلية ؛ وعضو هيئة خبراء منظمة الصحة العالمية ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ ومرة أخرى منذ عام ١٩٨٢ ؛ ونائب الرئيس في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠.

الدكتور دييغو غارسيز - جيرالدو

طبيب وجراح ، وعضو كلية الجراحين الملكية ، وحاصل على اجازة كلية الأطباء الملكية وماجستير في الآداب (كمبردج) ؛ ومندوب مناوب لكولومبيا لدى اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة (لندن ١٩٤٥) ؛ ووزير مفوض لكولومبيا في كوبا (١٩٤٨ - ١٩٤٩) ؛ وسفير كولومبيا لدى فنزويلا (١٩٥٠ - ١٩٥١) ؛ ومحافظ مقاطعة فال دل كاوكا في كولومبيا (١٩٥٣ - ١٩٥٦) ؛ وعضو في مجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا (١٩٥٨ - ١٩٦٢) ؛ وممثل كولومبيا الدائم لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف (١٩٧١ - ١٩٧٦) ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٧ .

الآنسة بيتي س . غو

دبلوماسية سابقة واخصائية في المنظمات الدولية ؛ وخبيرة استشارية سابقة لشؤون المخدرات في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف ، ومستشارة سابقة في بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا ؛ ومندوبة سابقة في الوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو ؛ وعضو بوفد الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة لبحث تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ١٩٧٢) ؛ وفي دورات لجنة المخدرات (١٩٧١ - ١٩٧٦) ، وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٧ ، ومقررة في عام ١٩٧٩ ، ونائبة للرئيس في الأعوام ١٩٨٠ ، و ١٩٨١ و١٩٨٤، ورئيسة الهيئة في عام ١٩٨٥ .

المرفق الأول (تابع)

أولا/٣

السيد بن هويغه بريكمانز

بكالوريوس صيدلة (١٩٤٧) ، وحاصل على تدريب اضافي في الصيدلة الصناعية (١٩٦١ - ١٩٦٣) وفي صيدلة المستشفيات (١٩٧١) ؛ مفتش في ادارة التفتيش الصيدلي العام في وزارة الصحة البلجيكية (١٩٤٨ - ١٩٦٤) ؛ ثم مستشار بها (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ، فرئيس المفتشين ومدير (١٩٦٥ - ١٩٦٨) ، ثم المفتش العام بها (١٩٦٨ - ١٩٨٥) ؛ ممثل بلجيكا لدى لجنة المخدرات (١٩٦٦ - ١٩٨٥) ومقرر اللجنة في دورتها الاستثنائية الثامنة (١٩٨٤)؛ رئيس وفد بلجيكا الى مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية (فيينا ، ١٩٧١) ومؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ، ١٩٧٢) ، والعضو الممثل لبلجيكا ومراسلها الدائم في مجموعة التعاون لمكافحة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بالعقاقير (مجموعة بومبيدو) التابعة لمجلس أوروبا (حتى ١٩٨٥) ، وعضو لجنة بلدان البنيلوكس المعنية بتسجيل الأدوية (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ، ثم رئيسها (١٩٧٣ - ١٩٧٤ و ١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، وعضو لجنة دستور الصيدلة الأوروبي (١٩٦٥ - ١٩٨٥) ، وعضو اللجنة المعنية بالمستحضرات الصيدلية الخاصة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)، وعضو لجنة الصيدلة التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ، ورئيس وفد بلجيكا في مشاورة اليونيدو الثانية حول صناعة المستحضرات الصيدلية (بودابست ، ١٩٨٣) ، وعضو ورئيس عدد من الأفرقة العاملة واللجان في مجال الأدوية في بلجيكا وبلدان البنيلوكس والمجلس الأوروبي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية ، وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٥ .

الاستاذ س . أوغوز كايالب

أستاذ ورئيس قسم علم العقاقير في جامعة هاستيب ، كلية الطب ، أنقره ، تركيا؛ وعضو اللجنة التنفيذية لمجموعة البحوث الطبية التابعة لمجلس العلوم والبحوث التقنية في تركيا ؛ وعضو اللجنة الدائمة لمجالس البحوث الطبية الأوروبية (مؤسسة العلوم الأوروبية) ؛ ومساعد استاذ بحوث في قسم علم العقاقير في جامعة ولاية نيويورك في كلية الطب ببفالو (١٩٦٧ - ١٩٧٠) ؛ وعميد كلية الصيدلة في جامعة هاستيب ، أنقره ، تركيا (١٩٧١ - ١٩٧٨) ؛ وعالم زائر في المعهد الوطني للصحة العقلية بالولايات المتحدة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) ؛ رئيس الجمعية التركية لعلم العقاقير (وقد شغل هذا المنصب لعدة فترات متتالية وحاليا)؛ عضو الهيئة منذ عام ١٩٨٥ .

الدكتور محسن كشوك

بيولوجي صيدلي ، وطالب سابق بمعهد باستير في باريس ؛ ونائب مدير سابق لمعهد باستير في تونس ؛ ومدير مختبرات البيولوجيا الطبية بوزارة الصحة العامة في

المرفق الأول (تابع)

أولا/٤

تونس ؛ وزميل (أجنبي) بالجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الجريمة ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٧٧ ومقررها في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ؛ ونائب رئيس اللجنة الدائمة للتقديرات في عام ١٩٨٤ ؛ نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة للتقديرات في عام ١٩٨٥ ٠

السيد صاحب زاده رؤوف علي خان

مفتش عام شرطة ولاية البنجاب (باكستان) سابقا ، ورئيس لجنة مكافحة المخدرات في باكستان سابقا بدرجة وزير ؛ آمر الأكاديمية الوطنية للشرطة سابقا ؛ ورئيس وفد باكستان لدى لجنة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع في العقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط (١٩٧٥ - ١٩٧٩) ؛ ونائب رئيس الهيئة عام ١٩٧٩ ؛ والرئيس المناوب لوفد باكستان في الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ؛ ومحاضر زائر في علم الجريمة بجامعة البنجاب ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وفي تاريخ الادارة في كلية الشريعة بجامعة قائد أعظم في اسلام آباد ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ؛ وحاصل على وسام جدارة الخدمة (وهو وسام مدني) تقديرا لخدمته العامة البارزة ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٥ ٠

الأستاذ بول رويتر

أستاذ فخري بكلية الحقوق والاقتصاد بباريس ؛ وعضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٤ ؛ وحائز على جائزة بالزان لعام ١٩٨١ في القانون الدولي العام ؛ وعضو الهيئة المركزية الدائمة للمخدرات من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٦٨ ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٦٨ ٠

الأستاذ برور أ ٠ ركسيد

دكتوراه في الطب ، معهد كارول ، ستوكهلم ؛ ودكتوراه فخرية في الطب بجامعات هلسنكي وأوسلو وبوزنان ؛ وعضو الأكاديمية السويدية للعلوم الهندسية ؛ وزميل بأكاديمية نيويورك للعلوم ؛ وزميل كلية الأطباء الملكية بلندن ؛ وحائز لجائزة ليون برنارد ، منظمة الصحة العالمية ، جنيف عام ١٩٧٩ ؛ وأستاذ علم الأنسجة العضوية المساعد بمعهد كارول بستوكهلم ١٩٤٥ - ١٩٥٤ ؛ وأستاذ التشريح بجامعة أوبسالا ١٩٥٤ - ١٩٦٧ ؛ وأمين المجلس السويدي للبحوث الطبية ١٩٥١ - ١٩٦٢ ؛ والمستشار العلمي لرئيس الوزراء وأمين وعضو المجلس الاستشاري السويدي للعلوم ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ؛ والمدير العام للهيئة الوطنية السويدية للصحة والرعاية ١٩٦٧ - ١٩٧٨ ؛ ورئيس الوفد السويدي لدى جمعية الصحة العالمية ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ؛ وممثل السويد في لجنة المخدرات ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ،

ورئيسها في عام ١٩٧٧ ؛ ورئيس اللجنة المخصصة للتعليم والتخطيط الصحي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ؛ والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير ، فيينا ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ؛ وعضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ .

السيد ادوارد ويليامز (حامل وسام سانت مايكل وسانت جورج بدرجة فارس ، وحامل وسام الامبراطورية البريطانية بدرجة فارس)

قاض في المحكمة العليا في كوينزلاند باستراليا ، ١٩٧١ - ١٩٨٤ ؛ ورئيس هيئة العفو المشروط في كوينزلاند ١٩٧٦ - ١٩٨٣ ؛ وممثل كوينزلاند لدى المجلس الاستشاري الوطني السابق للعقاقير (استراليا) ؛ ترأس في عام ١٩٧٥ التحقيقات التي طلبتها وزارة الصحة بولاية كوينزلاند عن اساءة استعمال العقاقير ؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ عينته الحكومة الاسترالية مفوضا ملكيا للجنة الملكية الاسترالية للتحقيق في أمر المخدرات ؛ وعهدت اليه فيما بعد حكومات ولايات فكتوريا وكوينزلاند واستراليا الغربية وتاسمانيا بمهام مماثلة ؛ وقدم تقاريره في كانون الثاني يناير ١٩٨٠ ؛ عضو الهيئة منذ عام ١٩٨٢ ، ورئيس لجنة الميزانية فيها منذ عام ١٩٨٤ ، ومقررها في عام ١٩٨٥ .

* * *

وانتخبت الهيئة في دورتها الربيعية المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٥ الآنسة بيتي س. غو رئيسا لها ، كما انتخبت اللجنة الأستاذ جون ايبي نائبا أولا للرئيس ، وانتخبت الدكتور محسن كشوك نائبا ثانيا للرئيس ورئيسا للجنتها الدائمة المعنية بالتقديرات. كما انتخب السيد أدولف - هينويش فون آرنيم نائبا لرئيس نفس اللجنة . وانتخب السير ادوارد ويليامز مقررا ورئيسا للجنة الميزانية .

المرفق الثاني

الصحفة ١

دورات الهيئة في عام ١٩٨٥

عقدت الهيئة دورتها السابعة والثلاثين في الفترة من ١٣ الى ٢٤ أيار/مايو، ودورتها الثامنة والثلاثين من ٨ الى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر . ومثّل الأمين العام السيد موفق علاف ، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، في الدورتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين . ومثّل شعبة المخدرات مديرتها ، السيدة ت. أوبنهايمر، في الدورة السابعة والثلاثين ، ونائب مديرتها ، السيد ف . راموس غالينو ، في الدورة الثامنة والثلاثين . ومثل صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير السيد ج . دي جنارو ، مديره التنفيذي ، ومثل منظمة الصحة العالمية الدكتور آ . خان من شعبة الصحة العقلية . وفي الدورة الثامنة والثلاثين ، ألقى كل من السيد ر. كندال ، أمين عام الشعبة الفرعية للعقاقير في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) والسيد ف.ليمي ، رئيسها ، بيانا أمام الهيئة حول الاتجار غير المشروع في العقاقير.

التمثيل في المؤتمرات الدولية في عام ١٩٨٤

الأمم المتحدة

شعبة المخدرات

الدورة الحادية والثلاثون (فيينا ، شباط/فبراير)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الأولى، ١٩٨٥ (نيويورك ، أيار/مايو)

الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن تنسيق المسائل المتعلقة بالمراقبة الدولية لاساءة استعمال العقاقير (روما ، أيلول/سبتمبر)

اجتماع فريق الخبراء المعني بخفض المخزون الزائد من المواد الأفيونية الخام (فيينا ، أيلول/سبتمبر)

الجمعية العامة ، الدورة الأربعون (نيويورك ، تشرين الثاني/نوفمبر)

منظمة الصحة العالمية

الفريق العامل الثاني المعني بتخطيط البرامج المتعلقة باستعراض منظمة الصحة العالمية للعقاقير ذات التأثير النفساني المفضية الى الارتهان ، (جنيف ، آذار/مارس)

المرفق الثاني (تابع)

ثانيا/٢

لجنة الخبراء الثانية والعشرون المعنية بالارتهان بالعقاقير (جنيف ، نيسان/ابريل)

حلقة دراسية بشأن ترشيد استعمال المؤثرات العقلية (بكين ، آب/أغسطس)

تقييم الطرائق والبيانات المتصلة بالصحة العامة والمشاكل الاجتماعية المرتبطة باستعمال العقاقير ذات التأثير النفساني (بانكوك ، أيلول/سبتمبر)

استعراض اجراءات اعفاء المستحضرات بموجب اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، (جنيف ، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر)

أثر جدولة المؤثرات النفسانية على ممارسة الطب والصيدلة (جنيف ، تشرين الثاني/نوفمبر)

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/انتربول

الجمعية العامة الرابعة والخمسون (واشنطن ، تشرين الأول/أكتوبر)

مجلس التعاون الجمركي

المؤتمر الخامس عشر لممثلي دوائر التحريات الجمركية (فارنا ، أيار/مايو)

الدورتان الخامسة والستون والسادسة والستون لمجلس التعاون الجمركي (بروكسل ، حزيران/يونيه)

الدورة الرابعة للجنة المعنية بانفاذ القوانين (بروكسل ، أيلول/سبتمبر)

التمثيل في المؤتمرات الاقليمية

الشرقان الأدنى والأوسط

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط (فيينا ، شباط/فبراير - أيلول/سبتمبر)

آسيا

الاجتماع الثاني عشر لرؤساء الهيئات الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في منطقة الشرق الأقصى (كولومبو ، تشرين الثاني/نوفمبر)

الحلقة التدريبية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة بشأن انفاذ قوانين المخدرات (نيودلهي ، كانون الأول/ديسمبر)

المرفق الثاني (تابع)

ثانيا/٣

أوروبا

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، دورة تدريبية حول التحريات المتعلقة بتحويل العقاقير لموظفي لوائح وانفاذ القانون في أوروبا (سان كلو ، آذار/مارس)

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/انتربول ، الاجتماع الأوروبي الحادي عشر لرؤساء الدوائر الوطنية للعقاقير (سان كلو ، نيسان/ابريل)

اجتماعات أخرى

المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان ، المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون المعني بالارتهان بالكحول والعقاقير (كالغاري ، آب/أغسطس)

المرفـق الثـالث

الصفحـة ١

الاتفـاقـات الدوليـة لمراقبة العقـاقيـر

اتفاقية عام ١٩١٢	اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢ ، في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاق عام ١٩٢٥	الاتفاق المتعلق بصنع الأفيون المجهز والتجارة الداخلية فيه واستعماله ، الموقع في جنيف في ١١ شباط/فبراير ١٩٢٥ ، في صيغته المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاقية عام ١٩٢٥	اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في جنيف في ١٩ شباط/فبراير١٩٢٥، في صيغتها المعدلة بموجب البروتول الموقع في ليك سيكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاقية عام ١٩٣١	اتفاقية تحديد تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها الموقعة في جنيف في ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاق عام ١٩٣١	الاتفاق المتعلق بمكافحة تدخين الأفيون في الشرق الأقصى ، الموقع في بانكوك في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ في صيغته المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
اتفاقية عام ١٩٣٦	اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير الخطرة الموقعة في جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٣٦ في صيغتها المعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ٠
بروتوكول عام ١٩٤٦	البروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، والمعدل للاتفاقات والاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالمخدرات ، والموقعة في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢ ، وفي جنيف في ١١ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ ، وفي بانكوك في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ ، وفي جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٣٦ ٠

المرفق الثالث (تابع)

ثالثا/٢

بروتوكول عام ١٩٤٨	البروتوكول الموقع في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ ، والذي يخضع للمراقبة الدولية العقاقير الخارجة عن نطاق اتفاقية ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ ، المعنية بتحديد تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها ، والمعدل بالبروتوكول الموقع في ليك سكسيس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ·
بروتوكول عام ١٩٥٣	بروتوكول تحديد وتنظيم زراعة نبات الخشخاش ، وانتاج الأفيون والاتجار فيه دوليا وبالجملة واستعماله ، الموقع في نيويورك في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٥٣ ·
اتفاقية عام ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، الموقعة في نيويورك في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١ ·
اتفاقية عام ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية ، الموقعة في فيينا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١ ·
بروتوكول عام ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، والموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢ ·
اتفاقية عام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢ ، المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ·

- - - - -

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل قصر زراعة وانتاج المخدرات وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع ، وأن تقرر ما اذا كان ثمة خطر في أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضاحات في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد ، عند الاقتضاء ، هذه الحكومات في التغلب على تلك الصعوبات . لذلك ، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل أنها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الأطراف أو الثنائية ـ التقنية أو المالية أو كلاهما معا ـ الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فللهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها بأن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية لتيسير التعاون وتحسين الموقف . وتخول أحكام المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف ، كوسيلة أخيرة تلجأ اليها ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن الهيئة لا تكتفي باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل أنها على العكس ، تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . ومن ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات ـ الأطراف وغير الأطراف على حد سواء ـ هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، بتنفيذ نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وان أول هذه النظم ، ويتمثل في تحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكّن الهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات . وثاني هذه النظم يمكّن الهيئة من ممارسة رقابة ذات أثر رجعي . وأخيرا تستطيع الهيئة ، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي من البلدان ، وأن تطبق ، عند الاقتضاء ، التدابير الواردة في الفقرة السابقة .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in Austria
V.85-28127—December 1985—350

00500P

United Nations publication
Sales No. A.85.XI.1
ISBN 92-1-648000-9
ISSN 0257-375X